

النحو العربي

في مواجهة العصر

تأليف

إبراهيم الشامي

دار الحديث

بيروت





النحو العربي
في مواجهة العصر

النحو العربي

في مواجهة العصر

تأليف

إبراهيم الشامي

ولاز المجتبى

بيروت

جَمِيعُ الْحَقُوقِ محفوظةٌ لِدارِ الْجِيلِ
الطبعة الأولى
١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

هكذا كتابي في شيء يتصل بتاريخ النحو وأصوله، وفي مادته القديمة وما أقحم فيها من مواد كان ينبغي أن تدرج في العلم اللغوي. ثم إنني عرضت فيه للدرس الحديث لأخلاص من ذلك إلى أن النحو العربي القديم لا يمكن إلا أن يدرس وحده، وليس لنا أن نجتهد ونتعمق لنجد مكاناً للدرس الحديث في حيز مادتنا القديمة. ثم إن النهج العلمي يفرض هذا البعد الأول عن الأخير، ولأن وسائل البحث لدى الدارسين الأوائل هي غيرها لدى المحدثين. إن مادة النحو القديم تتلخص من فصيح العربية كما وردت في لغة التنزيل وفي الأدب القديم شعره ونثره أساساً لها، في حين أن الدرس الحديث في النحو لا بد له أن يتلخص من العربية المعاصرة أساساً. وإنه لعلوم أن تملك الفصيحة القديمة وهذه العربية المعاصرة مادتان مختلفتان على اشتتمالها على ما هو مشترك بينها.

وقد جعلت كتابي هذا في بابين صرفت الباب الأول إلى كتاب الدكتور عبده الراجحي وهو «النحو العربي والدرس الحديث» المشتمل على بابين كل باب يشتمل على فصوله الخاصة به. كما جعلت الباب الثاني من كتابي هذا في ثلاثة فصول تتوزع الموضوعات الآتية:

الفصل الأول في تطبيقات أصحاب المنهج التحويلي.

الفصل الثاني في الضائع من مواد النحو القديم.

الفصل الثالث في «ملأك اللغة» وهو شيء من مواد لغوية أقحمت في كتب النحو.

ثم أنتهي إلى شيء دعوته خاتمة لا يُلْحَص فيها ما قدمت بل إنني أذهب
فيها إلى ضرورة أن يكون للغة العربية المعاصرة نحو جديد.
والله أسأل أن ينفع بعملي هذا الذي أخلصت فيه الجهد ابتعاءً أن ينالني
ما ينال العاملين الصادقين.

ابراهيم السامرائي

الباب الأول



الفصل الأول

النحو العربي والدرس الحديث^(١)

هذا عنوان كتاب للدكتور عبد الرحيم الحافظي اخذه مادة درس لأبحث كيف كان الدرس الحديث منهجاً لدراسة النحو العربي القديم فيكون هذا النحو نحواً حديثاً. ثم أعقب درسي هذا فأعرض لكتابين ظهرا في العربية في الموضوع نفسه.

لقد قدم الدكتور الرحيم الحافظي بين يدي كتابه مقدمة موجزة أومأ فيها إلى مادة الكتاب فقال:

على أن «علم اللغة» الحديث شهد تطوراً هائلاً منذ أوائل هذا القرن واستقرت أصوله فيما يُعرف «بالمنهج الوصفي»، وحاول علماؤنا الذين اتصلوا بهذا المنهج أن يبحثوا النحو العربي بحثاً جديداً، وأن يطوروه على ضوء ما يصل إليه التقىم الإنساني في هذا المجال. غير أن هذا «المنهج الوصفي» ما لبث أن تغير تغييراً أساسياً في السنوات القليلة الماضية حين عاد اللغويون إلى اعتبار

(١) النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج) دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧٩. ويشتمل الكتاب على بابين: الباب الأول في النحو الوصفي، وهو في ثلاثة فصول: النحو الوصفي: النشأة والمنبع، ثم الوصفيون والنحو العربي، ثم النحو العربي وأرسطو. والباب الثاني في التحويل، وهو في ثلاثة فصول: تشومسكي وأصوله النظرية، ثم طرق التحليل التحوي، ثم الجوانب التحويلية في النحو العربي، وأخيراً الخاتمة. وجملة عدة صفحات الكتاب ١٦١ صفحة. لقد اخذت عنوان «الكتاب» المذكور عنوان درسي هذا وسأتابع «الكتاب» كما أتابع كتابين آخرين سيأتي الحديث عنها بعد الانتهاء من كتاب الدكتور الرحيم الحافظي لأصل إلى «النحو التوليدى» وما يتأتى منه في النظام التحويلى وما مكان ذلك في النحو العربي.

«العقل» الانساني مصدراً ضرورياً من مصادر الدرس اللغوي، وظهر منهج جديد لا يزال يتتطور كل يوم، وهو ما يعرف الآن «بالمنهج التحويلي».

أقول: نعم، لقد ظهر «المنهج الوصفي» في الدرس اللغوي في العالم الغربي، غير ان العلماء العرب الذين كتبوا فيه مقالات وكتباً، وربما رسائل جامعية، لم يصلوا فيها كتبه إلى إقرار «منهج وصفي» كان من شأنه أن يؤثر في الدرس النحوى. ان الذي صنفه أستاذة كلية دار العلوم في القاهرة وأستاذة قسم اللغة العربية في كلية الآداب في جامعة الاسكندرية لم يكن بالقدر والسعنة بحيث كان منه «منهج وصفي»، وبحيث تهياً لهم ولغيرهم من طلابهم أن يبحثوا في النحو العربي ويقيموا منه مادة جديدة على وفق منهجهم الوصفي. لم يكن شيء من ذاك في النحو العربي، ولم نر كتاباً في النحو للمراحل التعليمية قد صفت وفق هذا المنهج الجديد.

ان هذا «المنهج الوصفي» في دراسة النحو العربي يجرد النحو القديم، فيما أشار هؤلاء الباحثون من التعليل الذي هو أثر من آثار المنطق الذي كان في رأيهم إفساداً للدرس اللغوي. وأصحاب هذا المنهج الوصفي جعلوا المنطق الذي أفسد النحو على زعمهم يونانياً، ولكنهم لم يكونوا واثقين من الأمر، ولم يستطيعوا أن يثبتوا هذا الذي بدا لهم.

قال الدكتور ابراهيم أنيس: «... ولعلهم [أي النحاة العرب] تأثروا بما رأوه حولهم من لغات كاليونانية، ففيها يُفرَّق بين حالات الأسماء التي تسمى «cases» ويرمز لها في نهاية الأسماء برموز معينة^(١). وذهب آخرون إلى مثل هذا التأثر، ولكنهم لم يستطيعوا أن يثبتوا شيئاً يرضي الدرس العلمي، بل إنهم لم يبتعدوا عن التصور والافتراض.

وذهب إلى هذا الدكتور ابراهيم مذكور، وكأنه قطع بأن النحاة العرب قد

(١) ابراهيم أنيس، من أسرار اللغة ص ١٧١.

تأثروا بما أنجزه اليونان وينطق أرسطو خصوصاً^(١). وقد بني رأيه في هذا على أمور:

١- لأن القياس أصلاً من أصول النحو وتحديده ووضعه على نحو ما حدد القياس المنطقي، ثم التشابه بين ما جاء من تقسيم الكلمة عند سيبويه إلى اسم و فعل وحرف وما جاء من تقسيمها عند ارسطو إلى اسم و فعل وأداة.

٢- ظهور النحو السرياني في مدرسة نصيبين في القرن السادس الميلادي على مقربة من النحاة الأولين، ثم ترجمة عبدالله بن المفعع لمنطق أرسطو... ثم تلمذة بعض السريان على الخليل بن أحمد كحنين بن اسحاق الطبيب السرياني المعروف الذي كان له أثر في نقل علوم اليونان.

وقرر الدكتور مذكور أن حنيناً قد عاصر الخليل وسبويه. وقد ذهب إلى هذا غير الأستاذ مذكور من قدامى ومحديثين. ومن القدامى مَنْ ذهب إلى هذا ابن أبي أصيبيعة كما ورد في «عيون الأنباء»^(٢)، وقد نقل هذه الرواية القبطي^(٣). وقد ذهب الأستاذ أحمد أمين هذا المذهب من المحدثين^(٤).

ورد هذه الأقوال يقوم على ان الخليل لم يعاصر حنيناً، فوفاة الخليل كانت في سنة ١٧٥ هـ أو بعد ذلك بقليل، في حين كانت ولادة حنين في سنة ١٩٤ تقربياً، فلم يدرك إذاً حنين الخليل ولا رأه، والزعم باطل من أساسه. والقول بهذا التأثر هو رجم بالغيب أو اتباع لبعض حكايات المستشرقين، فإلى مثل هذا ذهب «دي بور» في «تاريخ الفلسفة الإسلامية»^(٥).

(١) ابراهيم مذكور، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية (١٩٤٨ - ١٩٤٩): منطق أرسطو والنحو العربي.

(٢) ابن أبي أصيبيعة، عيون الأنباء ١/١٨٤.

(٣) القبطي، اخبار العلماء بأخبار الحكماء ص ١١٧.

(٤) أحمد أمين، ضحى الإسلام ١/٣٩٨.

(٥) دي بور، تاريخ الفلسفة الإسلامية. ومثل هذا ذهب ابراهيم سلامة في كتابه «بلاغة أرسطو بين العرب واليونان».

في حين يرى «الأب فليش»: انه [أي النحو] أدنى العلوم العربية عروية^(١)، وإلى مثل هذا ذهب «إنو ليتهان» فقال: «إنه نبت عند العرب كما تنبت الشجرة في أرضها»^(٢). أما «كارل بروكلمان» فيرى أن «أوائل علم اللغة العربية ستبقى عوطة بالغموض والظلام، لأنه لا يكاد يتضرر أن يكشف النقاب عن مصادر جديدة تعين على بحثها ومعرفتها. ومن ثم لا يمكن إصدار حكم قطعي مبني على مصادر ثابتة للجسم برأي في إمكان تأثير علماء اللغة الأولين بنهاج أجنبية...» والرأي الذي يتكرر عند علماء العرب: ان علم النحو انبثق من العقلية العربية المحسنة، بعض النظر عن الروابط بين اصطلاحات هذا العلم ومنطق أرسطو، وفيما عدا ذلك لا يمكن إثبات وجود أخرى من التأثير الأجنبي، لا من القواعد اللاتينية ولا من الهندية»^(٣).

وما زال نفر من الدارسين العرب يرون ان النحو العربي قد اعتمد فيه النحو عند السريان واليونان والهنود^(٤). غير أن من هؤلاء من قطع بأصالة النحو العربي على نحو ما ذهب إليه الثقات من عرب وأجانب^(٥).

(١) Fleisch, *Traité de philologie Arabe*, Beyrouth, 1961, pp. 23-26 وهو يشير في هذا الكتاب «إلى الأبحاث التي جرت حوله في هذا الشأن إلا أنه لم يتناولها بالنقد والتمحيص ولكنه لاحظ أن قديعاء النحو لم يعالجوا النحو بعين الفلسفة، ومعنى ذلك عنده أنهم «عدموا تلك الكفاية التي توهل الإنسان للتفكير والتحليل... وكل ذلك لا يتيسر إلا لمن كسب ثقافة فلسفية ٢٥، ١٣/١.

وقد أشار جيرار تروبو في بحث نشر في العدد الأول من المجلد الأول من مجلة «جمع اللغة العربية الأردني» عنوانه «نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه» إلى الأب فليش وقال: لقد قال بتأثير النحو العربي بمتعلق أرسطو، وكان هذا البحث المشار إليه قد سبق تأليفه لكتابه هذا الذي أفردنا منه العكس.

(٢) من محاضرات ليتهان - «ضحي الإسلام»، الطبعة الخامسة - مكتبة النهضة المصرية ٢٩٢/٢.

(٣) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم التجار، دار المعارف ١٩٦٨، ١٢٣/٢.

(٤) انظر «اللغة والنحو» للدكتور حسن عون، و«البحث اللغوي عند الهند وأثره على اللغويين العرب» للدكتور أحمد مختار عمر.

(٥) انظر «أصول الفكرة النحوية» (ص ٥٠ و ١٠٥) للدكتور علي أبو المكارم.

وحين كثرت الشكوى من النحو القديم وعسره وابتعاده عن النظر العلمي اللغوي، صاحب هذه الشكوى أن النحو القديم أفسده ما شاع فيه من أصول المنطق وعلم الكلام. وجذت لديهم فكرة النحو الوصفي. وهو الاكتفاء بوصف الكلام من الناحية التحوية دون الوصول إليها تأويلاً وتعليقًا، ونبذ الزيادات «الغريبة» التي أفسدت هذا العلم، والتي أكثر منها النحاة المتأخرة.

ولما علم أصحابنا الدارسون العرب أن الدرس الحديث في النحو لدى الغربيين وغيرهم يتثبت بالفکر المنطقي، وهو منطق اللغة في الوقت نفسه، هرع هؤلاء الدارسون إلى ادعاء الدرس الحديث، ونبذ ما أسموه «النحو الوصفي»، وعادوا إلى التشبيث بالفکر المنطقي.

لقد وقف هؤلاء الدارسون على ما يفيد من وجود هذه الآثار القديمة من علم الكلام وأصول الفقه، وكأنهم وجدوا ضالتهم، وكانوا من قبل يحسبونها معايب قوّضت البناء النحوي. على أنهم في بعض الأحيان يمرّون بهذا فلا يستوقفهم فيه شيء، ويظلّون يرسلون انتقادهم دون أن يشيروا إلى هذه الآثار.

ومن هذا مثلاً قول سيبويه: «واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو، وهو من اسمه، وذلك قوله: هذا زيد الطويل. ويكون هو هو وليس من اسمه كقولك: هذا زيد ذاهباً. ويوصف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه كقولك: هذا درهم وزناً، لا يكون إلا نصباً»^(١).

قال الدكتور عبد الرحيم الجامعي: «ونشير هنا إلى مذهب المعتزلة في أن «الصفات عين الذات». وقد كان تأثير الكلام أشد حين تقدم «التعليق» في النحو»^(٢).

(١) سيبويه، الكتاب ١/٢٧٦.

(٢) الرحيم الجامعي، النحو العربي والدرس الحديث ص ١٨.

أقول: ليس لي أن أقول في تشريح الراجحي شيئاً، ذلك أنني لا أعرفه إلا في «درسه الحديث»، ولم يشارك في شيء مما دعى بـ«النحو الوصفي». ولكنني أقول: ما بال الدارسين الآخرين الذين سبقوا الراجحي في الزمن، والذين اضطلوا بالدرس اللغوي، ولا سيما في كلية دار العلوم، لم يكتبوا في «النحو العربي والدرس الحديث»، وقد كانت بداياته موظدة الأركان في حقبة عشر الخمسين وعشرين من هذا القرن. ولا أدرى ما هم صانعون اليوم، وقد تجاوزهم التيار، وأنصار هذا النظر الجديد ملء السمع والبصر. بل إن هؤلاء الجدد قد تجاوزوا الحد فراحوا يتسبّبون بشيء لا وجود له زاعمين أن كتب اللغة القديمة اشتغلت على «جذور الألسنية»^(١).

لقد ذهب آخرون إلى أن «النظم» الذي قال به عبد القاهر الجرجاني شيء بعين الدارس الجديد في «درسه الحديث» للنحو العربي. ولننظر هل يتبع لنا «النظم» أن نجد فيه شيئاً يومئ إلى ما جاء به تشومسكي من علم في النحو التوليدي، وهل نقف فيه على «البنية العميقية» و«البنية السطحية». قال عبد القاهر: «اعلم أن نيس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف منهاجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وذلك أنا لا نعلم شيئاً بتغييره الناظم بنظامه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروعه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قوله: زيد منطلق، وزيد هو ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو ينطلق. وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قوله:

(١) «جذور الألسنية في التراث العربي»، موضوع محاضرة ألقاها ميشال زكريا في ندوة في جامعة صنعاء في ٣/٣/١٩٩٠، وقد عرض فيها لعنصر الاستقامة والإلاحة التي جاءت في كتاب سيبويه، قوله: مستقيم حسن، ومحال، وتفریق سیبویه بين الجمل المستقيمة من حيث الصحة والکذب، وكذلك الجمل المحالة، وأطال الكلام، وفي الدفائق الأخيرة ذكر أن هذا ما يقوله تشومسكي، دون الإيقاح الكافي.

إنْ تخرَجْ أخْرَجْ، وَإِنْ خَرَجْتْ خَرَجْتْ، وَإِنْ تُخْرِجْ فَأَنَا خَارِجْ، وَأَنَا خَارِجْ إِنْ خَرَجْتْ، وَأَنَا إِنْ خَرَجْتْ خَارِجْ...»^(١).

أقول: وهل في هذه الجمل ما يتکنّ عليه القائلون بالنحو التوليدى التحويلي، وإذا كان هذا فائين هي الجملة الأصل التي حُوّلت إلى هذه النهاذج؟ ان أهل العربية يدركون الفروق بين هذه الجمل. وان التقديم والتأخير يخدم غرضًا لدى العرب فليس قولنا: زيد الشجاع، والشجاع زيد بمعنى، وأن للتقديم والتأخير خصوصية. وقد عني أهل «فن القول» بهذه الخصوصيات، وللبرجاني وغيره باب في «التقديم والتأخير» والفوائد التي تنصرف إليها وجوه القول ما خلا العناية بما يُقدم.

وكان الدكتور عبد الراجحي ، وهو يبحث في «الدرس الحديث» يميل إلى جماعة من الدارسين الجدد فهو يقول في عبد القاهر البرجاني: «بل إن نظرية عبد القاهر في النظم تبني على فهمه «للتركيب» التحوي، وكتاباته حافلة بالنصوص التي يلح فيها على هذه الأفكار...»^(٢).

ويقف الراجحي على قول عبد القاهر يؤيد «التركيب» كما أشار، وهو: «الألفاظ مغلقة على معانٍها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبيّن نقصان كلام ورجحانه حتى يُعرض عليه، والقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه»^(٣).

أقول: كلام عبد القاهر مستقيم وأن مصادر اللغة القدمة تشتمل على شيء من هذا، ولكننا لا ندرك كيف يكون في هذا النص شيء يعهد النظر الجديد الذي قال به تشوتسكي وغيره من الغربيين. ثم لم كل هذا السعي في

(١) عبد القاهر البرجاني، دلائل الإعجاز - مطبعة المنار ١٣٣١ ص ٦٣.

(٢) الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث ص ١٧.

(٣) دلائل الإعجاز ص ٢٣.

خوض المادة القديمة لقوله: إنها تشبه العلم الجديد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا خلفه. وهل يضرر تشومسكي ألا نجد شيئاً في تراثنا اللغوي يؤيد أقواله؟ لندع تشومسكي يجتهد ويبدع ويقول ما يقول، ويجد من غير شك من يؤيده من الغربيين ومن لا يؤيده^(١)، بل يرد عليه أقواله. ولنترك تراثنا في حيزه التاريخي بخيره وشره.

ثم أليس لنا أن نقول: لم لم يهرب الدارسون الغربيون فيبحثوا في «أدبيات» القرون الوسطى وعصر النهضة ليجدوا شيئاً يؤيد منهج تشومسكي؟ لم يكن شيء من هذا، والقوم في الغرب ينظرون إلى المسائل التاريخية نظرة علمية فلا يغفلون السياق التاريخي.

لقد وجد الأستاذ الراجحي ضالته فيما أثبته عبد القاهر من مسألة «النظم»، وقد ذهب مثله نفر آخر من الدارسين، وأرادوا، بل فطعوا إلى أن الجرجاني هذا عظيم «مبتكر» لأن شيئاً مما سطره في مسألة «النظم» وافق على زعمهم وفهمهم ما قاله الأستاذ تشومسكي.

غفرانك اللهم ربنا، لو أننا عكسنا الأمر وأدركنا قيمة الجرجاني عبد القاهر وسبقه قبل أن يطالعنا الخواجا تشومسكي لكننا أهل جد.

ثم ان الذي ذكره هؤلاء الدارسون من كلام عبد القاهر مأخوذ من «دلائل الإعجاز» طبعة المنار سنة ١٣٣١، وكانت قد قرأته في هذه الطبعة، وفي طبعة مغربية أخرى أيام الطلب. وقد عدت بأخره إلى كلام عبد القاهر في نشرة لأستاذ العلامة محمد شاكر^(٢) فوجدته في الصفحة (٨٠). وقد أغراني

(١) ومن مؤلّفاته Claude Hagège الفرنسي الذي رد على تشومسكي أقواله في كتابه: *Introduction à la Grammaire Générative* علمية، وذهب فيه إلى أن التحوّل التوليدي قد ساهمت فيه ظروف غير المستوى الأدبي، وهو يعرض لمواد من لغات أخرى ليرى فيها الكلمات اللغوية.

(٢) محمد محمد شاكر، دلائل الإعجاز (مكتبة المخانجي بالقاهرة).

الأمر إلى أن أعود إلى الكتاب فأعيد قراءة ما لم استوعبه أيام الطلب فوجدت أن الأمر قد خفي على الدارسين الجدد، وإن «الكتاب» وضع في مسألة «النظم» وتفخيم قدره، والتنويه بذكره، وليس الأمر كما ذهب أصحابنا الجدد الذين ابتسروا التسليجة وقصروا المسيرة واقتطعوا من «الكتاب» حاجتهم مما خيل لهم أنها توافق «جديدهم»، وليس «النظم إلا تونخي معاني النحو وبيان ذلك»^(١).

وقد عمد الإمام عبد القاهر إلى وضع هذا العلم للردة على القاضي عبد الجبار الذي لم يسمه باسمه ولكنه المقصود لعبارة التي أثبتهما عبد القاهر في «دلائل الإعجاز» (ص ص ٣٩٤، ٤٦٦، ٤٦٧)، والتي وردت في كتاب «المغنى» (١٦/١٩٧ - ١٩٩ وما بعدها) في كلامه على الوجوه التي يقع بها التفاصيل في فصاحة الكلام وهي :

«إن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر بالضم على طريقة مخصوصة...» ثم أضاف: «إن المعانى لا يقع فيها تزايد، وإنذ فيجب أن يكون التزايد عن الألفاظ كما ذكرناه...»^(٢).

وأشاد عبد القاهر بكلام الجاحظ في «النظم» بشأن إعجاز القرآن وذكر من كلام الجاحظ فقال: «ولو أن رجلاً قرأ على رجل من خطبائهم وبلغائهم سورة قصيرة أو طويلة، لتبيّن له في نظامها وخرجها من لفظها وطابعها، أنه عاجز عن مثلها، ولو تحدّي بها أبلغ العرب لأظهر عجزه عنها»^(٣).

وجاء في «دلائل الإعجاز» من كلام الجاحظ أيضاً: «ورأيتُ عامتهم، فقد طالت مشاهدتي لهم، وهم لا يقفون على الألفاظ المتاخرة، والمعانى

(١) دلائل الإعجاز (ط الخانجي) ص ٨١.

(٢) القاضي عبد الجبار الأسد آبادي ١٩٩/١٦ - ٢٠٠، وقد نبه العلامة محمود محمد شاكر إلى أن المراد هو القاضي عبد الجبار.

(٣) قال الاستاذ محمود محمد شاكر في تعليقه: هو من كتابه (أي الجاحظ) «حجج النبوة» انظر رسائل الجاحظ ٣/٢٢٩، وفيها: «وفي لفظه وطبعه».

المتحسبة، والمخارج السهلة، والديباجة الكريمة، وعلى الطبع التمكّن، وعلى السبك الجيد، وعلى كل كلام له ماء ورونق»^(١).

ومن هنا كان لنا أن نقول: إن «النظم» الذي هو ملاك «دلائل الاعجاز» في توثيق معاني النحو وصولاً إلى إثبات إعجاز القرآن.

ولعلَّ من المفيد أن أعرض بإيجاز للفصول التي ذكر «النظم» فيها خاصة، وإليك شيئاً مما ورد في هذا:

«واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علمًا لا يعترضه الشك، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يُعلق بعضها ببعض، وتجعل هذه بسبب من تلك. هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس».

وأضاف: «وإذا كان كذلك، فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها، ما معناه وما مخصوصه؟ وإذا نظرنا في ذلك، علمنا أن لا مخصوص لها غير أن تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تُتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول، أو تأكيداً له، أو بدلاً منه، أو تحييء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون صفة أو حالاً أو تمييزاً، أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى، أن يصير نفيأ أو استفهاماً أو تمنياً، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تزيد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر، فتتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي صُمِّنت معنى ذلك الحرف، وعلى هذا القياس.

وإذا كان لا يكون في الكلم نظم ولا ترتيب إلا بأن يُصنَع بها هذا الصنيع ونحوه، وكان ذلك كله مما لا يرجع منه إلى اللفظ شيء، وما لا يتصور أن يكون فيه ومن صفتة، بأن بذلك أن الأمر على ما قلناه، من أن اللفظ تَبع للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتيب معانيها

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٥١.

في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجزأ أصواتاً وأصداء حروف، لما وقع في ضمير، ولا هجس في خاطر، أن يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يجعل لها أمكنته ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك، والله الموفق للصواب»^(١).

وجاء أيضاً قول عبد القاهر في «النظم» وتفسيره، وفيه عرض لفسير «النظم» وأسراره ودقائقه. وقد خلص منه إلى أن «النظم» هو توخي معانى النحو، وهو النص الذي احتفل به النقاد اللغويون الجدد في إثبات «التوليد والتحويلي»^(٢).

ثم عرض شواهد على «فساد النظم»، وشواهد أخرى على «محاسن النظم»... وقد عقد فصلاً «في النظم يتحدد في الوضع ويدق في الصنع»^(٣) مع شواهد على ذلك.

ولا أدرى كيف أغفل هؤلاء الدارسون الجدد «فصل: القول في التقديم والتأخير»^(٤)، وكان أحق بهم أن يجدوا فيه بعض حاجتهم مع إغفال الأغراض التي تفرض التقديم أو التأخير. وهو كلام مسهب أقى فيه على جملة ما يعرض له التقديم والتأخير.

ثم نأى إلى جملة فوائد جعل عبد القاهر لها عنواناً في قوله:

«هذه فصول شتى في أمر «اللفظ» و«النظم» فيها فضل شحذ للبصرة وزيادة كشف عنّها فيها من السريرة»^(٥).

جاء فيها شيء من كلام الجاحظ في «النظم» وقد أثبت شيئاً منه في

(١) دلائل الإعجاز ص ٥٥ - ٥٦.

(٢) المصدر السابق ص ٨٠ - ٨١.

(٣) المصدر السابق ص ٩٣ - ١٠٢.

(٤) المصدر السابق ص ١٠٦ - ١٤٥.

(٥) المصدر السابق ص ٢٤٩ - ٣٣٦.

صفحة تقدّمت، كما عرض لمقالة الجاحظ في أن «المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي، والقروي والبدوي، وإنما الشأن في إقامة الوزن وتحيز اللفظ، وسهولة المخرج، وصحة الطبع، وكثرة الماء وجودة السبك، وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير»^(١).

ولي أن أقول: إن «الكتاب برمته في مكانة اللفظ وكيف ينتظم في الجملة فيكون من ذلك «النظم» الفائق الذي يُسلك فيه اللفظ مع اللفظ فيأتي من ذلك بناء جميل حسن في تراكيب مختلفة. المؤلف لا يبني وهو يجول في بدائع اللفظ، يعود إلى «النظم» في فصول عدّة منها: فصل وبيان، وإزالة شبهة في شأن «النظم» و«الترتيب» وهي «الحكاية».

وفصل، بيان الجهة التي يختص منها الشعر بقائله وهي «النظم» و«الترتيب» وتؤخّي معاني النحو. وفي هذا الفصل يقول: لا يكون «ترتيب» حتى يكون قصد إلى صورة وصفة.

وفصل هو عود إلى مسألة «اللفظ» و«المعنى» وما يعرض فيه من الفساد. ويضيف فوائد تتصل باللفظ والمعنى والمجاز.

ثم فصل في تمام القول في «النظم» وأنه توخي معاني النحو، والدليل على ذلك^(٢). وهو لا يفتّأ يذكر لغة القرآن وما فيها من إعجاز، وعناصر هذا الإعجاز.

ولا أدرى كيف ابتعد المعاصرون عن النظر في هذه الفصول التي هي مادة «النظم» وتمسّكوا من كل ذلك بأسطر عدّة تُرضي في أنفسهم حاجة وهي

(١) المصدر السابق ص ٢٥٦، وهو من كتاب الحيوان للجاحظ ١٣٠ / ٣ - ١٣٢ مع خلاف يسير في النص، وانظر البيان والتبيين ١٧١ / ٢.

(٢) دلائل الإعجاز ص ٣٥٩ - ٣٦٨، ومن المفيد أن أشير إلى «بيان آخر في أن «النظم» هو توخي معاني النحو» في ص ٤٠٥ - ٤٠٦.

أنها فيما تخيلوا تؤيد مذهب صاحبهم تشومسكي، إن هذا لمنطق غريب.
ولا بد من عودة إلى كتاب الدكتور عبد الراجمي وأقف على الباب
الأول، وهو في النحو الوصفي، ويبدا الفصل الأول في هذا النحو في نشأته
ومنهجه.

قال الأستاذ الراجحي : «النحو الوصفي» فرع من «علم اللغة» الحديث
الذي ظهر في أوائل هذا القرن وأخذ يتآصل ويتتطور تطوراً سريعاً جداً في
السنوات الأخيرة. واستعمال «الوصفي» مصطلحاً في الدرس اللغوي إنما كان
نتيجة للمنهج «التاريخي» الذي وجه أعمال اللغويين الأوروبيين حتى أواخر
القرن الماضي، فمنذ أعلن السير وليم جونز آراءه في اللغة السنسكريتية عام
١٧٨٦ أخذت دراسة اللغة تسلك سبيل «التاريخ» والمقارنة...^(١).

أقول: وهكذا يسير الأستاذ الراجحي في هذا العرض التاريخي لـ «علم
اللغة»، ثم يذكر مؤسسيه الثلاثة وهم:
١ - العالم السويسري فردينان دي سويسير.
٢ - العالم الأمريكي إدوار دسابير.
٣ - العالم الأمريكي ليونارد بلومفيلد.

ثم يمضي في هذا الفصل بتحدث عن هؤلاء حديثاً لا يخلو من إسهاب.
ثم يأتي الفصل الثاني وهو في موضوع «الوصفيون والنحو العربي» وقد
قدم له بمقدمةوها أنذا أرفق بدرسي هذا جملة هذا الفصل لأفرغ إلى التعليق
عليه تعليقاً يستوفي ما فيه.

(١) النحو العربي والدرس الحديث ص ٢٣.

الفصل الثاني

الوصفيون والنحو العربي

كان المنهج الوصفي كما رأينا تحولاً في دراسة اللغة، وقد ظل يسعى إلى تغيير «النحو القديم» بما يوافق البحث العلمي الموضوعي. غير أن هذا النحو القديم كان مستقرّ الأركان ولا يزال منذ قرون بعيدة، حتى إن علماء اللغة الحديثين يضطربون في الأغلب الأعم إلى بدء أبحاثهم بإزالة «الأوهام» الراسخة قبل أن يتناولوا أسس المنهج الجديد، فيكتب بعضهم «عما ليس من علم اللغة» «What linguistics is not» قبل أن يكتب «عما هو هذا العلم» «What lin-⁽¹⁾guistics is».

واللغويون المحدثون يطلقون على النحو القديم اسم «النحو التقليدي» «traditional grammar» ويعنون به منهج النحو القائم على أنكار أو سطوة عن طبيعة اللغة اليونانية، كما تمثل في أعمال اليونان والرومانيين القدماء. والذي نود أن نشير إليه هنا أن النحو التقليدي نحو غربي، وأن النحو الوصفي بحدوده العلمية الحديثة نحو عربي أيضاً، كلاهما نشأ وتطور في اللغات الأوروبية.

والوصفيون يفسيضون في شرح جوانب «النقص» في النحو التقليدي، ولا يكاد يخلو بحث من هذا الشرح، ونحن نجمل هذه الجوانب فيما يلي: ⁽²⁾

Crystal, David, What is linguistics ? Edward Arnold. London. 1968, pp. 1-25. (١)
Dinneen: An introduction pp. 160- 170. (٢)

١ - إن الفرق الجوهرى بين النحو التقليدى والنحو الوصفي التركيبى هو الفرق بين منهج العلوم الإنسانية والعلوم التجريبية؛ ولعل أهم خصائص النحو القديم أنه يحدد قواعد اللغة بناء على فهم «المعنى» أولاً، ومعنى ذلك أن «القواعد» تتحدد وفقاً للدرس نفسه، أي أن هذا النحو يتقدم على أساس «ذاتي» *Subjective*، أما النحو الوصفي فيقيم تحليله التركيبى للغة على أساس ارتباط الظاهرة بالظواهر الأخرى وليس على أساس ارتباطها بالدرس نفسه، ومن ثم فإنه يتقدم على منهج موضوعي *Objective*، ويترتب على ذلك أن النحو الوصفي ركز اهتمامه على درس «الأشكال اللغوية» باعتبارها «أنمطاً» يسهل رصدها ووصفها من خلال قوانين العلاقات.

٢ - ان النحو التقليدي يهتم أساساً بعمرفة «العلة»، والسؤال الذي يشغل أصحابه دائمًا هو: لم كان هذا هكذا ولم يكن غير ذلك؟ والاهتمام «بالتلليل» كان نتيجة لصدور هذا النحو عن الفكر الأرسطي، أما النحو الوصفي فهمه الوحيد هو أن يقرر الحقائق اللغوية حسبما تدلّ عليها الملاحظة دون محاولة تفسيرها بتصورات غير لغوية. والحق أن هذا الفرق جعل النحو التقليدي «مفهوماً» على وجه العموم بسبب تاريخه الثقافي الذي يربطه بالنظرية الأرسطية، وباتجاهات الدراسات الدلالية في العصور الوسطى.

٣ - ان النحو التقليدي - باعتماده على المنطق الأرسطي - أخذ «الجملة الخبرية» باعتبارها أساس البحث اللغوي، ومن ثم تحدّدت «أقسام الكلام» حسب وظيفتها في هذه الجملة فقط، أما الأنماط الأخرى من «الجملة» فقد جرى شرحها باعتبارها أشكالاً «منحرفة» من الجملة الخبرية.

أما النحو الوصفي فيؤكد على ضرورة تناول كل «النطوق اللغوية» على ميزان واحد من البحث، وعلى تقرير الخصائص المميزة لكل الأنماط. والحق أن الجملة الخبرية اعتبرت أساسية أيضاً في النحو الوصفي ، ولكن ذلك يرجع إلى «كثرة استعمالها» وليس إلى افتراضات سابقة.

٤ - ان اعتماد النحو التقليدي على المنطق الأرسطي ، وهو مبني على اللغة اليونانية ، أدى بهذا النحو إلى تحديد قواعد اللغات الأوروبية على ضوء ما تقرر في اللغة اليونانية واللغة اللاتينية ، وهكذا حدث خلط شديد في فهم ظواهر كل لغة .

٥ - ان النحو التقليدي لم يميز بين «اللغة المكتوبة» و«اللغة المنطقية» على حين ان لكل منها نظاماً خاصاً قد يختلف اختلافاً كبيراً عن صاحبه ، بل إن هذا النحو ركز اهتمامه على «اللغة المكتوبة» ، بل على أنواع معينة منها ، وقد ترتب على ذلك أولاً أنه قدم قواعد اللغة على أساس «معياري» وعلى أساس جاهلي «تقسيمي» ، فهذا استعمال «عال» وذاك «متوسط» وثالث «قبح» وهكذا ، وترتب عليه ثانياً أنه قدم تفسيرات غير صحيحة لنصوص مختارة اختياراً دقيقاً ، أو لنصوص «موضوعة» لتلائم قواعده ، ومن ثم حكم على غير ذلك من الاستعمال بأنه «شاذ» أو «استثنائي» أو «غير نحوي» .

٦ - ان النحو التقليدي قد خلط «مستويات التحليل اللغوي» خلطاً شديداً ، بحيث لا يتحدد أساس التحليل الصوتي والصرفي والنحو في نسق منهجي واضح ، وإنما هي تداخل تدالياً يؤدي إلى تناقض الأحكام في كثير من الحالات .

هذه هي جوانب «النقص» في النحو التقليدي كما يعدها الوصفيون ، ومع ذلك فلا يزال هذا النحو سائداً في مراحل التعليم المختلفة في الغرب ، والوصفيون يعترفون بأن النحو القديم قد أثبت أن فيه جوانب «قوة» واضحة ؛ منها أنه استطاع أن يستمر هذه القرون الطويلة ، وأن الناس يفهمونه حين يتعلمون اللغات الأوروبية على أساسه ، وأنه - باعتباره إنسانياً في أصله - يقدم إجابات عن الأسئلة التي تواجهه . والنحو الوصفي - على أية حال - لم يقدم حتى الآن «نحواً شاملأً» يضارع شيئاً مما قدمه التقليديون .

وحين انتقل المنهج الوصفي إلى الدرس العربي بعد اتصال أساتذتنا

وباحثينا به في الغرب، بدأت هذه الانتقادات التي أخذها الوصفيون على النحو التقليدي الأوروبي تظهر في معظم المؤلفات الحديثة التي تعرض للنحو العربي، على أنها في أغلبها تكاد تتركز فيما يلي:

١ - أن النحو العربي قد تأثر بالمنطق الأرسطي منذ مراحله الأولى، وأن هذا التأثر صار طاغياً في القرون المتأخرة، وقد أدى ذلك إلى أن يكون النحو العربي «صوريّاً» وليس «واقعياً» ومن ثم اهتمّ بالتعليق والتقدير والتأويل، ولم يركّز درسه على الاستعمال اللغوي «كما هو». ولما كان هذا أهمّ جانب في نقد الوصفيين للنحو العربي فإننا نفرد له فصلاً خاصاً بعد هذا إن شاء الله.

٢ - أن النحو العربي لم يقعد للعربية كما يتحدثها أصحابها وإنما قعد لعربية مخصوصة تمثل في مستوى معين من الكلام هو في الأغلب - شعر أو أمثال أو نص قرآن، أي أنه لم يوسع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شئون الحياة، وإنما قصره على درس اللغة الأدبية. وقد أشرنا إلى أن الوصفيين يقرّرون أن هناك «مستويات» مختلفة من الكلام، وأن لكل مستوى نظامه وقوانينه، وأن الشعر على وجه الخصوص له نظامه الذي مختلف عن نظام غيره من مستويات اللغة الأدبية.

وقد ترتّب على ذلك أن النحاة القدماء درّجوا الكلام العربي درجات حسب وروده في هذا المستوى الخاص من اللغة، وقد ظهر هذا الاتجاه منذ البداية على ما نرى في كتاب سيبويه، فالكلام عنده «جيد بالغ»، أو «عربي»، أو «جائز حسن» وهو أحياناً «خبيث يوضع في غير موضعه» أو «قبيع»، أو «ضعيف خبيث».

وقصر الدرس النحوي على هذا المستوى من اللغة أفضى بهم إلى وضع قواعد العربية على أساس من النصوص المختارة، مما أبعدهم عن الاستعمال الشائع في هذه اللغة، ولم يكن مناص من أن يواجهوا نصراً من هذا المستوى

الأدبي - تختلف ما وضعيه من قواعد، فاضطروا إلى اللجوء إلى التأويل والتقدير واعتراض التفسير، والاحتکام إلى «الضرورة أو إلى الشذوذ»، بل إلى «وضع» نصوص تستند بعض هذه الأحكام.

على أننا ينبغي أن نفهم الأشياء في (سياقها)؛ فقد أشرنا إلى أن النحو - شأن العلوم الإسلامية الأخرى - نشأ (لفهم) النص القرآني الكريم، فاللغة التي توجه إليها النحاة هي هذا النص الذي هو مناط الأحكام في الحياة الإسلامية، والذي هو أيضاً (إعجاز) لغوي، ومن ثم كان توجّهم إلى النصوص الأدبية - والشعرية منها بخاصة - لاستخلاص القوانين التي تدور عليها العربية التي نزل بها القرآن الكريم. ونحسب أن هذا أمر ضروري لفهم طبيعة النحو العربي، وفي وضعه في إطاره الصحيح غير أننا قد نلفت إلى أن الحكم على النحو بأنه اعتمد على هذا المستوى الخاص من اللغة فيه نصيب كبير من الصحة، وفيه أيضاً نصيب من التجوز. فالنحاة - في الحق - لم يأخذوا كل قواعدهم من «النصوص» العالية بل اتصلوا بالحياة اللغوية بمعناها الواسع، ولا زلتنا نذكر ما قاله البصريون لعلماء الكوفة: «نحن نأخذ اللغة عن حرثة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميغ»^(١).

٣ - أن النحو العربي مع تحديده لمستوى اللغة التي يقعده لها حدّد أيضاً بيته مكانية وزمانية لهذه اللغة، فهو لم يسمح بالتقعيد إلاً على اللغة المستعملة في بوادي نجد والججاز وتهامة ومن قبائل مخصوصة لم تتأثر بحياة الحضر أو بالاتصال ببيئات لغوية أخرى، وقد كان الاعتماد على «قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمهم، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري فقط ولا عن سكان

(١) السيوطي: الاقتراح - تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم - مطبعة السعادة القاهرة ١٩٧٦ ص .٢٠٢

البراري مَنْ كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حوّلهم^(١).

وهذا التحديد للمكان صحبه تحديد آخر للزمان، فحدّدوا عصر الاستشهاد بآخر العصر الأموي لما نعرف من عزوفهم الأخذ عن لغة العصر العباسي التي تعرّضت لتأثيرات كثيرة من حضارات مختلفة، وهذا التحديد الزماني قد يكون سبباً أيضاً في امتناع معظم النحاة عن الاستشهاد «بالحديث» لجواز روايته بالمعنى، ولكثره الرواة «الأعاجم» بين المحدثين.

ويقرّر الوصفيون أن هذا الأصل من أصول النحو العربي جعله نحواً لا يمثل العربية وإنما يمثل جانباً واحداً منها، فهو لا يصور إلا هذه العربية التي حدّدوها مكاناً وزماناً، ومعنى ذلك أنه نحو ناقص لا يقدم قواعد الكلام العربي في بيئاته المختلفة، بل يذهب بعض علمائنا إلى أن هذا الأصل في تحديد البيئة اللغوية لا يقدم العربية الصحيحة، فيقول الدكتور محمد كامل حسين: «ونحن لا نقرّهم على تحديد الصحيح من اللغة، مكاناً بالجزيرة العربية، أو زماناً بما قبل عصر التدوين... ولا نقرّهم على أن كل ما ورد في عصر بعينه صحيح، فأكثره مضطرب ومتناقض، والإبقاء عليه عبث، وعلى أن كل ما لم يرد خطأ. فهذا قالب من حديد وضع اللغويون لغتنا فيه لا يسمح المحدثون لأنفسهم أن يتقيّدوا به»^(٢).

والحق أن هذا الجانب يتبع ما أوضحتناه في النقطة السابقة؛ ذلك أن القصد إلى «فهم» النص القرآني هو الذي أدى إلى تحديد «مستوى» لغوي معين، وهو الذي أدى إلى تحديد «مكان» و«زمان» لهذا المستوى. إن النحاة لم يذكروا أنهم يقتدون للعربية العامة التي يستعملها أصحابها في كل شأن، والتي تتحذّظ مظاهر مختلفة باختلاف المكان والزمان، وإنما هم يؤكّدون أنهم يقتدون

(١) السيوطى: المزهر تحقيق محمد أمد جاد المولى وآخرين - دار إحياء الكتب العربية ١١١/١.

(٢) الدكتور محمد كامل حسين: أصول علوم اللغة - مجمع اللغة العربية، مجموعة البحوث والمحاضرات، الدورة السادسة والعشرون (٥٩ / ١٩٦٠) ص ١٤٥ - ١٧٩.

هذه العربية التي تصلح لفهم لغة القرآن، فالباحث عن «نقاء» اللغة و«فصاحتها» كانت غاية من غاياتهم في الجمع اللغوي، وقد أبان ابن جني في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوير أن «علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعرض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوير»^(١).

٤ - أن النحو العربي لم يميز حدوداً واضحة «لمستويات التحليل اللغوي»، وإنما اختلطت فيه هذه المستويات اختلاطاً شديداً، فقد ظلت كتب النحو منذ كتاب سيبويه تجمع الظواهر الصوتية إلى الصرفية إلى النحوية، وقد عرف ابن جني النحو بأنه «انتهاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتشنئة، والجمع، والتحمير، والتكسير، والإضافة والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليتحقق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها زُدَّ به إليها»^(٢).

والحق أن اختلاط مستويات الدرس ظاهرة واضحة في النحو العربي، ولم يكن ذلك أمراً غريباً في المراحل الباكرة التي نهتم بها في هذا البحث ولكنها استمرت في الأعمال المتأخرة رغم محاولات طيبة في فصل هذه المستويات، فقد ظهرت كتب مفردة في دراسة الأصوات اللغوية مثل كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني^(٣)، وظهرت كتب مفردة للدرس الصRFي، مثل تصريف أبي عثمان المازني وشرح ابن جني له في المنصف^(٤) الذي أشار فيه إلى وجوب أن يكون

(١) ابن جني: الخصائص ٥/٢.

(٢) ابن جني: الخصائص ١/٣٤.

(٣) ابن جني: سر صناعة الإعراب؛ تحقيق مصطفى السقا وآخرين - مطبعة مصطفى الباجي الحلي - القاهرة. ١٩٥٤.

(٤) ابن جني: المنصف في شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وآخرين، مطبعة مصطفى الباجي الحلي ١٩٥٤.

الصرف سابقاً للدرس النحوي لأن «التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة. والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة... فإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة»^(١). غير أن اختلاط الصرف بدراسة تراكيب الكلام في الكتب النحوية لا يختلف كثيراً عما يقرره الوصفيون من أن النحو يشمل المورفولوجيا والنظم، أو أن «النحو» عند التحويليين - كما سترى - يشمل كل مستويات الظاهرة اللغوية، لكن ذلك لا يعني - في الحق - اختلاط المستويات، لأن لكل مستوى منها منهجه ومصطلحاته في تخليل المادة بحيث تؤدي مع تطبيق مبادئ البحث العلمي إلى الوصول إلى القوانين الموضوعية لها. إلا أن ذلك كله يلفتنا إلى أن كتب النحو العربي حافلة بمادة صالحة جداً عن العربية، وهذه المادة - وإن تكن في مستوى لغوي وزماني ومكاني معين - تقينا على طريقة القدماء في تناول الظاهرة اللغوية، وهي طريقة لا تبتعد - في جوهرها - عن كثير مما يقرره الوصفيون.

وقد أشرنا آنفاً إلى أن النحو العربي نشأ في مناخ عقلي عام، استمد منه أصول منهجه، وذكرنا أن القراءات القرآنية كانت «نقلأً»، محضاً، وقد أخذ النحو منها هذا الأصل، وكان ذلك حقيقةً أن يقدم النحو العربي جانباً وصفياً لا يخالطه التبع المتصف، ولقد يكون مفيداً أن نشير إلى أهم مظاهر الوصف فيه على النحو التالي:

- ١ - أن العمل النحوي قد اعتمد على منهج خاص في جمع اللغة، وصحيح أن هذا الجمع كان مقيداً بحدود خاصة. لكنه - في حدوده هذه - كان اتصالاً مباشراً بالاستعمال اللغوي، وكتب الترجم تذكر رحلة النحاة الأئمة إلى البداية لجمع اللغة، وتبرز حرصهم على معرفة الصورة الواقعية للكلام كما ينطقه البداء، ولا زلنا نذكر أبا عمرو بن العلاء الذي كانت تتشبه عليه كلمة (فرجة)

^(١) المصدر السابق ص ٤.

أهي بفتح الفاء أم بضمها وكان هارباً من الحجاج حتى لقي أعرابياً في الصحراء ينطقطها بالفتح (فَرْجَة) ويخبره عن موت الحجاج، فيقول أبو عمرو «فما أدرى بأيهم كنت أشد فرحاً، بقوله (فِرْجَة) أم بقوله: مات الحجاج^(١)». ولا زلتنا نذكر كذلك أن الكسائي قد خرج إلى الصحراء، وأنفذ خمس عشرة قنية حبراً في الكتابة عن العرب سوى ما حفظه^(٢).

ولم تقتصر هذه الطريقة على الأئمة الكبار في القرن الثاني بل استمرت في القرنين الثالث والرابع، ويمثل ابن جني في ذلك اتجاهًا واضحًا، إذ تبرز في كتبه ظاهرة جمع المادة من الاتصال المباشر بالمصدر البشري informant، من ذلك ما يرويه عن لقاءاته مع أبي عبدالله الشجري «وسألته يوماً فقلت له: كيف تجمع (دكاناً)? فقال: دكاكين، قلت فسرحان؟ قال سراحين قلت: فقرطان؟ قال قراتين، قلت: فعثمان؟ قال: عثمانون. قلت له: هل قلت أيضاً عثامين؟ قال: أيش عثامين؟ أرأيت إنساناً يتكلم بما ليس من لغته، والله لا أقوها أبداً»^(٣).

والاتصال المباشر بالواقع اللغوي أصل من أصول النحو الوصفي كما ذكرنا، وقد كان أيضاً أصلاً من أصول النحو العربي نتيجة لطبيعة الحياة العربية ولطبيعة الحركة العلمية التي نشأت في مناخ عام أساسه النقل والرواية وقد أدى هذا الاتصال إلى أن يكون في النحو اتجاه وصفي فيتناول كثير من ظواهر اللغة.

٢ - أن العمل الثابت عن أبي الأسود الدؤلي في ضبط النص القرآني كان عملاً وصفيًا. ومهما يكن اختلاف الآراء في وضعه بعض قواعد النحو، فإن عمله في الضبط قد مهد للتناول التحوي، وهو عمل وصفي محض لأنه قام على

(١) الأنباري: نزهة الآباء - تحقيق أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر ص ٢٥.

(٢) السابق ٩٩.

(٣) ابن جني: الخصائص ١/٢٤٢.

الملحظة المباشرة لقراءة النص، فقد قال لكاتبه: «إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه إلى أعلاه، وإن ضمت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة من تحت الحرف»^(١)، وهذه صورة تمثل قارئاً يقرأ، وكاتبًا يلاحظ حركة شفتيه، حتى تكون الرموز وصفاً لهذه الحركة. ولا شك أن هذه التعبيرات التي أطلقها أبو الأسود على حركة شفتيه من فتح وضم وكسر كانت أساس المصطلحات الإعرابية في النحو العربي، وقد كان هذا الأصل الوصفي في وضعها ذا تأثير في دراستها عند أوائل النحاة.

٣ - أن الاتجاه الوصفي في النحو العربي يظهر في كثير جداً مما قرره النحاة الأوائل من أحكام، فالحق أن ما قرروه لم يكن كله تأويلاً أو تقديرأً أو تعليلاً، وإنما كان فيه ما هو وصف تقريري محض، وكان ذلك أوضح ما يكون في الأعمال الأولى التي هي هدف هذا البحث. والمتتبع للكتاب يرى أن سببواه قد أقام قواعده في أغلبها على الاستعمال اللغوي، ونلحظ ذلك من عدة أمور:

(أ) أنه يقرر مباشرةً أن الأحكام إنما تجري على كلام العرب، وفي كتابه تتكرر عبارات من نحو: «فأجره كما أجروه، وضع كل شيء موضعه». أو «فأجره كما أجرته العرب واستحسنته»^(٢).

(ب) أنه لا يوغّل وراء تفسير الظواهر إذا لم تكن لديه مادة تسد رأيه بل يميل فيها إلى الاستعمال مقرراً استحالة الاستقراء التام للكلام، وكثيراً جداً ما يدور مثل هذا التقرير: «وكل شيء جاء قد لزمه الألف واللام فهو بهذه المنزلة. فإن كان عربياً نعرفه ولا نعرف الذي اشتق منه وإنما ذاك لأننا جهلنا ما علم غيرنا، أو يكون الآخر لم يصل إليه علم وصل إلى الأول المسمى»^(٣).

(ج) أن تجري الاستعمال اللغوي أدى به إلى عدم إغفال اللهجات باعتبارها

(١) ابن النديم: الفهرست ٥٩ - ٦٠.

(٢) الكتاب ٢٧٥/١، ٢٧٧.

(٣) ٢٦٨/١.

عناصر^(١) في اللغة الموحدة. وفي «الكتاب» مادة لا يأس بها تتبع الاستعمال اللهجي، ولشن كان سيبويه يرجع لهجة الحجاز في كثير من الأحيان فإنه لا يتزدد في أن يقرر أفضلية اللهجات الأخرى حين يرى الاستعمال فيها أكثر في الكلام.

يقول:

«هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بمَنْ. أعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيت زيداً: من زيد؟، وإذا قال مررت بزيد، قالوا: من زيد؟ وإذا قال هذا عبد الله، قالوا، من عبد الله؟ وأما بنو تميم فيرتفعون على كل حال، وهو أقيس القولين. فاما أهل الحجاز فإنهم حملوا قوْلُمْ على أنهم حكوا ما تكلم به المسئول، كما قال العرب: دعنا من عمرقان، على الحكاية لقوله ما عنده تمرتان. وسمعت عربياً مرة يقول لرجل سأله فقال: أليس بقرشياً؟ فقال: ليس بقرشياً، حكاية لقوله، فجاز هذا في الاسم الذي يكون على غالباً على ذا الوجه، ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه، وذلك أنه الأكثر في كلامهم وهو العلم الأول الذي به يتعارفون. وإنما يحتاج إلى الصفة إذا خاف الالتباس من الأسماء الغالبة. وإنما حكى مبادرة للمسئول، أو توكيداً عليه أنه ليس يسأله عن غير هذا الذي تكلم به. وإذا قال رأيت أخا خالد، لم يجز: من أخا خالد؟ إلا على قول من قال: دعنا من تمرتان، وليس بقرشياً. والوجه الرفع لأنه ليس باسم غالباً»^(٢).

(د) أن فكرة «القياس» على كثرة ما قيل فيها لم تكن عند سيبويه غير متابعة الكلام العربي، وفي الكتاب إلحاح على هذا التصور، فتجد فيه مثل قوله: «لأن هذا أكثر في كلامهم وهو القياس»^(٣). أو قوله « فهو قبيح لا تكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه... وأما قول النحويين: قد أعطا هوك

(١) انظر كتابنا: اللهجات العربية في القراءات القرآنية - دار المعارف بـ ١٩٦٨.

(٢) ٤٠٣/١.

(٣) ٢٥٨/١.

وأعطوا هوني، فإنما هو شيء قاسوه لما تكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تكلم به كان هيناً. بل إنه يعارض الخليل ويونسا في تفسيرهما رفع (أي) في «اضرب أيهم أفضل» قائلًا: ومن قولهما: اضرب أي أفضل، وأما غيرهما فيقول: اضرب أيًا أفضل. ويقيس ذا على الذي وما أشبهه من كلام العرب، ويسلم في ذلك المضاف إلى قول العرب ذلك، يعني أيهم وأجروا أيًّا على القياس. ولو قالت العرب: اضرب أيًّا أفضل لقلته، ولم يكن بد من متابعتهم، ولا ينبغي أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس كما أنك لا تقيس على أمسك أمسك»^(١).

(هـ) أن معظم ما توصل إليه من تفسير للقوانين العامة كان مرده إلى كثرة الاستعمال، من ذلك ما فسر به «الحذف» في قوله: «ويحذفونه فيما كثر من كلامهم، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج»^(٢) أو قوله: «وغيروا هذا لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله، ألا ترى أنك تقول: لم أكُ ولا تقول لم أُك إذا أردت أقل... فالعرب بما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره»^(٣). أو قوله: «والترخييم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً... واعلم أن الترخييم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر. وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم، فاحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء من قومي ونحوه في النداء»^(٤).

٤ - أن مدرسة الكوفة قد عرفت بأنها مدرسة وصفية، وإن كان ذلك لا ينبغي أن يكون حكمًا عامًّا، لأن الأعمال الأولى لدى أئمة المدرستين اختلط فيها

(١) ٢٨٣/١

(٢) ٣٩٤/١

(٣) ٢١/١

(٤) ٣٢٩/١

الوصف والتفسير. لكن الملاحظ أنه لم تصلنا كتب نحوية متخصصة تنسب إلى رجال الكوفة الأوائل، وإنما وصلتنا كتب تتناول النحو من خلال الاتصال بالنصوص ككتاب الفراء (معاني القرآن) وقد كان هذا الاتجاه حقيقةً أن يطبع العمل في أغلبه بطابع الوصف ونحن لا نزال نذكر عبارة الكسائي حين سئل «في مجلس يونس عن قوله: لأضربين أئيم يقوم، لم لا يقال: لأضربين أئيم؟ فقال أي هكذا خلقت»^(١). ولسنا نعرف تعبيراً أدل على الوصف المحسن من تعبيره «أي هكذا خلقت». وقد استمر هذا الاتجاه حتى لتجده في القرن الرابع عند ابن فارس الذي «يصف» أحكام العربية وفقاً للاستعمال ليس غير بتعبيره المعروف «ومن سنن العرب كذا وكذا..»^(٢).

٥ - أن النحاة الأوائل قد كانوا يتناولون الظواهر اللغوية على أساس «شكلي» وهو مبدأ من مبادئ النحو الوصفي كما رأينا، ومنذ كتاب سيبويه رأينا معالجته للتذكير والتأنيث والتعريف والتذكير والإفراد والثنائية والجمع والعلاقة بين الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وغير ذلك على أساس «الأشكال» وليس على أساس «المعاني». ولعلنا نشير هنا إلى جملة من مثل «ضارب زيد عمراً» لنعرف أنهم صنفوا الاسم الأول بأنه فاعل، والاسم الثاني بأنه مفعول به، رغم أنها مشتركان في إحداث الفعل، ولكن تحليل «الأشكال» هو الذي جعلهم يطرحون المعنى عند فهم التراكيب. وقد أصل ابن جنی هذا الأصل في غير موضع من كتبه نورد هنا منها ما قاله في باب «الرد على من اعتقد فساد علل النحوين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة». يقول:

«اعلم أن هذا الموضع هو الذي يتعرّض بأكثر من ترى، وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم، فيرى لذلك أن ما أورده من العلة ضعيف واه ساقط غير متعال.

(١) ابن جنی: *الخصائص* ٢٩٢/٢.

(٢) ابن فارس: *الصاحبی* في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق الدكتور مصطفى الشواعي: بيروت ص ٢٠٥.

«وهذا كقولهم: يقول النحويون إن الفاعل رفع، والفعول به نصب، وقد ترى الأمر بضد ذلك، ألا ترانا نقول. ضرب زيد. فرفعه وإن كان مفعولاً به، ونقول: إن زيداً قام، فتنصبه وإن كان فاعلاً، ونقول: عجبت من قيام زيد، فتجزه وإن كان فاعلاً، ونقول أيضاً: قد قال الله عز وجل **﴿وَمِنْ حِيثُ خَرَجْتَ﴾** فرفع (حيث) وإن كان بعد حرف الخفض، ومثله عندهم في الشفاعة قوله - عز وجل **﴿هُوَ الْأَمْرُ مَنْ قَبْلُ وَمَنْ بَعْدُ﴾** وما يجري هذا المجرى.

«مثل هذا يتبع مع هذه الطائفة، لا سيما إذا كان السائل عنه من يلزم الصبر عليه. ولو بدأ الأمر بإحکام الأصل لسقط عنه هذا الهوس وهذا اللغو، ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وأن الفعل الواجب في ذلك سواء، لسقط صراع هذا المضعوف السؤال»^(١).

وبعد، فهذه أهم الجوانب الوصفية كما رأيناها في أعمال النحوة الأوائل، ولما كان هنا أن نحدد الأصول العامة للمنهج النحوي فإننا قد نلفت إلى أن كل جانب من هذه الجوانب حقيق بالدرس المفصل. ويبقى بعد ذلك ما أشرنا إليه أولاً ما أخذه الوصفيون على النحو العربي من تأثر بمنطق أرسطو، وهو ما نفرد له الفصل التالي.

حرصت أن أضع بين يدي القارئ الفصل الثاني بجملته حتى يتاح له أن يتبع تعليقي على جميع أجزاءه الأساسية التي أرى في حاجة للكلام عليها.

أقول: أشار المؤلف إلى أن «مصطلح النحو الوصفي» شاع لدى اللغويين الغربيين كما شاع «مصطلح النحو التقليدي» في كتاباتهم ويعنون به منهج النحو القائم على أفكار أرسطو عن طبيعة اللغة اليونانية كما تتمثل في أعمال اليونان والرومان القدماء.

(١) المصاص ١/١٨٤.

وهؤلاء حين يتحدثون عن «النحو الوصفي» يشيرون الى نقص «النحو التقليدي»، فقد يكون تعريفهم بمنهجهم الوصفي هو الاشارة الى نواحي النقص في «النحو التقليدي». ان «النحو التقليدي» يقوم على أساس ذاتي، في حين يقوم «النحو الوصفي» على منهج موضوعي، كما ان الأول يتخد التعليل من منهجه، وهذا يرجع الى الفكر الأرسطي.

وأشار الى أن النحو التقليدي - باعتماده على المنطق الأرسطي - أخذ الجملة الخبرية باعتبارها أساس البحث اللغوي... ومن ثم تحدّدت أقسام الكلام حسب وظيفتها في هذه الجملة فقط. أما الأنماط من الجملة فقد جرى شرحها باعتبارها أشكالاً منحرفة من الجملة الخبرية.

أما النحو الوصفي فيؤكد على [كذا] ضرورة تناول كل «النطوق اللغوية» على ميزان واحد من البحث، وعلى تقرير الخصائص المميزة لكل الأنماط. والحق ان الجملة الخبرية اعتبرت أساسية في النحو الوصفي، ولكن ذلك يرجع الى «كثرة استعمالها» وليس الى افتراضات سابقة.

أقول: ان الدعوات التي قامت في العربية منذ ربع قرن لنفر من العلماء العرب مصرحة بالنحو الوصفي^(١) لا يمكن أن تؤخذ في العربية على نحو ما أراد الوصفيون الغربيون، ذلك ان العربية الفصيحة هي واحدة، وليس في الإمكان أن ننظر معها في الاعراب الدارج العامي لتنوعه وتعدداته، وأن الكثير منه قد انحرف في مستوى متوجهًا الى لسان دارج قريب من الفصيح. ولو أننا صنعنا شيئاً من هذا لكان لنا عشرات من الأنماط العامية لا يمكننا أن نضبط فيها أنظمة واحدة من النحو، مختلفة في أبنيتها، غريبة عن المستوى العام اللغوي الذي يربط العرب عامة.

ومضى المؤلف في عرض جوانب النقص في النحو التقليدي المعتمد على

(١) انظر «مناهج البحث في اللغة» لتهام حسان (ط الانجلو ١٩٥٥).

المنطق الأرسطي المبني على اللغة اليونانية. وقد كان هذا سبباً في جعل نحو اللغات الأوروبية مبنياً على أصول غريبة عنها هي الأصول اليونانية. وإن هذا النحو التقليدي لم يميز بين اللغة المكتوبة واللغة المنطقية، في حين ان لكل منها نظاماً خاصاً. وقد نشأ من هذا ان أصبحت الأساس في التقويم «معيارياً» مبنياً على أساس جمالي، فهذا استعمال «عال» وذاك «متوسط» وثالث «قبع» . . .

أقول: وهذا هو النحو القديم في العربية التي ما زلنا نقبل مقاييسها في الاستعمال العالي والمقبول، ونرفض الفسيح. ولعل من ظروف العرب ومن تاريخهم وعلاقتهم بتراثهم ما يجعل الابتعاد عن هذه «المعيارية» أمراً مستحيلاً.

ثم إنني أتساءل: هل كان للدعوات الغربية للنحو الوصفي الذي يرفض هذه المعيارية من أثر في الدرس التطبيقي، وهل تغيرت الكتب التعليمية في مادة النحو بسبب هذه الدعوات التي ترفض الأنماط المختلفة؟

لم يكن شيء من هذا، وما زال للغربين نحو يدرسه الطلاب في المستويات التعليمية المختلفة يأخذ بالاعتبار المستوى الأدبي لكل لغة.

ثم إن النحو القديم مع تمسكه بعربة عرفت في أمكنته توسموا فيها الفصاحة، ومع حصرها في عصور معينة، عرضت لما يخرج عن هذا فدرست اللغات القليلة وضبطت ما دخل في المتوسط والشاذ، وكان من ذلك مستويات، لم يُقرأ بالقراءات الشاذة، وإعطاء هذه القراءات القيمة اللغوية التاريخية التي تستحقها؟^(١).

وقد أضاف المؤلف فذكر أن النحو التقليدي، كما صرَّح بذلك الوصفيون، قد خلط بين «مستويات التحليل اللغوي» بحيث لا يتبيَّن التحليل الصوقي والصرف والنحوى . . .

أقول: إن شيئاً من هذا قد كان في النحو القديم، ولكن النهاة في

(١) انظر مقدمة كتاب «المحتسب» لابن جني.

عصور لاحقة فطنوا الى المنهج فجعلوا للصرف كتاباً خاصة، غير أن طائفة من الموضوعات اللغوية بقيت مدرجة مع مادة النحو.

وقد تحوّل المؤلف الى المنهج الوصفي في الدرس العربي وأشار الى أن ذلك قد تم بعد اتصال الأساتذة العرب بالدراسات الغربية.

أقول: من هم هؤلاء الأساتذة العرب، وهل تجاوزوا في دعوتهم للمنهج الوصفي أن أعطوا الدارسين نموذجاً لمنهجهم الوصفي يتبع في المستويات التعليمية. ولكنهم دعوا الى هذا المنهج دون أن يفطنوا الى ما يعترضهم من درس الأنماط العامة التي لا يمكن أن يصل فيها الدارسون الى شيء علمي لكثريتها وتعددتها.

وأشار المؤلف الى ان النحو العربي قد تأثر بالمنطق الأرسطي منذ مراحله الأولى... .

أقول: وقد تبين أهل العلم أن هذه دعوى باطلة، وأن الآثار المنطقية في النحو العربي لا تتصل بمنطق ارسطو، بل انه المنطق اللغوي الذي يتکيء على علم الكلام، وعلى اعتقاده على القياس الذي جعله طائفة من الفقهاء طريقهم الوحيد الى ادراك الأحكام.

ثم أشار الى ان النحو العربي قد «قعد» لعربية مخصوصة..

أقول: وقد تكلمنا في هذا وبيننا ان للعربية تراثاً جعل العرب في عصرهم متصلين به أشد الاتصال، وإن كانت لهم عربية معاصرة تختلف في معجمها عن العربية القديمة.

وقد أشار المؤلف الى ان النحو العربي مع تحديده لمستوى اللغة التي يقعدها حدد أيضاً بيئته مكانية وزمانية لهذه اللغة... .

أقول: ان حرص النحاة العرب على هذا تأثّر من حرصهم على أن يكون

للنحو العربي قواعد يندرج فيها الكثير وتبعد عن القليل والشاذ، ولكنهم لم ينسوا هذا القليل وهذا الشاذ، والدراسات القدية تشهد بذلك.

وكان الدارسين المعاصرين^(١) حين عابوا منهج الأوائل في هذا الضبط والتحديد فاتهم أن الأوائل قد خصوا تلك الأنماط التي خرجت عن دائرة التحديد الرماني والمكاني بدرس جاد، ولكنهم ساروا في التحديد ليؤرخوا للغة القرآن.

وقد أشار المؤلف إلى أن النحو العربي لم يميز حدوداً واضحة «لمستويات التحليل اللغوي». وإنما اختلطت فيه هذه المستويات اختلاطاً شديداً. فقد ظلت كتب النحو منذ كتاب سيبويه تجمع الظواهر الصوتية إلى الصرفية إلى التحويلية . . .

أقول: هذا صحيح، ولكن طائفة من النحاة بن فيهم بعض الأوائل قد تنبهوا لهذا فخصصوا «الصرف» بكتب، كما خصوا الأصوات بكتب أخرى^(٢). وقد تنبه المؤلف إلى هذا فعرض لكتب ابن جني التي ظهر فيها ضرب من الاختصاص العلمي والمنهجي. وكذلك عرض لكتاب «التصريف» للمازني الذي شرحه ابن جني في كتابه «المنصف».

وعرض المؤلف لما ي قوله الوصفيون من أن النحو يشمل المورفولوجيا والنظم . . . (ص ٢٩).

أقول: فكيف يتاح للدارسين العرب الذي يبشرون بالمنهج الوصفي أن ينتقدوا النحو القديم لاشتماله على النحو والصرف والأصوات؟

(١) انظر: أصول علوم اللغة للدكتور محمد كامل حسين، وهو بحث في مجموعة البحوث والمحاضرات لمجمع اللغة العربية: الدورة السادسة والعشرون (١٩٦٠/٥٩) ص ١٤٥ - ١٧٩.

(٢) ان كتب ابن جني خاص بعضها باللغة التي يندرج فيها المستوى الصافي كالخصائص، وبعضها خاص بالأصوات كسر صناعة الإعراب.

وكيف يقبل الدارسون الآخرون الذين نبذوا المنهج الوصفي ، وانخرطوا في سلك «التحويليين» الذين قالوا بدرس كل «مستويات الظاهرة اللغوية؟» .

وقد استدرك المؤلف فقال: ولكن ذلك لا يعني في الحق اختلاط المستويات ، لأن لكل مستوىً منها منهجه ومصطلحاته .

وستأتي الى التحويليين لنرى الى أي حد استطاعوا أن يجدوا معلم منهجهم في النحو العربي .

وقد عرض المؤلف للنحو واعتبره على منهج خاص في جمع اللغة (ص ٢٩) .

أقول: وكان المؤلف قد جعل ما هو لغوي ويتصل بمن اللغة ، وما هو نحوي شيئاً واحداً . وقد أشار الى خبر أبي عمرو بن العلاء الذي اشتبهت عليه الكلمة «فرجة» أبفتح الفاء أم ضمها ، وكان هارباً من الحجاج حتى لقي أعرابياً في الصحراء ينطقها بالفتح ويخبره عن موت الحجاج ، فيقول أبو عمرو: فما أدرى بأيهما كت أشد فرحاً ، بقوله: «فرجة» أم بقوله: مات الحجاج . . .

إن هذا لا يمكن أن يندرج في كلام خاص بالنحو ، وهو يشير الى حذق اللغويين في استقراء مادتهم اللغوية .

ثم أشار الى خبر ابن جني مع أبي عبدالله الشجيري ، والخبر مذكور (ص ٣٠) في جمع «دكان» و«عثمان» .

وجملة هذا بعيد عن النحو ، وهو يشعرنا الى ان اللغويين في القرنين الثالث والرابع كانوا أهل جد وعلم .

ومن عجب ان يقر المؤلف فيقول (ص ٣٠) ان عمل أبي الأسود في ضبط النص القرآني كان عملاً «وصفياً» . انظر تتمة الكلام في «الصفحة (٣٠)» .

وعاد يقول: و«المتبع للكتاب» يرى ان سيبويه قد أقام قواعده في أغلبها على الاستعمال اللغوي ، ونلحظ ذلك من عدة أمور:

وأشار في ذلك الى ان الذي ذكره سيبويه يجري على كلام العرب، كما أشار الى ذلك وفق الاستقراء على صعوبته، وضرب أمثلة لهذا الاستقراء . (ص ٣١).

وقال: ان فكرة «القياس» على كثرة ما قيل فيها لم تكن عند سيبويه غير متابعة كلام العرب، وضرب أمثلة لذلك، وكيف عارض سيبويه الخليل ويونس في شيء من ذلك (ص ٢٢ و ٣٢).

وقال: ان معظم ما توصل إليه سيبويه كان مردّه الاستعمال العام (ص ٣٣). أقول: وماذا بقي للوصفيين من كلام عابوا فيه النحو القديم؟

وعرض لمدرسة الكوفة وقال: قد عرفت بأنّها مدرسة وصفية... (ص ٣٣) ...

أقول: هذا كلام متسرع، ذلك ان الخلاف بين البصريين والkovfivin خلاف لا يتجاوز المسائل الثانوية، وأما الأصول فقد تم فيها الاتفاق، وكثيراً ما وجدنا الفراء يؤيد البصريين في نقاط معينة، كما وجدنا الأخفش يؤيد الكوفيين في مسائل معينة.

واما إعطاء صفة «الوصفية» فهو زيادة في القول.

وكان المؤلف قد استدرك فقال: «... وإنما وصلتنا كتب تتناول النحو من خلال الاتصال بالنصوص كتاب الفراء «معاني القرآن».

أقول: أراد أن يقول: ان هذا الكتاب يختلط فيه الوصف بالتفسير، وان كان الطابع العام فيه معتمداً على الوصف (ص ٣٣ و ٣٤).

وإذا كان الكسائي قد قال في مجلس يونس: «أيُّ كذا خلقت». في قوله: «لأضربين أيُّهم»، فهذا لا يعني أنه «وصفي» فمثل هذا يوجد كثيراً لدى سيبويه الذي قال عنه المؤلف: انه متبع لاستعمال العرب.

وقال: «إن النحاة الأوائل قد كانوا يتناولون الظواهر اللغوية على أساس «شكل»، وهو مبدأ من مبادئ النحو الوصفي (ص ٣٤).»

وعرض ما جاء به سيبويه في التذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، والأفراد والثنية والجمع، والعلاقة بين الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، وغير ذلك على أساس «الأشكال» وليس على أساس المعاني (ص ٣٤).

أقول: ان هذا يدخل في باب الحمل على اللفظ والمعنى، والعربية تتردد بين الإثنين، قال تعالى: «وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهَا»^(١).

أقول: ان استعمال الضمائر في الآية يشير الى ان الحمل على اللفظ والحمل على المعنى من الأساليب الفصيحة القدية.

وخاتمة في نهاية هذا الفصل نجد فيها المؤلف يعود فيعطي النحو العربي القديم صفة المعاصرة فينته بالوصفي، وهذا خلاف ما ذهب إليه نفر آخر من القائلين بالمنهج الوصفي.

ثم آتي الى الفصل الثالث الذي جعله المؤلف الدكتور الراجحي في «النحو العربي وأرسطو».

أقول: كأن المؤلف لم يقف على ما كتبه المعنيون من المستشرقين بالأمر، وكنا قد قدمنا جملة ما في هذا الموضوع.

(١) سورة الحجرات آية ٩

الفصل الثالث

النحو العربي وأرسطو

لا شك أن أهم ما ووجه إلى النحو العربي من نقد أنه متاثر بالمنطق الأرسطي ، وهذه الأهمية ترجع إلى أساس من أسس المنطق ، ذلك أن منطق أرسطو يهتم «بالصورة» أكثر من «المادة»، ودرس اللغة ينبغي أن يركز على «المادة» لا على «الصورة»، وتأثير المنطق على النحو يبعده عن درس الواقع اللغوي كما هو. وقد فصل الحديث في صلة النحو العربي بالمنطق معظم من عرض للنحو في العصر الحديث^(١). وكانت أرى يوماً أننا ينبغي أن نتوقف عن بحث هذه القضية توقف «المحدثين» انتظاراً «للمتابعة» أو «الاعتبار». وكتبت أستند في ذلك إلى أن التاريخ لم يؤكد حدوث التقاء في مرحلة النشأة، وهي المرحلة التي تأسس فيها منهج النحو، وإلى أننا نحن الباحثين اللغويين لم نطلع على آراء أرسطو في مطانها الأصلية اطلاقاً كافياً، ولم تتوافر لدينا بعد المادة النحوية .

أقول : بعد هذه المقدمة اعترف المؤلف ان ما لديه لا يعين على إقرار تأثر النحو العربي بمنطق أرسطو فهو يقول :

(١) انظر ما كتبه الدكتور إبراهيم بيومي مذكر تحت عنوان : (منطق أرسطو والنحو العربي) مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة: عدد ٧ ص ٣٣٨، وقد نشر هذا البحث في سلسلة (اقرأ) دار المعارف العدد ٣٣٧ سنة ١٩٧١ (في اللغة والأدب ص ٤١ - ٥٣ ، وانظر كذلك الدكتور تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة - الأنجلو ١٩٥٥ ص ١٤ - ٢٩ .

«الواقع أن التاريخ لا يقدم شيئاً مادياً مؤكداً عن اتصال النحاة الأوائل بالمنطق الأرسطي اتصالاً مباشراً، فالروايات عن هذه الفترة مضطربة، لكن اضطرابها لا ينفي وجود هذا المنطق في المناخ الذي كان سائداً وقتذاك. ونحن لا نعرف على وجه الدقة متى عرفت أعمال أرسطو طريقها إلى الفكر العربي في مراحله الأولى، والذي تذكره الأبحاث أن العرب اتصلوا بالمنطق الأرسطي من طريقين، الأول ما قدمه النحاة السريان، والثاني ما تمت ترجمته من هذا «المنطق إلى العربية»^(١).

أقول: مع إقرار المؤلف وعجزه عن أن يثبت أي نوع من الاتصال للنحاة العرب بالاغريق وتأثيرهم بـ «منطق أرسطو» ولكنه مدفوع كغيره إلى هذا. لقد عجز جملة هؤلاء أن يتبيّنوا شيئاً من أثر هذا المنطق في أي باب من أبواب النحو في كتاب سيبويه. وليس الأثار الكلامية في أيسر وجوهها تعين هؤلاء الباحثين على اثبات أي نوع من التأثير بهذا الدخيل الغريب. وقد قدمت أن جمهرة من المعينين من المستشرقين بالتراث اللغوي العربي قد نفوا هذا، ومثلهم طائفة أخرى من الباحثين العرب.

ثم راح المؤلف يعرض ما صنعه السريان في مدرسة نصيبيين، ومنهم يوسف الأهوazi (٥٨٠ م) استاذ مدرسة نصيبيين، وما نسب إليه من ترجمة كتاب «الصناعة النحوية لعلم الاسكندرية Dionysis Thrax^(٢).

أقول: وهل يعني هذا ان الخليل وسيبويه ومن سبقهما من الأوائل قد أفادوا شيئاً من هذا؟، واذا كان هذا فأين هذه الفائدة؟

وماذا يعنينا ان يكون يعقوب الراوسي (ت ٧٠٨ م) قد ألف في النحو السرياني على نمط النحو اليوناني؟

(١) النحو العربي والدرس الحديث ص ٦٢.

(٢) المصدر السابق.

نحن لا ننكر أن يكون اتصال للعرب بالفکر اليوناني، وهذا الاتصال قد بدا أثراً في شيء يسير من علم الكلام، وفي كثير مما صنفه المسلمون في الفلسفة الاسلامية، غير أن التراث اللغوي النحوي كان بمنأى عن كل هذا.

ثم مضى المؤلف في عرضه لمنطق أرسطو، وما صاحب ذلك من الاضطراب في المراحل الأولى، وما قيل من ترجمة عبدالله بن المقفع لكتب أرسطو الثلاثة في المنطق كما أشار صاعد الأندلسى في (طبقات الأمم - مطبعة السعادة ص ٧٦).

ثم يخلص المؤلف إلى القول: «والثابت لدى المؤرخين أن ترجمة المنطق الأرسطي تمت على يد حنين بن إسحاق (ت ٢٦٤) وتلاميذه حين نقلوا (الأوركانون) كله من اليونانية إلى السريانية ثم إلى العربية، أو من اليونانية إلى العربية مباشرة»^(١).

أقول: وقد أخطأ الدكتور مذكور في مقالته التي نشرت في مجلة جمع اللغة العربية (١٩٤٨)^(٢) عن «النحو العربي ومنطق أرسطو» في إثباته تلمذة الخليل بن أحمد لحنين بن إسحاق، وحساب السنين يثبت بطلان هذه التلمذة.

ثم خلص المؤلف إلى القول: «والذي تشير إليه هذه الروايات التاريخية لا يؤكد وجود «شيء» محدد من المنطق الأرسطي بين يدي الخليل وسيبوه ومن عاصرهما من أوائل النحاة...»^(٣).

أقول: كأنه عزّ على المؤلف أن يخلص إلى هذه النتيجة فقد استثنى مستدركاً بقوله: «إلا أن يكون ذلك الذي قدمه محمد بن المقفع أو أعمال السريان النحوية على افتراض الاطلاع على مناهجها...»^(٤).

(١) المصدر السابق ص ٦٤.

(٢) وقد نشر هذا البحث في سلسلة (اقرأ) دار المعرفة، العدد ٣٣٧ سنة ١٩٧١م.

(٣) النحو العربي والدرس الحديث ص ٦٤.

(٤) المصدر السابق.

وراج المؤلف يعرض ما كان من مدرسة الاسكندرية في خلافها النحوى مع مدرسة برجمون في (آسيا الصغرى)، وقد كان لكل منها منها منها منها الخاص بها.

أقول : لقد ثار الجدل في مسألة تأثر علماء العربية بالمنطق ، فانبىء هؤلاء في الرد على من يروج هذه المقوله، وذلك في القرن الرابع ، وكانت مناظرات بين المناطقة والنحاة.

وقد أشار المؤلف الى هذا وأثبت ما ذكره أحمد بن فارس في الرد على المناطقة^(١)، كما أشار الى المناظرة الشهيرة التي جرت بين متى بن يونس الفيلسوف وأبي سعيد السيرافي النحوي في مجلس الوزير أبي الفتح الفصل بن جعفر بن الفرات سنة ٣٢٠ هـ، وحضرها عدد كبير من أعلام العصر منهم الكندي وقدامة بن جعفر وأبو فراس وغيرهم^(٢).

وقد رد أبو سعيد أقوال متى بن يونس وأشار الى اعتقاد منطق أرسطو على اللغة اليونانية وان ما في العربية من مواد واستعمالات يبعدها عن اليونانية.

ثم رأى المؤلف أن يقابل النصوص في النحو والمنطق ليرى حقيقة الصلة بينها، وذكر نصوص ارسطو في أعماله المنطقية كما وردت في الترجمة الانكليزية الموثقة، وكما وردت في الترجمات العربية وما يقابلها من نصوص نحوية عند النحاة الأوائل، ومن كتاب سيبويه على وجه الخصوص.

وقد تناول من النصوص ثلاثة عناصر وجدتها في كتابات المحدثين جوانب تصل النحو بمنطق أرسطو وهي :

- ١ - التعريف
- ٢ - التعليل
- ٣ - آراء أرسطو في بعض ظواهر اللغة^(٣).

(١) احمد بن فارس، الصاحبي (ت. الشواعي) مؤسسة بدران - بيروت ص ٧٧.

(٢) ابو حيان التوحيدي، المقابلات (ت. السندي) ص ٦٨.

(٣) المصدر السابق ص ٦٩.

١ - التعريف.

وأراد به المؤلف «الخد» كحد الفعل وحد الفاعل أي تعريفها. وبدأ بالتعريف عند أرسطو وقال: «إنه قمة العلم وغاية الفكر» عند أرسطو، وذكر رأي أفلاطون في التعريف الذي يقوم على فكرة التقسيم، وقد أشار إلى عناصر التعريف مستشهاداً بنص من أرسطو وصولاً «إلى الطبيعة الجوهرية» التي هي غاية التعريف.

ثم عرض للتعريف لدى النحاة العرب، وأشار إلى أن «كتاب» سيبويه يكاد يخلو من التعريف على وجه العموم. فهو مثلاً لم يعرف الفاعل ولا الحال ولا البدل ولا غير ذلك من أبواب النحو، وهو يكتفي في الأغلب الأعم بذكر اسم الباب ثم يبدأ مباشرة في عرض القواعد المستخلصة من الاستعمال، فيقول مثلاً: «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعوله، وذلك قوله: ضرب عبد الله زيداً، فعبد الله ارتفع هنا كما ارتفع في ذهب...»^(١). أو يقول: «اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إظهار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب»^(٢).

ثم أشار إلى تعريف الفعل عند سيبويه وقال: هذا نادر في «الكتاب». ثم لاحظ قلة التعريفات في «نحو» القرن الثالث المجري مستقريًا كتاب «المقتضب» للمبرد.

ثم قال: «فإذا انتقلنا إلى القرن الرابع وجدنا الأمر مختلفاً اختلافاً كبيراً، وتأكد اتصال النحاة بالمنطق الأرسطي، وبمنهجه في التعريف...»^(٣).

أقول: وكيف اطمأن الباحث المؤلف إلى استنتاجه هذا؟ لم يخطر في باله أن النحو في القرنين الثاني والثالث غير بعيد عن أصوله ونشأته، ومن أجل هذا

(١) الكتاب ١/٤١.

(٢) المصدر السابق ١/٢٠٣، النحو العربي والدرس الحديث ص ٧٢ - ٧٣.

(٣) المصدر السابق ص ٧٤.

قلت التعريفات وقلَّ «المصطلح الفنى». وقلة «المصطلح» تدل على ان هذا العلم في طريقه الى الطور والاكتمال. فلِمْ نُهَرَ اذا وجدنا التعريفات الى التأثر الدخيل، ثم لم يُشَر الى هذا الدارسون المجتهدون من الأعاجم؟

ثم ألم يكن من العلم أن يوازن المؤلف المتسرع بين جملة من التعريفات لدى العرب ونظائرها في نحو اليونان؟

ثم لم نسرع فنقول بتأثر الزجاجي (٣٣٧ هـ) بمنطق أرسسطو اذا وجدناه يقول بالقياس، أليس من العلم أن نقول ان النحاة في القرن الرابع تأثروا بمدرسة القياس في الفقه وهي نهج العراقيين وعلى رأسهم أبو حنيفة النعيمان بن ثابت؟

وإذا كان «الحدّ هو الدالّ على حقيقة الشيء»^(١)، فلِمْ يكون هذا من أرسسطو، ولم لا نقول ان كثيراً من أبواب المعرفة تتلاقى فيها الأمم.

ثم إن الزجاج تنبه الى ما كان يثار من جدل بين النحاة والمناطقة فرد أقوال أهل المنطق وأكَد التزامه بالنجويين العرب في باب «حد الاسم» فقال: «إنما قلنا في كلام العرب لأنَّا له نقصد، وعليه نتكلَّم، ولأنَّ المنطقين وبعض النجويين قد حدَّه خارجاً عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دالٌّ باتفاق على .. يعني غير مقررون بزمان، وليس هذا من ألفاظ النجويين ولا من أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقين ومنذهبهم لأنَّ غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزاانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح، لأنَّه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء، لأنَّ من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان، نحو إنْ ولكنْ وما أشبه ذلك»^(٢).

أقول: ها هو ذا الزجاجي يدفع عن نفسه وعن النحاة العرب، ما أثبتته

(١) الزجاجي، الإيضاح (دار النفائس - بيروت ١٩٧٣) ص ٤٦.

(٢) المصدر السابق ص ٤٨.

المؤلف أنه منسوب إليه. ثم ضرب المؤلف مثلاً من كتاب «المفصل» للزمخشري وهو من علماء القرن السادس الهجري في حد «الكلمة».

وخلص بعد ذلك إلى قول ما أراه قد مهد له في شرحه وأمثالته فقال: «وبعد، فلعل هذا العرض يوضح أن سببويه لم يتصل بالتعريف كما ورد عند أفلاطون أو كما في منطق أرسطو، ومن ثم لم يظهر له تأثير في كتابه قبولاً أو رفضاً، وأن النحاة حين اتصلوا بالمنطق في القرن الرابع حاولوا أن يقدموا شيئاً جديداً في نظرية التعريف بالاستناد إلى الاستعمال اللغوي».

ويبدو أن النحاة قد تأثروا في ذلك بالفقهاء والكلاميين الذين رأوا استحالة الوصول إلى «الجوهر» وإن التعريف ينبغي أن يقصر على «التمييز»^(١). لكن التعريف الأرسطي ما لبث أن وجه التعريف النحوية كما رأينا في القرون التالية^(٢).

ثم تحول المؤلف إلى «التعليق» فيقول: «وهو العنصر الأساسي من عناصر المنهج الأرسطي ، وهو يرتبط عنده بالمعرفة عموماً، وبالتعريف كما عرضناه آنفاً. وكان أفلاطون من قبله يرى «المعرفة» ثابتة، لأنها لو تغيرت لانعدمت وقت حدوث التغيير، ولو كان التغيير فيها مستمراً لانعدمت المعرفة انعداماً كاملاً»^(٣).

ويضي في عرض ارتباط العلة بالمعرفة مثبتاً ما جاء لدى أرسطو من نصوص فلسفية إلى أن يخلص إلى ما عن «التعليق» لدى النحاة العرب، وأشار إلى أن التعلييل يمثل عنصراً أساسياً في الدرس النحوية»، وأن النحاة الأوائل

(١) حاشية الراجحي: انظر في هذا ما كتبه الدكتور علي سامي النشار عن «منطق الأصوليين، مبحث الحد الأصلي» ص ٨٩ - ١٠١ من كتابه «مناهج البحث عند مفكري الإسلام».

(٢) النحو العربي والدرس الحديث ص ٧٦ - ٧٧.

(٣) النحو العربي والدرس الحديث ص ٧٧.

«معللون» وذكر ما قيل في عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي وهو انه «أول من بعث النحو ومدّ القياس وشرح العلل»^(١).

وقد أورد جملة تراكيب علل التحويون اذا رفعوا اذا نصبو، ثم خلص الى قوله: «ومن التعليل القائم على فهم قوانين التركيب في الجملة، أي على قواعد النظم كما أدرك [سيبيويه] استعمالها في العربية، قوله في باب النداء^(٢):

«وزعم الخليل أنهم نصبو المضاف نحو: يا عبدالله، ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحًا، حين طال الكلام، كما نصبو هو قبلك، وهو بعده، ورفعوا المفرد كما رفعوا «قبلٌ وبعد» وموضعهما واحد، وذلك قوله: يا زيدٌ ويا عمرو، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبلٍ.

قلتُ: أرأيت قوله: يا زيد الطويل، علام نصبو «الطويل»، قال: نصب لأنّه صفة لمنصوب، وقال: وإن شئت كان نصباً على أعني، فقلتُ: أرأيت الرفع على أي شيء هو اذا قال يا زيد الطويل، قال: هو صفة لمرفوع.

قلتُ: ألسْتَ قد زعْمتَ أن هذا المرفوع في موضع نصب، فلِمَ لا يكون كقوله: لقيته أمس الأحدث، قال: من قبْلَ أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبداً، وليس كل اسم في موضع أمس يكون مجروراً^(٣).

قال المؤلف: «و واضح هنا أيضاً أن تعليل نصب المنادى المضاف أو النكرة الموصوفة بقوله: «حين طال الكلام» إنما هو تعليل بقوانين التركيب، بمعنى ان درس التراكيب جعله يرى طول الكلام علة لظاهرة النصب، حين نعلم أنهم انتهوا الى ان النصب أخف من الرفع، وأن الثقل لا يسوغ مع الطول»^(٤).

(١) إنباء الرواة ١٠٥/٢.

(٢) النحو العربي ص ٨١.

(٣) الكتاب ٢٠٢/١.

(٤) النحو العربي ص ٨٢.

ثم عرض لمسألة العلل تكون بالمعنى وتكون بقوانين التركيب، وتكون بكثرة الاستعمال وأورد نصاً لابن السراج في ذلك، وهو:

«إن اعتلالات النحوين على ضربين: «ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاصل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا: لم اذا تحركت الياء والواو، وكان ما قبلها مفتوحاً قلبت ألفاً^(١)، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلّم كما تكلّمت العرب»^(٢).

وكان المؤلف أراد أن يعرف لمسألة «الاعتلال» والعلة مستقرياً ما كان من ذلك في القرون المتتابعة، فكان حريأً به أن يقف على كتاب «الإيضاح» للزجاجي (٣٣٧هـ)، ليقول لنا: جاء فيه: «ان العلة تقع في ثلاثة أضرب، علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية...»^(٣).

وأورد نصّ الزجاجي كاملاً كما ورد في الإيضاح وقال:

«وفي هذا القرن أيضاً ترسيخ العلة رسوخاً كاملاً في النظر النحوي وذلك بما قدّمه ابن جني من شرح للعلل النحوية وتأصيلها وبيان ضروبها...»^(٤).

وأورد نصاً طويلاً مأخوذاً من كتاب «الخصائص» وأشار إلى أن ابن جني أصل كلامه في «العلل»، في تقريره أن العلة النحوية علة طبيعية حسية، أي تقوم على فهم الأسباب المادية في اللغة، ومعنى ذلك أنها ليست علة ميتافيزيقية، كما أنها ليست صادرة عن بحث الجوهر أو الماهية...»^(٥).

(١) أقول: ليس من دليل واعي على أن أصل «قال وباع» هو قول وبيع، وإن ورد في العربية أغيل و«اعول» و«استحود» ولم يُجزئ عليها ما جرى على «قال وباع» من الإعلال، ولكنني أرى أن «قال وباع» ونحوهما أصل. وليس لنا أن نقول إن الواو والياء وما صوتان صامتان قد تحولا إلى صوت صائب وهو حرف المد.

(٢) ابن السراج، الأصول (بغداد ١٩٧٣) ١/٢٧.

(٣) الإيضاح ٦٤ - ٦٥.

(٤) النحو العربي ص ٨٤.

(٥) المصدر السابق ص ٨٥ - ٨٦.

وابن جني يحسم الأمر فيقول: «اعلم أن علل النحوين - وأعني بذلك حذاقهم المتقين، لا ألفاظهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفهمين، وذلك أنهم يحيطون على الحسن، ويحتاجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه...»^(١).

والنص طويل، استعان فيه ابن جني بما نقله عن الزجاج في مسألة رفع الفاعل ونصب المفعول^(٢).

أقول: وليس في كلام أبي الفتح ما يومئه إلى أثر غريب عن العربية مثل منطق أرسطو الذي زعموا. ولكن المؤلف خلص في نهاية هذا التقسيم أي «التعليق» إلى قوله:

«ولقد يكون للMuslimين اتجاه خاص في العلة كما يقول أصحاب البحث في الفكر الإسلامي، لكن ذلك لا يمحى حقيقة التأثير بالتعليق الأرسطي، وليس منها أن يكون تعليلاً النحو هو هو تعليلاً أرسطو»^(٣). أقول: بعد كل هذا يكون هذا التشبيث بما هو غير واقع ضرباً من مكابرة يرفضها العلم كما العلماء عرب وأجانب.

ويأتي المؤلف في كتابه إلى القسم الثالث^(٤) من الفصل الثالث وهو بعض آراء أرسطو في اللغة. ويبحث أقسام الكلام، وهي عند أرسطو ثلاثة: اسم و فعل و رابطة...^(٥) ويعرج على سيبويه فيقول: إن القسمة الثلاثية هي أيضاً في نحو العربية وقال: لم يرد في «الكتاب» ما يشير صراحة إلى «الأصل العقلي» هذه القسمة.

(١) الخصائص ٤٨/١ - ٤٩/١.

(٢) المصدر السابق ٤٩/١ وما بعدها.

(٣) النحو العربي ص ٨٨.

(٤) النحو العربي ص ٨٨ - ١٠٥.

(٥) والذي يعرف الدارسون أن أجزاء الكلام (Les Parties du discours) سبعة... كما أشار إلى هذه الأقسام جيرار تروبووا في بحث له عرضنا له بعد أن انتهينا من كتاب «النحو العربي».

ولكن المؤلف قال^(١):

وفي القرن الثالث صرخ المبرد بهذا الأصل «العقل» باعتبار القسمة «كلية» لا تخرج عنها لغة من اللغات حين قال: «الكلام كله اسم و فعل و حرف جاء لمعنى لا يخلو منه الكلام عربياً أو اعجمياً من هذه الثلاثة»^(٢).

أقول: وأين الأصل «العقل» المزعوم في كلام المبرد المذكور؟ لقد أشار المبرد الى ان القسمة الثلاثية في كل لغات الدنيا على علمه في عصره، وليس في هذا وجود لأصل عقلي كما زعم المؤلف الدكتور الراجحي.

وقال في الصفحة نفسها: «ونحن لا نستطيع أن نرد هذا التقسيم في النحو العربي الى المنطق الأرسطي نفسه، ولكننا قد نرجع رده الى فهمهم هم لما كان بين أيديهم مما نقل عن أرسطو، ويضاف الى ذلك ما تأكد من بناء التقسيم في النحو على تصور عقلي حضن ، وهو تصور أرسطي في الصميم»^(٣).

أقول: وبعد كل هذا الذي ذكره المؤلف نفسه والذي ذكرته في تعليقاتي في هذا البحث من أقوال أهل العلم عرب وغير عرب نجد المؤلف كأنما يعز عليه ألا يكون من القائلين بوجود التأثر، وهو نفسه تردد في قبوله في مسائل عدة أشرنا إليها في تعقيباتنا.

ثم يبدأ المؤلف بما كان لدى أفلاطون في الأقسام الثلاثة فعرض الى حد الفعل وحد الاسم، ثم أعقب ذلك بما في النحو العربي ابتداء من سيبويه فالمبرد فالنحاة المتأخرین كالزمخشري.

ثم عرض لما دعي «رابطة» في تقسيم أرسطو وأفلاطون ليصل الى «الحرف» وهو القسم الثالث لدى سيبويه وسائر النحويين العرب، وتوقف لدى قول الزجاجي في الحرف فزعم أنه فسر الحرف تفسيراً أرسطياً حين قال:

(١) المصدر السابق ص ٩٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

«وسمى القسم الثالث حرفًا لأنه حد ما بين هذين القسمين ورباطهما، والحرف حد الشيء، فكأنه لو صل بـهـ بين هذين الحروفين التي ما هو متصل بهـ»^(١).

أقول: أين التفسير الأرسطي في قول الزجاجي هذا؟ فقول الزجاجي «لأنه حد...» أي انه طرف ونهاية يصل بهـ بين القسمين، وأنت تجد مثل هذا لدى كثير من النحويين ففي كلامهم على مدخل الفعل قالوا ان الفعل «دخل» مثلاً يصل الى مدخله بواسطة والواسطة هي «الرباط» لا مصطلح «الرابطة» لدى أرسطو، والواسطة هي حرف الخفض، وسميت حروف الخفض عند الكوفيين حروف «الإضافة» أو «الإضافة» هذه لا تعني مصطلح «الإضافة» بل تفيد «الإصال».

وانتهى المؤلف من كلامه على «الرابطة» بقوله:

«وفي القرون المتأخرة استقر التقسيم الثلاثي استقراراً تماماً عند النحاة مع إضافة توحى بتأثير التصور العقلي في منهج أرسطو^(٢) قالوا: «ودليل الحصر أن المعانى ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة للحدث بالذات، فالذات الاسم، والحدث الفعل، والرابطة الحرف»^(٣).

أقول: ولا بد من أن نقف على قول المؤلف: «توحي بتأثير التصور العقلي في منهج أرسطو». ان مصدر «الوحى» هنا يأتي المؤلف أو قل يهبط عليه أو يستوحى من حاسته في وجود أثر دخيل ليس الى إثباته من سبيل برأى أهل العلم كافة.

ثم ان «الرابطة» التي وردت في قول ابن هشام هي «الحرف» كما قال هو نفسه، فكأنه اي ابن هشام أراد أن يشير الى عمل الحرف، وهو الربط أو الإصال، وليس في هذا تأثر بالمصطلح الأرسطي لا من قريب ولا بعيد.

(١) الإيضاح ص ٤٤.

(٢) النحو العربي ص ٩٩.

(٣) ابن هشام، شرح شذور الذهب ص ١٣، ١٤.

ثم يأتي المؤلف إلى الجملة^(١) وهي آخر جزء من القسم الثالث وهو «آراء أرسسطو في اللغة»، ومرة على طريقته على تعريف أرسسطو للجملة، وهي الجملة الخبرية، والمحمول مقدّم على الموضوع^(٢). ثم أتبع ذلك بتعريف الجملة في النحو العربي فذكر أن سيبويه لم يعرف الجملة، بل عرض لها في أنماطها المختلفة أي الجملة الخبرية والجملة الإنسانية.

ثم أضاف: «وفي القرن الرابع نجد تعريف ابن جني الذي يشير إلى دلالتها على معنى مستقل، جامعاً بين جملتي الخبر والإنشاء فيقول^(٣):

«أما الكلام فكلّ معنى مستقلّ بنفسه، ومفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصَّه، وَمَه، ورُؤيد، وحاء، وعاء في الأصوات، وحسن، ولب، وأف، وأوه، وكل لفظ استقل بنفسه، وجنبت منه ثمرة معناه فهو كلام»^(٤).

وقال المؤلف: «وفي الجملة الاسمية اتفق النحاة على أن المبتدأ أهم من الخبر، أو هو مقدّم عليه، بل إن اسمه في النحو مأخوذ من كونه مبتدأ به، ولم تكن فكرة الاستناد بعيدة عنهم عند عرضهم للمبتدأ والخبر، ولكن المبتدأ أيضاً هو أهم لأن الخبر مبني عليه»^(٥).

أقول: إن قول المؤلف: «اتفق النحاة على أن المبتدأ أهم من الخبر» لم يرد بهذه الصراحة ولم يحصل عليه اتفاق، وها هؤلا سيبويه يقول في «الكتاب»:

«هذا باب المسند والممسند إليه، وهو ما لا يعني واحد منها عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدأ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والبني عليه، وهو قوله:

(١) التحو العربي ص ١٠٠ - ١٠٥.

(٢) المصدر السابق ص ١٠١.

(٣) المصدر السابق ص ١٠٢.

(٤) الخصائص ١/١٧.

(٥) التحو العربي ص ١٠٢.

عبدالله أخوك، وهذا أخوك... واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء...
فالمبدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد»^(١).

ثم تكلم المؤلف على المبدأ، وهو معرفة، ولا يكون الخبر أعرف منه،
وإذا تساوايا في التعريف فالمقدم دائمًا هو المبدأ، ولكن الخبر في النهاية ليس
متطابقاً مع فكرة المحمول الأرسطية، لأن المحمول عند أرسطو عام بالنسبة
للموضوع، ومن ثمَّ كان مقدماً عليه^(٢). ثم أقى بنص لسيبويه عن «المبدأ» المبني
عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبدأ الأول، والمبني ما بعده
عليه فهو مستند ومستند إليه...^(٣). كما أورد نصاً للزمخشري من «شرح
المفصل» مؤداه ان المبدأ والخبر معرفتان...^(٤).

ثم ختم المؤلف هذا الفصل الثالث فقال:
وبعد فلعلنا نختتم هذا العرض بما يلي:

١ - إن المنطق الأرسطي لم يكن معروفاً معرفة كافية أيام الخليل وسيبويه...
ولكن ذلك لا يعني أن هذا المنطق كان بعيداً عن أيديهم في شكل ما،
ونحن لا نستطيع أن نغفل عن أوجه من التشابه بين المنطق وال نحو في هذه
الفترة وبخاصة في قضية التعليل، وهي تمثل عنصراً أساسياً في النهج
ال نحووي عند العرب^(٥).

أقول: مع إنكار المؤلف وجود منطق أرسطو في النحو في حقبة الخليل
وسيبويه، إلا أنه استدرك فقال لا بد من شيء من هذا بحكم التشابه بين
المنطق وال نحو.

(١) الكتاب ٧/١.

(٢) النحو العربي ص ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٣) الكتاب ١/٢٨٧ .

(٤) شرح المفصل ٩٨/١ .

(٥) النحو العربي ص ١٠٣ - ١٠٤ .

وكانه لا يستطيع أن ينفك من عقدة تأثر العرب، وأئمهم تابعون لا
متذكرون.

وقال المؤلف:

٢ - ان تأثير المنطق الأرسطي كان أكثر وضوحاً في القرون التالية في التصنيف
والتعريف والاصطلاح.

أقول: لقد مرّ بنا ما ذكره المؤلف مما هو أثر مزعوم، وقد وجدها أنه
يتثبت بأقوالٍ وألفاظٍ عدَّل بها عن وجهها الصحيح ليتحقق لنفسه ما يريد.

وقال:

٣ - أنه من «غير المنطقي»، ان يتأثر النحو تأثراً كاملاً بمنهج أرسطو في المنطق
لاختلاف الغاية في كل منها. ومن ثم رأينا الجملة التي هي معقد الدرس
النحوي مختلفة اختلافاً تماماً عنها عند أرسطو^(١).

أقول: كان المؤلف أدرك حجم ما أدعاه تأثراً فكتب قوله هذا ليتخلص
بذلك من طائلة النقد، ويختاط لنفسه بالاستدراك والزيادة.

وقال أيضاً:

٤ - ان رفض النحاة استخدام المنهج المنطقي كما يدل عليه بعض ما نقلته
الكتب من مناظرات، وكذلك مخالفة النحاة لبعض آراء أرسطو، كل ذلك
لا يدل على ان المنطق كان غائباً، ولكنه في الحق كان على مدّ ذراعهم،
غير أن القضية لا ترتبط بالأصالة والتقليد، وإنما تتصل «بالتملك» كما
أشرنا أول هذا البحث^(٢).

أقول: إن اصرار المؤلف ثابت، وليس له ما يعينه من أدلة، وما ذكره

(١) النحو العربي ص ١٠٤ .

(٢) المصدر السابق.

وقف عليه المستشرقون والعرب في كتب أرسطو وكتب العرب، ولكنهم لم يجدوا ما يعين على اثبات ما أدعاه المؤلف. نعم لقد كان منطق أرسطو على مدى ذراعهم، ولكنهم لم يفتقرموا إليه لاختلاف الغاية كما ذكر المؤلف نفسه.

وقال أيضاً:

٥ - إن وجود الأثر المنطقي في النحو العربي دلالة على مكانة الجانب العقلي في هذا النحو، وهو جانب كان موجوداً مع الجانب النقلي في المناخ العام الذي كان يسود البيئة الإسلامية وقت نشأة هذه العلوم وازدهارها^(١).

أقول: وهذا صحيح، وكلام تؤيده معرفتنا بما ورد في مصادرنا التاريخية واللغوية النحوية.

وقال المؤلف:

٦ - ان وجود الجانب العقلي في النحو، وبخاصة في مظهره المنطقي كان عنصراً أساسياً من عناصر النقد الذي وجهه الوصفيون الى النحو التقليدي، ومن ثم وجهه المحدثون الى النحو العربي. غير اننا سوف نرى أن هذا الجانب عاد ضرورياً في البحث النحوي عند التحويليين، وهو ما نخصص له القسم الثاني.

أقول: كان المؤلف وعى موقفه فابتعد عن الوصفيين ليخلص الى آخر بدعة جديدة، وهي جدلاً كذب ظهرت في منهج التحويليين، ولكننا سنرى ان منهج التحويليين يصطدم بقبول العربية له كما سنبين.

ثم إنه يصف الوصفيين العرب بالمحدثين، وأنا أقول: من هم هؤلاء، وان فصلاً من كتاب كتبه فلان، ومقالة في مجلة كتبها آخر، ونفر آخر حذا هذين من مريدين وطلاب يخولنا حق تسمية أئمّا في عصر نحاة وصفيين!

(١) المصدر السابق.

ثم نأتي الى الباب الثاني من «الكتاب»^(١) وهو في «النحو التحويلي»، ويشتمل على ثلاثة فصول وهي :

- ١ - الفصل الأول وموضوعه : تشوسمسكي وأصوله النظرية.
- ٢ - الفصل الثاني وموضوعه : طرق التحليل النحوی.
- ٣ - الفصل الثالث وموضوعه : الجوانب التحويلية في النحو العربي.

وليس لي أن أعقب على الفصلين الأول والثاني من هذا الباب ، ذلك ان ما جاء به تشوسمسكي شيء يتصل باللغة الانكليزية ، وإن كان لهذا العالم الأمريكي نظرات تتصل بجملة من لغات أخرى غير الانكليزية .

والمؤلف من أهل العلم والجد ، وآراؤه على وجاهتها ليست مقطوع العلم فأتباعه يؤمنون بها من أساتذة وطلاب وهم من أمم شتى ومنهم العرب . على أن من أهل العلم من ناقشه ورد جملة من آرائه .

وهو على كل حال مجتهد وصل الى ما أراد بعلم وذكاء .

ان الفصل الاول اشتمل على نقد المنهج الوصفي فعرض للفيلسوف «ديكارت والتفسير الآلي» ، كما عرض له «هيبولوت والجانب الخلاق في اللغة ، ثم عرض للبنية العميقة والبنية السطحية» .

وليس لي على كل هذا شيء فهو خاص بلغة أو لغات ليس بينها وبين العربية وشائج من قرب ونحوها .

ولكن اذا كان موضوع الكتاب «النحو العربي والدرس الحديث» فلا أرى حاجة أن يكون في هذا الباب فصلان لا يتصلان بالعربية من قريب أو بعيد .

وكذلك الفصل الثاني وموضوعه طرق التحليل النحوی ، ومادته النحو عند تشوسمسكي ، وليس لي فيه شيء ولا أقول معقباً عليه بشيء سوى أنه يعرض

(١) الباب الثالث ص ١٥٨ - ١٠٩ .

لادة لا علاقة لها بنحو العربية. ولا أريد أن أدخل في دوامة الأشكال والرسوم والاشارات والأرقام، ولست منكراً لهذا فهو من طرق القوم الأعاجم في طرائقهم ومناهجهم.

وليس لي من هذا «الباب» إلا الفصل الأخير وهو الثالث، وموضوعه الجوانب التحويلية في النحو العربي. ويعرض هذا الفصل للظواهر التي تشير كما يرى المؤلف الى أصول المنهج التحويلي وجودها في النحو العربي وهي :

١ - قضية الأصلية والفرعية :

قال المؤلف: «شغل نحاة العربية منذ مرحلة النشأة بالبحث في هذه القضية، فقرروا أن النكرة أصل، والمعرفة فرع، وأن المفرد أصل للجمع، وأن المذكر أصل للمؤنث... وأن التصغير والتكسير يرددان الأشياء إلى أصولها، وهكذا.

وقال أيضاً: «وكان الوصفيون يرون في ذلك بحثاً ميتافيزيقياً لا يعتمد على مبدأ علمي سليم. غير ان المنهج التحويلي رأى أن قضية «الأصلية والفرعية» قضية أساسية في فهم «البنية العميقة» وتحولها إلى «بنية السطح».

وفي العربية مثلاً لا نستطيع أن ننظر إلى الفعل (قال) على أن أصله (قال) وأن الفعل (باع) أصله (باع) مع وجود (يقول) و(يبيع)، بل علينا أن نعرف (اصل) الألف فيهما^(١)، ولا نستطيع أيضاً أن نغفل عن ان الطاء في (اصطبر) و(اضطرب) ليست طاء، وإنما أصلها (تاء). وليس من العلم أن يقف الدرس

(١) قلت في تعليق سابق أن ليس لدينا دليل على معرفة الأصل القديم لـ «قال وباع» وهو الذي افترضناه «قول وبيع» برغم أن المضارع يقول وبيع، وأن المصدر «قول وبيع»، واني أذهب إلى أن «قال وباع» ونظائرها «أصول»، ولم نفت على ما افترضناه بطريقة أشبه ما تكون بطرق الاستدلال الرياضي. ولقد وجد في العربية: استحوذ واغيل واستنونق واستصوب واستجوب، ولم يكن من ذلك بنية أخرى على طريقة التحويل، أي لم يكن في العربية استحاذ، وأغال، واستناق، واستصاب واستجاب (بعض استجواب).

الوصفي الممحض عند حد وصف الظاهرة كما هي دون أن يجد تفسيراً لها، ومن هذا التفسير البحث عن «الأصل»^(١).

أقول: اذا كان ما يعرض للكلمة من تغير بما سُمِّيَ اعلاً أو إبداؤها في «قال وباع» و«اصطبر واضطرب» يندرج في «البنية السطحية»، وأن الأصل هو: «قَوْلٌ وَبَيْعٌ وَاصْتَبَرَ وَاضْطَرَبَ» وهو البنية العميقه على ما يجتهد قسراً أصحاب منهج التحويل، فإن طائفه من مواد العربية تدخل في هذا.

ثم أين التحويل في تركيب الكلام الذي يصدق فيه قول تشومسكي في أن لدى العرب طاقة واسعة في بناء التراكيب.

أنسي هؤلاء ان الجملة لها بناء فصيح فلو زُحِّزَتْ نظمها قليلاً عن صورته الفصيحة وقعت فيها هو مرفوض غير حسن.

ألم يقل اللغويون البلاغيون في حسن موقع الكلمة في الجملة لتأدي المراد وزيادة هي الحسن وجودة السبك وإحكام النظم. وأين ما قاله عبد القاهر في فصوله الكثيرة في «حسن النظم» في «دلائل الإعجاز» التي هرع التحويليون أو من يلبس هذا اللبوس الى جعل باب النظم طريقاً الى ادخال المنهج التحويلي نحو العربية، وأنّ لهم ذلك.

وأضاف المؤلف:

«وقد عرض التحويليون لقضية الأصلية والفرعية في مواضع مختلفة منها بحثهم للألفاظ «ذات العلامة marked»، وتلك التي بلا علامة unmarked وقرروا أن الألفاظ «غير المعلمة» هي الأصل وهي أكثر دوراناً في الاستعمال، وأكثر «تجزداً»، ومن ثم أقرب إلى «البنية العميقه»، فالفعل في الزمن الحاضر في

(١) النحو العربي ص ١٤٤ . أقول: وقد علق المؤلف في هذا الموضع فقال: انظر في هذا العرض القيم الذي قدمه الدكتور داود عبده في كتابه «أبحاث في اللغة العربية» مكتبة لبنان - بيروت ١٩٧٣ ص ٢٠ - ٩ . وعندني على ما كتب الدكتور داود تعليق وتعليق على المنهج التحويلي وتطبيقاته في العربية.

الانكليزية مثلاً غير مُعلم (Jump-Love) بينما الماضي تلحقه علامة (- ed)، والمفرد غير معلم (Boy-Book)، والجمع تلحقه العلامة (S)، وعليه فإن الزمن الحاضر أصل والماضي فرع، والمفرد أصل، والجمع فرع^(١).

أقول: هذا الذي ذهب إليه التحويليون لإثبات ما اصطلحوا عليه «بنية عميقة» وأخرى «بنية سطحية» هو ضرب من عمل لا يتصف بالجذب، فمن يقول أن الحاضر أصل والماضي فرع لأن الماضي في الانكليزية مفتقر لعلامة (- ed)، في حين نجد في العربية (ضرَب) بلا علامة، وهو فعل ماضٍ، و«يضرَب» بعلامة وهو زمن حاضر.

أكاد أقول: إن هذا ضرب من اللعب.

وماذا يقول التحويليون اذا عرفوا ان «الكماء» بالعلامة جمع كْمٌ وقد يكون الجمع بالعلامة «الحجارة» ولا واحد لها وان «البَقَرُ» و«الشَّجَرُ» جمع بلا علامة، والواحد بالعلامة بقرة وشجرة.

ويضيف المؤلف فيثبت نصاً من «الكتاب» فيقول^(٢):

«ويقول سيبويه: وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالذكر لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر، فالذكير أول وهو أشد تمكناً، كما ان النكرة أشد تمكناً من المعرفة، لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تُعرَفُ، فالذكير قبل وهو أشد تمكناً، فال الأول أشد تمكناً عندهم، فالنكرة تعرف بالألف واللام والإضافة وبيان يكون على، والشيء يختص بالثانث فيخرج من التذكير كما يخرج المنكور إلى المعرفة».

أقول: وكيف لي أن أصل إلى المنهج التحويلي في نحو العربية بهذه الشذرات التي تتصل بالأصل والفرع، وأين هذا من «البنية العميقية» و«البنية السطحية»!

(١) التحو العربي ص ١٤٤ .

(٢) الكتاب ١، ٧/١، ١٣/٢، ٢٢ .

قلت: اذا جاز هذا فأن تذهب في تفسير القلب المكاني كصاعقة وصاعقة، ومسرح ومسرح نحو ذلك على طريقة التحويليين.

ويتحدث المؤلف ويذكر التحويليين وتحس أنه منهم، ولكنه لا يصرح بذلك ولنأت الى مثال آخر من «الكتاب» في تصغير المقلوب:

قال سيبويه: «اعلم أن كل ما كان فيه قلب لا يُرَدُّ إلى الأصل، وذلك لأنه اسم بُني على ذلك كما بُني ما ذكرنا على الثناء. وكما بني «قائل» على أن يُبدل من الواو الهمزة وليس شيئاً تبع ما قبله كواو «موقن» وباء «قيل»، ولكن الاسم يثبت على القلب في التحبير كما ثبتت الهمزة في «أدؤر» اذا حُفِّرت، وفي «قائل»، وإنما قلباوا كراهة الواو والياء، كما همزاوا كراهة الواو والياء فمن ذلك قول العجاج :

لاتٍ به الأشياء والعبرية

إنما أراد «لاتٍ»، ولكنه أخر الواو وقدم الثناء، وقال طريف بن تميم العبري :

فَتَعْرَفُونِي أَنَّيْ أَنَا ذَاكُمْ شَاكِ سلاحي فِي الْحَوَادِثِ مُغَلَّمٌ
إنما يريد «الشائق» فقلب، ومثل «أينق» إنما هو «أنُوق» في الأصل، فأبدلوا الياء مكان الواو وقلباوا... وكذلك «مطمئن» إنما هو من «طَمَئِنَتْ» فقلبوا الهمزة، ومثل ذلك «القبيسي» إنما هي في الأصل «القووس» فقلباوا كما قلباوا «أينق»...^(۱).

ثم استشهد المؤلف فذكر ما هو قلب مكاني في الانكليزية.
أقول: ومثل هذا نجد في العربية وفي غير العربية من اللغات أشتاتاً من هذه الظواهر اللغوية، فهل يصح ان تكون من دلائل المنح التحويلي في الدرس النحو؟

(۱) الكتاب . ۱۲۹ / ۲

ويضيف المؤلف فيعرض لقضية العامل فيقول:

لم يكثر حديث عن قضية من قضایا النحو العربي كما كثُر في قضية العامل، والأغلب أن يتوجه رأي الوصفين خاصة إلى رفض فكرة العامل من أساسها لما تصدر عنه من تصور عقلي، مع ما في المنهج الوصفي باعتباره «تركيأ» من حديث عن الوظائف النظمية التي تنشأ عند انتظام الكلمات في تركيب لغوي معين.

ومهما يكن رأي القدماء في فكرة «العامل» أهي للمتكلم نفسه أم هي من « مضامنة» اللفظ لللفظ، أو بإشغال المعنى على اللفظ^(١)، كما يقول أبو الفتح، فإن «العامل» كان ولا يزال حجر الزاوية في النحو العربي^(٢).

وأشار المؤلف بعد الكلام على البنية العميقه وكيف ترتبط بالبنية السطحية فقال: و«التحليل النحوی عند التحويليين يکاد يتوجه إلى تصنیف العناصر النظمية وفقاً لوقعها تحت تأثير عوامل معينة ينبغي على الدارس أن يعرفها ابتدأة. وتکاد المصطلحات التي يستعملها التحويليون لا تختلف عن كلام العرب القدماء»^(٣).

وضرب المؤلف مثلاً فجأة بجملتين من اللغة الانكليزية. وكان قد قال قبل ذلك: «... والحق أن قضية العامل في أساسها صحيحة في التحليل اللغوي، وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيراً عن الصورة التي جاءت في النحو العربي»^(٤).

أقول: لا أدخل في مسألة العامل التي غلا المعاصرون فألغوها في دراساتهم الحديثة عملاً بالمنهج الوصفي، وهي في كثير من وجهاتها لغوية

(١) الخصائص ١١٠/١.

(٢) النحو العربي ص ١٤٧.

(٣) النحو العربي ص ١٤٨.

(٤) المصدر السابق.

يفرضها المنطق اللغوي لا المنطق الأرسطي ، ولكن كيف يتاح لنا أن نتخذ منها
مادة تظهر النهج التحويلي؟

ثم تكلم المؤلف على «قواعد الحذف» وأشار الى تطبيقات هذه القواعد في
اللغة الانكليزية. ثم حاول أن يجد لهذه مكاناً في النحو العربي فقال: وقد
التفت النحاة القدماء الى ظواهر الحذف ووضعوا لها قواعد معينة مبنية على
ادراك الاستعمال العربي وليس على مجرد التقدير المعتسف، يقول سيبويه:

«واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل، ولكنك
تضمر بعدما أضمرت فيه العرب من الحروف والموضع، وتُظهر ما أظهرها،
وتحبّري هذه الأشياء التي هي مما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام،
وما هو في الكلام على ما أجروا، فليس كل حرفٍ يحذف منه شيءٍ ويثبتُ فيه
نحو يكُنْ ويكنْ، ولم أبلُ وأبالي. ولم يحملهم ذاك على أن يفعلوه بهمّله ولم
يحملهم اذا كانوا يثبتون فيقولون في مَرْ أو مَرْ أن يقولوا: خُذْ أو خُذْ، وفي كُلْ
أو كُلْ. فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم قُسْ بعد»^(١).

ثم يضيف المؤلف نصاً لسيبوه في الحذف في المبتدأ والخبر، ونصًا آخر في
حذف الجر قبل (أن) المصدرية.

أقول: وأنا أدعو القارئ ليرى معنى ما استنتاجه المؤلف من مسألة الحذف
في باب فعل الأمر وباب المبتدأ والخبر، وحذف لام الجر قبل «أن»، وهذا هوذا
يقول:

«وهكذا نجد شرحاً مستفيضاً لكل ما رأوه من حذف في العربية، ويقاد
يوجي كلامهم بشيء قريب من فكرة «البنية العميقـة» عند التحويليين»^(٢).

أقول: الله أبوك ايها الاستاذ المؤلف الفاضل ما أرهف سمعك وأرق قلبك

(١) الكتاب ١/١٣٤.

(٢) النحو العربي ص ١٥٢.

بحيث قد وعيت ما «أوحي» عليك فأدركتَ ان في الخذف «البنية العميقه» التي اخترعها أصحابك فسرتَ في ركبهم.

ثم أضاف المؤلف «قواعد الزيادة والإقصام»^(١) وقدَّم بأمثلة من اللغة الانكليزية فقال: كلمة «There» في قول القائل: There are many people لا تقدم دلالة في «العمق» هنا، وإنما هي فاعل سطحي للفعل في الجملة، أي أنها نوع من الزيادة، وكأن هذا المثل وغيره مما جاء به المؤلف من اللغة الانكليزية قد قدم به أو مهد لما أراد أن يثبته من «قواعد الزيادة في العربية» فقال:

«وقد عرض نحاة العربية لظاهرة «الزيادة» في الجملة، وأشاروا إلى أن ما يزاد في الكلام لا يضيف معنى، وخروج بعضه من الكلام كدخوله فيه. وإنما هو زيادة قد تضيففائدة تركيبية كالتوكيد أو قوة الربط أو الفرق أو غير ذلك. وهكذا كان حديثهم عن الواو المقطمة، وعن حروف الجر الزائدة وعن ضمير الفصل، وعن زيادة «كان» أو «إن» أو «أن» أو «ما»، وقد تكفي هنا إشارات قليلة من نصوص سيبويه لتبرز إدراكيهم لهذا القانون»^(٢).

قال سيبويه في الباء الزائدة: «هذا باب ما تجريه على الموضوع لا على الاسم الذي قبله. وذلك قوله: ليس زيد بجبان ولا بخيلاً، وما زيد بأخيك ولا صاحبك، الوجه فيه الجر، لأنك ت يريد أن تشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليه المعنى، فإن يكون آخره على أوله أولى ليكون حالهما في الباء سواء كما هما في غير الباء مع قربه منه، لأن الباء دخلت على شيء لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى، ولم يُمحَّج إليها ولكن نصباً، ألا تراهم يقولون: حسْبُك هذا فلا يتغير المعنى»^(٣).

(١) النحو العربي ص ١٥٢.

(٢) المصدر السابق ص ١٥٣.

(٣) الكتاب ١/٣٢ - ٣٤.

ثم أقَّ المؤلِّف بنص آخر في «ضمير الفصل» وهو: «واعلم أن ما كان فصلاً لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر...»^(١).

أقول: ولننظر ماذا أفاد المؤلِّف من النصيْن، قال:

«وهكذا في كل الموضع التي عرض فيها للزيادة تجده يُلْعَح على ان الزائد لا يدلّ على معنى، كأنه يشير الى البنية العميقه»^(٢).

وأريد أن أشرك القارئ معي وأطلب إليه ان يفتح عينيه ويرهف سمعيه ليتبيّن ويسمع هذا القول، ويعود الى «النصيْن المذكورين» علّه يصيب ما أصابه المؤلِّف وصحبه. ويأتي المؤلِّف لمدة أخرى دعاها «قواعد إعادة الترتيب»^(٣) وقال:

«وهي من الخصائص الكلية المهمة في اللغات الانسانية، ذلك ان لكل لغة ترتيبها الخاص، ولكن المهم هو أن نعرف الترتيب في «البنية العميقه» أولاً ثم نبحث عن القوانين التي تحكم تحول هذا الترتيب الى أنماط مختلفة في الكلام الفعلي على السطح، ومن الملاحظ أن كل «عناصر» الجملة معرضة لتغيير مكانها، وإن كان ذلك أكثر ما يسميه العرب «فضلة» كالمفاعيل والحال والظروف وغير ذلك. وننظر مثلاً في الجملة الانكليزية الآتية:

A detective hunted down the killer.

هذا هو ترتيب الجملة في بنيتها العميقه، يمكن أن تتحوّل بالترتيب الى بنية السطح، ويمكن أن يتغير الترتيب بنقل كلمة *down* لتصير:

A detective hunted the killer down.

ثم عاد المؤلِّف الى النحو العربي فقال:

(١) الكتاب ٣٩٤/١.

(٢) النحو العربي ص ١٥٤ .

(٣) النحو العربي ص ١٥٤ - ١٥٨ .

والحق أن العرب القدماء قد عنوا بهذه الظاهرة عناء بالغة، وأخذوا يحكمون القوانين التي تنظمها، فبحثوا قضية «التقديم والتأخير» وتأثيرها على تركيب الجملة من حيث الإعمال أو الإلغاء، ومن حيث التغيير الدلالي، ونحن نذكر حديثهم عن وجوب تقديم الخبر، وعن وجوب تقديم المبتدأ، وعن جواز الأمرين، ونذكر تحليلهم «للتمييز» فيما يُشبه الاشارة الى البنية العميقه حين يعيدون التمييز الى الفاعل في «واشتغل الرأس شيئاً» او الى المفعول في «وفجرنا الأرض عيوناً»، وأخذت القضية حظها الوافر في الدرس البلاغي.

على أننا نجد عند سيبويه حديثاً مبكراً عن تأثير الترتيب في شكل الجملة من ناحية وفي معناها من ناحية أخرى...^(١).

أقول قبل إثبات نص سيبويه: أن المؤلف ومعه جمهرة أصحابنا الشادين بالجديد المأْخوذين به، يتسبّبون بالشدّرات التي لا تؤمن إلى ما يرون من قريب أو بعيد، ولكنهم يفهمون كما يريدون. ان «التقديم والتأخير» في العربية باب في النحو وباب في البلاغة فما يقدم وما يؤخر عن موضعه يؤدي غرضاً في ادراك البيان. وإذا عرفنا أن «النحو» من العلوم التي استعين بها على فهم لغة التنزيل، ومن ثم الوصول إلى الاعجاز، أدركنا أن «التقديم والتأخير» لا يمكن أن يكون مادة جديدة في المنهج التحويلي على ما أفاد الدارسون الجدد من العرب فوصلوا في تطبيقاتهم على النماذج الشواهد إلى تراكيب ترفضها العربية كما سنرى هذا عند الكلام على هذه النماذج في غير هذا «الكتاب».

قال سيبويه: «وتقول ما كان فيها أحد خير منك» و«ما كان أحد مثلك فيها» و«ليس أحد فيها خير منك»، اذا جعلت «فيها» مستقرّاً ولم يجعله على قولك: فيها زيد قائم، أجريت الصفة على الاسم، فإن جعلته على قولك: فيها زيد قائم، نصبت: تقول: ما كان فيها أحد خيراً منك، وما كان أحد خيراً

(١) المصدر السابق ص ١٥٤ - ١٥٥.

منك فيها، إلا أنك اذا أردت الإلغاء فكلما أخرت الذي تلغي كان أحسن، واذا أردت أن يكون مستقرًا تكتفي به، فكلما قدمته كان أحسن، لانه اذا كان عاملًا في شيء قدمته كما تقدم «أطئن» و«أحسب»، اذا ألغيت آخرته كما تؤخرهما لأنهما ليسا يعملان شيئاً، والتقديم ه هنا والتأخير فيها يكون ظرفاً او يكون اسمًا في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربيًّا جيد كثير، فمن ذلك قوله عز وجل ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾^(١) وأهل الجفاء من العرب يقولون: «لم يكن كفواً له أحد، كأنهم أخرواها حيث كانت غير مستقرة»^(٢).

أقول: آثرت أن أثبت كلام سيبويه كله ليتبين للقاريء ان «التقديم والتأخير» يفي بمتطلبات تتصل بالدلالة التي تشرط حسن النظم والوفاء بغرض العناية والاهتمام، وتخدم البلاغة التي مادتها إحسان البناء بایجاز، والایجاز مقصود مع عدم الإخلال بالحاجة المرادة.

ثم أشار المؤلف الى «أن الوصفين نقدوا النحو بأنه «معياري»، على أن هذه «المعيارية» اذا فهمت في سياق «القبول النحوي Grammaticainess» فإنها تشكل أساساً مهماً في المنح، وتقدم أصلاً مشتركاً آخر مع النحو التحويلي. وقد كان ذلك في الحق مقصداً من مقاصد نحاة العربية حين يتحدثون دائمًا عن الواجب والجائز والممتنع^(٣). ولا زلنا نذكر إشارة سيبويه في أول كتابه عن الاستقامة من الكلام والإحالة حين يقول:

«فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فاما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس ، وسأتيك غداً، وأما المحال فأن تنقض أول كلامك باخره فتقول: أتيتك غداً، وسأتيك أمس ، وأما

(١) سورة الإخلاص الآية ٤.

(٢) الكتاب ١/٢٧.

(٣) النحو العربي ص ١٥٦.

المستقيم الكذب فقولك: حَلَّتِ الجَبَلُ وَشَرِبَتِ مَاءُ الْبَحْرِ^(١)، ويضي سيبيوبيه في التمثيل على الأقسام التي أشار إليها.

أقول: ان تقسيمات سيبيوبيه في الاستقامة والإحالة التي أثبتنا طرقاً منها تدخل في حسن النظم ووضع الكلمة حيث يجب أن توضع، وحيث تؤدي المعنى المراد مع اجاده وحسن بيان.

أما ما عابه المؤلف مما ورد من تركيبات جملية مصنوعة في باب التنازع فهي مادة تعليمية لما يمكن أن يدخل من هذه في لغة الشعر، ذلك ان «التقديم والتأخير» الذي لا يخدم العربية قد جعل من سوء التركيب وأهل البلاغة يستشهدون على ذلك بقول الفرزدق:

وَكُلُّ رَفِيقِي كُلُّ رَاحِلٍ، وَإِنْ هُمَا تَعَاطَى الْقَنَا قَوْمَاهُما، أَخْوَانٍ
وَشَوَاهِدُ أُخْرَى تَنْدَرُجُ فِي هَذَا الْخَصْوصِ.

وقد ختم المؤلف هذا الباب بقوله:

«ويعد بهذه أهم الجوانب التي تقرب النحو العربي من المنهج التحويلي في العصر الحديث، ومن الواضح ان «الأصل العقلي» فيها كان حقيقةً أن يفضي إلى هذا التقرير، ومن الواضح أيضاً أن ما سُمي افتراضات أو تقديرات نحوية يمكن أن يفهم في سياق نظرية عامة تستهدف فهم طبيعة اللغة باعتبارها قدرة إنسانية، ومن ثمًّ كان النظر في «المعنى» ملازماً لهم عند النظر في الأشكال والتركيب، ولعلي أضيف هنا ان اتجاه بعض العرب إلى القول «بالتوقيف» في اللغة لم يكن مبنياً على اعتبارات دينية فحسب، وإنما كان من تأملهم اللغة وابهارهم بدقة نظامها وتعقيد تركيبها بحيث غالب على ظنهم ان دقة النظام لا تكون من صنع الانسان^(٢). وفي ذلك يقول ابن جني . . .

(١) الكتاب ٨١/١.

(٢) النحو العربي ص ١٥٧.

أقول : قبل البدء بإثبات نص ابن جني لا بد من القول تعليقاً على «أهم الجوانب التي تقرب النحو العربي من المنجع التحويلي في العصر الحديث» : إن هذه الجوانب لم تتضح للناقد العلمي الذي يسعى بكل ما أوتي من طاقة في استيعاب النصوص التي لا توفر له ما يريد بخلاف صاحبنا المؤلف ورهطه الذين حسّبوا «الشذرات» مادة علم غزير.

ثم أليس لي أن أفهم لم يسع المعاصرون الغربيون أصحاب منهج التحويل إلى إيجاد شيء يسعفهم في تأييد ما ذهبوا إليه في تراثهم القديم ، وإن كان النحو القديم في اصطلاحهم تقليدياً ، في حين أن الدارسين العرب أصحاب «التحويل» قد سعوا إلى هذا في النحو العربي «التقليدي» كما صرّحوا بذلك.

والذي أراه إنما تُقرّ الجديد وصفياً أو تحويلياً وندرسه ونقده ونعرف مواطن السلب والإيجاب فيه ، ولا نرفضه أو نقشعر منه بحجّة أنه جديد ، على أن لا نتجاوز العلم فنتصور الجديد الذي هو آخر ما تفتقّت عنه المعرفة الإنسانية فنحاول أن نجد له أصولاً في تراث قديم كل القدم . فلنبق القديم الذي هو مادة تاريخية ولا نرمي عليه ما يطمع به المعاصرون في كل حقبة فتسيء إليه ، بل نصرف إلى الجديد وحده على أنه جديد.

ولنرجع إلى كلام أبي الفتح في «الخصائص» :

«واعلم فيما بعده ، أنني على تقادم الوقت دائم التنفير والبحث عن هذا الموضوع فأجد الدواعي والخواج قوية التجاذب لي ، مختلفة جهات التغول على فكري ، وذلك أنني تأمّلت حال هذه اللغة الشريفة ، الكريمة اللطيفة ، وجدت فيها من الحكمة والدقة ، والإرهاب والرقّة ما يملّك عليّ جانب الفكر ، حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر . . .^(١) .

(١) الخصائص ٤١/١ .

ثم نأتي الى «خاتمة»^(١) المؤلف التي قال فيها:
«وبعد، فلقد يكون مفيداً أن نركّز الآن على النتائج التالية:

١ - إن النحو العربي كان صورة صحيحة للمناخ الفكري العام في الحياة الإسلامية، وبخاصة في مراحل النشأة. وإن هذا المناخ قد زوّده بالاتجاه «النطلي» الذي أفضى إلى منهج «وصفي» واضح، وزوّده بالاتجاه «العقلاني» الذي أدى إلى عدم الوقوف عند الوصف المحسّن وإنما تعدّاه إلى تفسير ظواهر العربية تفسيراً عقلياً. والذي لا شك فيه أن النحو العربي، بامتلاكه هذين الاتجاهين، استطاع أن يثبت صلاحية لا تنكر من فهم طبيعة العربية.

أقول: هذا حَسْنٌ إِلَّا أنَّ المُعاصرِينَ وَصَفَيِّينَ وَتَحْوِيلِيِّينَ يَرْمُونَ النَّحْوَ الْقَدِيمَ بِجُمْلَةِ مِنْ سَهَامِ النَّقْدِ الْجَارِحِ.

ويقول المؤلف في «خاتمته»:

٢ - ومن الخطأ الشديد أن تتصور أن العرب كانوا يعيشون في عزلة محكمة، وأنهم أنشأوا من العلوم ما أنشأوا بداعف داخلية بحثة، وبقدراتهم هم وحدهم . . .

أقول: وليس أحد من القدماء أو المحدثين قد ذهب إلى هذا، ذلك أن مصادrnنا القدیمة تشير إلى علوم الأعاجم، ومشاركة الأعاجم في الحضارة العربية، وإلى هذا ذهب المعاصرون أيضاً.

وقال المؤلف: ومن الخطأ الشديد أن تتصور ان العرب كانوا «نقلة» ليس لهم من فضل إلا نقل ما اتصلوا به من علوم الأوائل. لكن الصواب ان النشاط العلمي عند العرب لا ينبغي أن يدرس في إطار «الأصالحة» أو «التقليد» وإنما يدرس في إطار «التملك» الذي يعني ان هؤلاء الناس قد بدأوا حركة علمية

(١) النحو العربي ص ١٥٩ - ١٦١.

وأتصلوا بما كان قبلهم وتملكوه، وتصرّفوا فيه تصرّفاً جديداً. ومن هذا الوادي ما عرضنا له من قضية «النحو العربي وأرسطو»...

أقول: إن ما انتهى إليه المؤلف فيما دعاه «الملك» وليس «أصالة أو تقليداً» هو حق، ولكن هذا لا يعني أنهم تملّكوا ما كان من علم أرسطو في المطلق وجعلوه مادة لهم، والبحث والتحري ينفيان ذلك كما أشرنا وأشار جمهرة من المعينين.

ثم حكم المؤلف على نقد الوصفين للنحو العربي وأنه بعيد عن العلم في زعمهم، وأثبتت ان هؤلاء أطلقوا أقواهم بتعجل.

ثم أشار في هذه «الخاتمة» إلى أن النحو العربي شامل يدرس الصوت والنظم والدلالة، وهو بذلك يصل اللغة بالفكر، ويعالج الشكل والمعنى. وهذه الخصائص هي التي يهدف إليها التطور الحديث في دراسة اللغة، لكن ذلك كله لا ينفي أن النحو العربي نحو تقليدي، يتميز بما تميّز به الأنظاء التقليدية في كثير من اللغات.

أقول: دعوا «التقليدي» وادرسوه على أنه مادة تاريخية قديمة، ولتكن لنا نحو جديد يعتمد العربية المعاصرة أساساً.

ثم إن لا أوفق المؤلف في شمول النحو العربي «للصوت والنظم والدلالة» بل إنني أقول: إن هذه مواد منفصل بعضها عن بعض، فالآصوات مادة، والنظم مادة، والدلالة مادة، وكلها بعيدة عن النحو، والتطور الحديث يقول بهذا الفصل.

ثم أشار المؤلف إلى الدعوة إلى رفض المناهج اللغوية الحديثة، وقال: إنها دعوة غير صحيحة وغير إنسانية.

أقول: نعم، ولكن قبول الجديد لا يتم بهذا الخلط الذي يأبه المنهج العلمي الحديث، فالقديم ينبغي أن يدرس بخيره وشره على أنه جزء من المسيرة

التاريخية التي تصلنا بالجديد، وليس من حكمة أن نحتفل بالجديد فنجد له سندًا من القديم، أو أن نحتفل بالقديم لأنه وافق شيئاً ما أقى به تشومسكي وغيره.

ثم أشار المؤلف إلى ضرورة الاستعانة بالعلوم لفهم طبيعة اللغة فهماً صحيحاً كالاستعانة بعلم النفس والرياضية والفلسفة والتقدير. وعلماء اللغة مثل هي سوسيروتشومسكي وغيرها قد تأثروا بعلماء اجتماع وفلاسفة وغيرهم.

ثم ان المؤلف يدعو علماء العربية الى وضع منهج بحركة نشطة تدرس النحو دراسة علمية صحيحة مع ملاحظة التطور الحديث في الدرس النحوي والمشاركة فيه.

أقول: وهذا حق لا مراء فيه.

كلمة أخيرة:

لا بد لي وأنا أختتم كلامي على كتاب «النحو العربي والدرس الحديث» أن أقول شيئاً يتصل ببعض ما ورد في الكتاب حفزي له ما قرأته في بحث نشره الصديق المستشرق الفرنسي جيرار تروبو استاذ فقه اللغة العربية في السوربون عنوانه:

نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه

لقد أشار الاستاذ تروبو في بحثه هذا الى أن المستشرق الألماني Marx قد نشر في نهاية القرن التاسع عشر كتاباً عنوانه «تاريخ صناعة النحو عند السريان» زعم أول مرة ان المنطق اليوناني أثر في النحو العربي، لأن الثاني قد اقتبس من الأول بضعة من المفاهيم والمصطلحات.

وأشار الى رأي فليش وما كان من أثر يوناني فيه، كما أشار الى رد Carter المستشرق الانكليزي الذي رفض هذا الرأي، ثم عرض لأراء آخرين بين مؤيد للرأي ورافض له وخلص الى رأيه الذي قال فيه ان النحو العربي في ضوء كتاب

سيبويه بعيد عن الأثر اليوناني مشيراً إلى أقسام الكلمة لدى سيبويه في حين كان للنحو اليوناني ثمانية أقسام . . .

على أن الدارس لهذه المسألة واجد في البحث الذي نشره الاستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في مجلة كلية الآداب في الجزائر (العدد الأول من السنة الأولى) مادة فيها تجلية هذه المشكلة ورد لجمهور الذين روجوها يتبع اللاحق فيهم السابق ابتداءً من ريغان ومركس وغيرهما.

الباب الثاني

الفصل الأول

نظريّة المنح التحويلي

كتاب وتطبيقات

نموذج آخر

وهذا النموذج هو كتاب بل كتيب آخر في «نظريّة النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث»^(١) للأستاذ الدكتور نهاد الموسى.

بدأ المؤلف كتابه في فصل أسماء «مقدّمات ومسوغات» وكأنه مقدمة عرض فيها للأسباب التي حفزته إلى كتابة شيء جديد من شأنه أن تكون «مناهج النظر اللغوي الحديث» شيئاً لها وجود في نحو الخليل وسيبوه وغيرهما من سبقهما أو خلفهما فقال:

«وتشكل اتجاه البحث في نفس صاحبه تشكّله الأول على هيئة إحساس قوي بأن كثيراً من الأنظارات التي وجدها في «كتب المحدثين من الغربيين»، ولابسها في محاضراتهم ومقابضاتهم، يوافق عند عناصر كثيرة منه ما قرأ عند «النحوين العرب» مصريّين به حيناً وصادرين عنه - فيما يقدر الباحث - كثيراً من الأحيان»^(٢).

وقد ذهب إلى هذا مدفوعاً بـ «أن بين مناهج النظر اللغوي، على اختلاف الزمان والمكان والانسان، قدرًا مشتركاً يقع بالضرورة، لعله يوازي،

(١) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث (مكتبة وسام في المملكة الاردنية الماشية ١٩٨٧م).

(٢) المصدر السابق ص ١١.

على نحو أو آخر، ذلك القدر المشترك الذي يلتمس، في هذه الأزمنة، بين مختلف اللغات الإنسانية في العالم»^(١).

أقول: وكان المؤلف مدفوع، ليصل إلى ما يريد، إلى هذا القول ملгиًا الفوارق الزمنية بحيث انه ساوي بين اجتهد المحدثين من أهل هذا العصر، واجتهدات الأقدمين الذين عاشوا قبل قرون عدّة. وأنه ساوي في هذا «القدر المشترك» بين لغات يتسم كل منها بخصوصية تبعده عن غيره من اللغات. إلا ترى ان ما اجتهد فيه «تشومسكي» هو اجتهد خاص، واننا نجد في اللغويين المعينين بما يُدعى «اللغات الهندية الأوروبيّة» من يرد عليه أقواله «وهذا يعفيك من أن تذهب إلى لغوين آخرين من الباحثين في جموعات لغوية أخرى»^(٢).

وهل لي أن أسأل المؤلف الفاضل عن مدى تأثر الباحثين الآخرين بأراء تشومسكي، وهل أدّت اجتهداته إلى أن ترك شيئاً من أثر في الكتب التعليمية؟ وقد أفصح المؤلف عن رأيه في قبوله هذا النهج الحديث الذي نادى به هذا العالم الأمريكي فقال:

«ومبدأ القول بالمشترك «Universals» بين لغات البشر أن الناس جميعاً يتفقون في أنهم، على اختلاف لغاتهم، يمكن لهم خلال بعض سنوات من التعرّض لها في محيط الاتّساب، أن يميزوا نظاماً مجرداً يصدرون عنه في استعمال اللغة استعمالاً خلاّقاً متوجّداً لا ينحصر؛ إذ يستطيع كل واحدٍ من أبناء اللغة، كل لغة، أن يتلقّى في الموقف المناسب، على وجه الفهم، ما لا ينحصر من جمل جديدة لم يكن سمعها من قبل. كما يستطيع أن يصوغ في الموقف المناسب، ما لا ينحصر من جمل جديدة لم يكن قالها أو سمعها أو وقف عليها من قبل»^(٣)

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر على سبيل المثال ما كتبه اللغوي الفرنسي Claude Hagège في الرد على تشومسكي، وكتابه «مقدمة إلى النحو التوليدي» وقد سبق أن أشرنا إليه.

(٣) نظرية النحو العربي ص ١٢.

أقول: هذا كلّه مَا جاء به تشوسمسكي، وكان المؤلّف قد قبله ووُجد ما يؤيّده في العربية، وإن للمعرب في العربية، جرياً على هذه المقوله التي اعتمدها المؤلّف، طاقة في بناء ما لا حصر له من الجمل لأداء معنى أراده المعرب. ولو ان المؤلّف أدرك أن «التقديم والتأخير» يندرج في حسن «النظم» الذي اختاره عبد القاهر الجرجاني مادة كتابه المشهور «دلائل الإعجاز»، وأن حسن «النظم» يخدم خصوصية المعنى، لكنّ للمؤلّف أن يتحفظ في قبول مقوله العالم الأميركي وطرحها بقضائها وقضيضتها على العربية^(١).

أقول أيضًا: إن التهليل لهذه المقوله الأجنبية وسواءها من لدن الدارسين العرب يتّأق من انبهارهم بما جاء به الغربيون من الفوائد العلمية الكثيرة، ولو أنهم تحفظوا في انبهارهم هذا وأدرکوا ان للغات العالم خصوصيات ترك أثراً في هذه اللغة دون تلك مع علمنا ان القدر المشترك لا بدّ أن يظهر في ظواهر محدودة.

وراح المؤلّف يعرض «للخاصّيات المشتركة التي تجسّد عناصر الاتفاق وأصول التوحّد»^(٢) مشيراً لما ورد من هذا عند ديكارت والتحويين العقلاتين الفرنسيين من مدرسة بور روئال...

وقال: «والأبحاث اللغوية والفلسفية في هذا التقليد - عندهم - مدينة للنحو المعياري، والعقائد الرياضية لعصر التنوير»^(٣).

وقد استقرَّ النظر لدى المؤلّف إلى ما أورده تشوسمسكي فراح يبحث عنه

(١) انظر الفصول الكثيرة التي وردت في «دلائل الإعجاز» في «باب النظم».

(٢) نظرية النحو العربي ص ١٢ وهذا مستفاد من: Chomsky: Cartesian Linguistics Har-tmann and Stork: Dictionary of Language and Linguistics, تشومسكي والثورة اللغوية، الفكر العربي، العددان ٨ - ٩ ص ١٣٥ وزكريا ابراهيم: مشكلة البيئة ص ٧٥.

(٣) نظرية النحو العربي ص ١٣.

لدى المبرد وابن الخباز والفارابي، وكأنه قد أصابه على رأيه فأثبتت في حاشيته من
كلام هؤلاء ما خُيِّلَ إليه أنه يوافق ما جاء به تشوسمسكي.

أقول: إن القاريء ليحس ان المؤلف الدكتور نهاد الموسى قد ذهب في
تقويم ما جاء به أولئك الدارسون العرب القدماء لأنهم وافقوا ما جاء
تشوسمسكي كما خُيِّلَ إليه أنهم وافقوه... .

وقد أورد المؤلف قول المبرد في أول «المقتضب» وهو: «فالكلام كله: اسم
و فعل وحرف جاء لمعنى، لا يخلو الكلام - عربياً كان أو أعمجياً - من هذه
الثلاثة».

وقول ابن الخباز في «شرح شذور الذهب» ص ١٤: «ولا يختص انحصار
الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب، لأن الدليل الذي دلَّ على الانحصار في
الثلاثي عقلي، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات».

وأتنا ما أورده المؤلف من كلام للفارابي فقد كان تلخيصاً لما ورد في البابين
اللذين عقدهما لعلم اللسان وعلم المنطق في كتابه «إحصاء العلوم» وقال في هذا
التلخيص: وبshire محتوى الباب الأول الذي عقده لعلم اللسان أن يكون
تصوراً موازياً في جملة عناصره لعلم اللغة بمفهومه الحديث إن لم يكن منطلقاً من
منطلقاته. وانظر: عبد الرحمن الحاج صالح: اللسانيات ١٩٧١، المجلد
الأول، الجزء الأول ص ٥٤، ٥٧ وما حوطها. لكننا نقتصر في هذه المعالجة على
«النحو» ولا نسع فيها إلى المدى الأوسع «علم اللغة». ونتوقف هنا على ما يرد
في تضاعيف البابين المشار إليهما من «إحصاء العلوم»، وذلك مثل تقريراته عن
«ما وقع في علم النحو من أشياء مشتركة لألفاظ الأمم كلها» و«الألفاظ الدالة
في لسان كل أمة» و«علم اللسان عند كل أمة» وإن النحو يعطي قوانين تخص
اللفاظ أمة ما، ويأخذ ما هو مشترك لها ولغيرها... «وعلم النحو في كل
لسان». انظر إحصاء العلوم ص ٥٨، ٧٦، ٧٧، واللسانيات ١٩٧٦ المجلد
الأول، الجزء الأول ص ٥٢ وما بعدها وخاصة ص ٥٨ وحاشية ٧٤ منها.

أقول: ان هذا الذي أفضض فيه المؤلف من معانٍ كلام الفارابي على صحته وصدقه، ومعرفة قوانين النحو وما تقتضيه من إصابة المعنى، لا يمكن أن يكون مادة تؤيد ما ذهب إليه العالم الأمريكي.

ثم إن أجزاء الكلام التي هي الاسم والفعل والحرف، وهي ثلاثة ليست لدى كل الأمم، لأنها في الأغريقيّة تتجاوز هذه العدة الثلاثية، وهي سبعة. وإذا كان من وجود مشترك نقف عليه فيأغلب اللغات فليس لنا أن ننخدع منه مادة تعين على تقرير هذه الآراء الحديثة من نحونا القديم الذي ما زال مادة الدرس النحواني الحديث.

وقال المؤلف أيضًا: ^(١) « ومن مسوغات هذا البحث، فيما ترائي لي، ان الناظر في اللغة من حيث هي ظاهرة انسانية تشخص في عينة دالة من أمثلتها، خلال بعض سنوات من سنواته الأولى، ذلك ان ابن اللغة - لا شك - يستخلص لنفسه نظام لغته، يميز حدود الوحدات اللغوية فيها - على مستوى البنية الصرفية، ولا يخلط خلط مَن تلتبس عليه الحدود، ويميز دلالات الألفاظ ووجوه استعمالها، ويميز أصول تركيب الجمل فلا يرتكب جملة إلا أن تكون مقبولة لدى سائر أبناء اللغة . . . ».

أقول: هذا الذي ذكره المؤلف مما دعاه «مسوغات البحث» يفسد عليه ما أراد أن يصل إليه من تقرير النحو العربي من نظر المنهج الحديث، وهو منهج تشومسكي وحده، وذلك لأن المؤلف اعترف ان المُعَرب من العرب يميز بين ما هو مقبول، وما هو مرفوض في العربية من الجمل.

ثم قال: ^(٢) « ان قدرًا من ذلك - في افتراضي - ينبغي أن يكون من حظ الباحث في اللغة، ولعله يستوي في هذا القدر أن يكون الباحث من أبناء

(١) نظرية النحو العربي ص ١٤ .

(٢) المصدر السابق ص ١٥ .

اللغة، وأن يكون من صرفوا همهم وطاقتهم إلى النظر فيها من أبناء غيرها. فإذا كان لابن اللغة فضل على غيره من هذه الجهة في أنه يستطيع أن يتکئ على «حسنه» في كثير من صور التقدير، فإن لغير ابن اللغة حدساً آخر من لغته، وهي لغة إنسانية يجمعها بكل لغة أخرى قدر مشترك. وفضلاً في أنه ينظر في لغة غيره من خارج دائرة الإلَفِ، ومن بُعد كافٍ بهـ لـ رؤـةـ أـوضـحـ».

أقول: كأن المؤلف فيها ذكره لم يكن موفقاً، فقد رجع إلى خصوصية تتصف بها اللغة بين اللغات الأخرى تجعل «المشتراك» بين اللغات ليس بشيء ذلك أنه يتميّز في بعض المسائل العامة التي قد تهتدي إليها العقول في مختلف الأمم. وقد لمح هذا غير المؤلف من المعينين بالدرس النحوـيـ الحديث^(۱) فوقفوا على ما هو أصل، وما هو فرع كالتنذير والتأنيث، والتنكير والتعريف.

ويُقرَ المؤلف إلى أن الذهاب في هذا الجديد، وتقريره مما لدينا من علم نحوـيـ شيءـ منـ مـغـامـرـةـ ذلكـ انـ الـبـحـثـ اللـغـوـيـ فـيـ الغـرـبـ «ـمـتـسـارـعـ كـأـنـاـ يـتـوالـدـ مـنـ مـتـوـالـيـاتـ»ـ ويـقـولـ: «ـانـ الـبـحـثـ اللـغـوـيـ .ـ.ـ لاـ يـتـلـبـثـ وـلـاـ يـتـرـوـىـ،ـ وـالـبـاحـثـ هـنـاكـ يـبـدـأـ أوـ يـكـادـ يـبـدـأـ مـنـ حـيـثـ هـوـ أوـ مـنـ حـيـثـ أـسـاتـذـهـ الـذـيـنـ لـأـبـسـهـمـ حـسـبـ،ـ وـقـلـ أـنـ يـتـوـقـفـ الـمـشـتـغـلـوـنـ بـالـنـظـرـيـةـ الـلـغـوـيـةـ إـلـىـ الـأـعـمـالـ الـمـتـقـادـمـةـ مـلـنـ سـيـقـوـهـمـ حـتـىـ فـيـ «ـالـتـقـلـيدـ»ـ الـغـرـبـيـ،ـ بـلـهـ أـنـ يـلـتـفـتـوـاـ إـلـىـ أـعـمـالـ خـلـتـ فـيـ أـمـمـ أـخـرىـ،ـ إـلـاـ أـنـ تـكـوـنـ اـنـطـبـاعـاتـ غـامـضـةـ لـاـ يـصـدـرـوـنـ عـنـهـ صـدـورـاـ وـاضـحـاـ مـحـدـداـ جـاذـباـ»^(۲).

أقول: وهذا يثبت أن المؤلف قد اتضحت له الرؤية مدركاً صعوبة ما أخذ نفسه فيه، وأن الجديد ليس نموذجاً يصلح لغير أصحاب الجديد الذين بنوا عليهم على لغة غربية معينة أو لغات غربية أخرى.

(۱) ومن هذا كتاب الدكتور عبد الراجحي الذي تحدثنا عنه في أول هذا الكتاب.

(۲) نظرية النحو العربي ص ۱۵.

وهو يشير إلى نظرية النحو التحويلي، ويتبين أن بينها وبين بعض الأنماط اللغوية التقليدية وجوه اتفاق، فيتوقف صاحب النظرية إلى هذه المسألة حاولاً تعقبها باقتضاب من غير أن يقرر أنه صدر عن تلك الأقطار عارفاً بها. وهكذا يظهر البحث النحوي - غير حق - كأنما هو ابتداء نشط من نقطة الصفر، ونظرات إلى الوراء تستمدّ تعصيدها من الماضي أو تعلن عن مطلب الانسجام معه»^(١).

أقول: إذا كان هذا هو سبيل الباحث من الغربيين المكتفي بما هو مضطرب فيه، لا ينظر إلى ما عند الباحثين لدى الأمم الأخرى، ولا يفيد منها كما أنه لا ينظر إلى العلم القديم الذي اجتهد فيه الباحثون الغربيون في لغة هذا الباحث الجديد، أقول: إذا كان هذا هو الذي يضطرب فيه الدرس الحديث، فكيف يبني المؤلف وتفر آخر من الدارسين العرب فيستعيرون هذا الجديد ويهملون له محاولين أن يرموه على نحو الخليل وسيبوبيه، كأنما هو إكسير سحري يحلّ مغاليق العلم في كل مكان!!

وقد أدرك المؤلف صعوبة الطريق فقال:

«وهذه الحال تشير إلى أن البحث اللغوي يتكرر كثيراً من أنظاره اتفاقاً، في حركة عكسية أو دائيرية، إذ لا بدّاً من حيث انتهى الآخرون فيكون جهودنا استدراكاً وتكملاً، بل بدأاً من النقطة الضيقة الحرجة مزهوبين بموقتنا وموقع اللحظة التي نعيش ثم نتبين أننا لم نكن سابقين سبقاً مطلقاً، وإن البحث اللغوي لم يبدأ بنا، وأن كثيراً من أنظارنا قد تقدّمنا إليها قوم آخرون»^(٢).

(١) نظرية النحو العربي ص ١٥ - ١٦.

(٢) المصدر السابق. وقد أشار المؤلف في هامشه إلى حلقة الدراسات اللغوية في جامعة نيويورك ١٩٧٦ وحلقة الدراسات اللغوية في جامعة هواي ١٩٧٧ اللتين عولج فيها استعمالات المفردات في مجال دلالي محدد. وأشار إلى أنه لفت انتظار هؤلاء الدارسين الغربيين إلى ما عند العرب في علم الدلالة، وأنهم ادركوا ما عرف بمعاجم المعاني كالمخصص لابن سيده وغيره، وأشار إلى أنهم يجهلون هذا، وقد دهشوا لما سمعوا.

ثم عرض المؤلف لما عند الغربيين من «علم اللغة» وإدراكمهم لما هو نارئي في هذا الخصوص، وما شاركت فيه الأمم الأخرى كالصينيين والهنود والعرب... .

ثم يقول المؤلف: «ان هذا المعنى واستشعار الغربيين إيه يعني للبيان عن أنظار النحويين العرب مكاناً طبيعياً في سياق البحث اللغوي في العالم. ويصبح لذوالي سيبويه، وعامتى ابن الأبارى وابن هشام وأضرابهم موقع مقرر ومنزلة جليلة، بين القبّعات الغربية، على وجه التقدّم والسبق والتأثير، أو على وجه الموازاة والتقابل... .»^(١).

أقول: كان المؤلف وغيره من الدارسين المدفوعين بهذا الدأب معنيون أن يلحقوا سيبويه بهذا الركب الجديد، وأنّ لهم أن يدركوا هذا ملغين بسعفهم هذا أن الدافع الذي حفز الخليل وسيبوه ومن سبقهما من العلماء العرب كان خدمة لغة القرآن وإثبات إعجازها، وأنّها غير لغة العرب في أدبهم في تلك الأحقيات في هذا الخصوص دون غيره.

ويدخل المؤلف في مادة «كتابه» ليعطي حجم ما دعاه «نظريّة النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث» فيقول: «و واضح أن في عنوان البحث تجوزاً كبيراً، فالامر في هذا البحث لا يعدو المقابلة بين «أنظار» و«اتجاهات» و«ملاحظ» و«معالجات» تهدى إليها النحاة العرب، وهي في الوقت نفسه مما أخذ به غيرهم في التقليد الغربي سواء أكان ذلك على وجه التوارد الذي يقع بالضرورة أو على وجه التأثر المحقق بالتاريخ الصحيح»^(٢).

أقول: كان المؤلف أدرك أن عنوان بحثه ثوب فضفاض فبدأ مستدركاً متحرزاً، وهذه حسنة من الحسنات، ولكنه مع ذلك رأى أن بين ما يقوله

(١) المصدر السابق ص ١٨.

(٢) المصدر السابق ص ١٨.

المحدثون الغربيون وما قاله النحاة العرب نوع من اتفاق، ولكننا سنرى ان هذا الاتفاق شيء تخيله الدارسون الجدد من العرب فأعطوه حججاً غير صحيح.

وأضاف: «وهكذا فإن نظرية النحو العربي هنا صورة مستكثنة مقدّرة تؤمن إليها بعض ملائعها. وليس من قصد هذا البحث أن يقيّم تلك الصورة على سبيل التاريخ بالمعنى المتعارف، كما أن البحث لا يستغرق على وجه العرض التاريخي الشامل المتسلسل مناهج النظر اللغوي الحديث، إنما يتوقف إلى بعض ملاحظاتها الرئيسية، واتجاهاتها، ومناحي تفطّنها في سير أغوار الظاهره النحوية وتقلّب النظر في وجهها»^(١).

أقول: والمُؤلف في هذه «المقدمات والمسوغات» يتحرّز مما فيه فيعلن أنه شيء لا يدخل في المسائل الأهمّات، بل هو يعرض لمسائل هي ملاحظات واتجاهات لمعرفة الظاهرة النحوية. وهو يقول: «انه يمكن أن توضّح كثيراً من المسائل التي تبدو تاريخية محضة بتصورات حديثة نجمت بعدها. ولعل هذه الوجهة - التي قد تستتر في البحث - ضرورية على نحو أو آخر، ذلك أنه ليس في وسع من يتصدى للظواهر التاريخية أن ينفك عن تكوينه الذاتي ومنطلقات عصره، ومقومات نظرته إلى الأمور، ويشبه أن يكون أمراً لازماً لكتابه التاريخ على نحو ما»^(٢).

أقول: لقد أدرك المؤلف ان وضع ما هو حديث معاصر بجانب ما هو قديم ليس من العلم، ولكنه تخلص إلى ان ذلك لا بد منه، وإن الباحث مغلوب على أمره فهو متاثر بما يدور في عصره. غير ان هذا لا يقبل في مسائل العلم التي لها مادتها وظواهرها في كل زمان.

ثم أضاف: «ويظل هذا البحث - على كل حال - مقايسة جدلية، وليس بمقابلة تاريخية إلا بقدر ما تهمني له الملاحظة المتقدمة»^(٣).

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق ص ١٨ - ١٩.

(٣) المصدر السابق ص ١٩.

ثم تحول إلى مسألة جوهرية تتصل بُلْت الموضوع فقال: «فحين ظهرت نظرية النحو التحويلي التفريعي»، واستوت على يدي العالم اللغوي الأمريكي تشومسكي في مطالع النصف الثاني من هذا القرن فملاط الدنيا وشغلت الناس، وظفرت بمنزلة متميزة فدّة بين مناهج النظر اللغوي في العالم قديماً وحديثاً... أصبحت كل نظرية لغوية أخرى تحاول أن تحدد موقعها وفقاً لدرجة علاقتها بانظار تشومسكي في مسائل باعيبها»^(١).

أقول: أراد بـ«النحو التحويلي التفريعي»، ما اصطلاح عليه عبد الرحمن الحاج صالح في مجلة اللسانيات يقابل به: Transformational Generative (Grammar)، وهذا هو المشهور بـ«النحو التوليدية التحويلي».

وكان المؤلف محظى بهذا النحو الذي وصفه بقوله «ملاً الدنيا وشغل الناس»، وليس الأمر على هذه الحال فقد تصدّى لتشومسكي نفر ردوا عليه ما أقره وأخذ به.

والمؤلف يشعر بالخرج في أخذه لمصطلحات جديدة ترمي على «مفهومات قديمة عبرت عنها مصطلحات خاصة» وهي ما أنجزه النحاة العرب.

ثم عرض المؤلف لما كان من عمل بانيي (Panini) الهندي في نحو السنسكريتية، ثم خلف من بعده من ذهب إلى «النحو الوصفي» الذي رأى فيه تشومسكي بعضاً من النحو التحويلي، معتمداً على ما ورد في مصنفات هذا العالم الأمريكي. وأشار إلى أن النحو عرفه الناس منذ أقدم العصور في كلامهم، ثم جاءت الكتب النحوية تصف قواعد الكلام وحدوده.

أقول: ليس من العلم أن نشقى هذا الشقاء فنسعى في إيجاد شيء تخيل أنه يقوى آراء النحاة العرب الأقدمين ويستندها، وهو كائن في هذا الجديد الذي يأتينا من بلدان العالم المتقدم في أمريكا وأوروبا. ثم إن الغربيين أنفسهم

(١) المصدر السابق.

لا يرضون بصنعة الباحثين العرب الجدد في عصرنا، وهم لا يصنعون نظير هذا فيستحضرون علمهم اللغوي القديم بازاء ما وصلوا إليه في هذا العصر. وهم لا يشعرون شعور أصحابنا العرب أن القديم محتاج لتقديمه إلى هذا النظر الجديد.

ثم نأتي إلى ما هو الفصل الأول، وهو «أصول من البنوية»^(١)، وقد وسمه برقم (١) وتكلم على «البنوية»^(٢) في الغرب، وفي الدراسات العربية الحديثة. ثم عرض «للتحليل إلى المؤلفات المباشرة»^(٣). ولنعرض لشيء من تطبيقات المؤلف، قال:

إذا قلت: انتظري عند باب المتحف الجديد، احتملت الجملة معنين:

أن يكون «الجديد» صفة لـ «باب...» وإذاً يكون المعنى: الباب الجديد للمتحف، وأن يكون «الجديد» صفة لـ «المتحف»، وإذاً يكون المعنى: باب للمتحف الجديد.

إذا أردنا المعنى الأول جئنا بهيئة النظم على هذه الصورة:
انتظري عند باب المتحف / الجديد.

وإذا أردنا المعنى الثاني جئنا بهيئة النظم على هذا النحو:
انتظري عند باب / المتحف الجديد.

أقول: كان المؤلف لم يدرك هذه الخصوصيات إذ قال:

«واضح أن حركات الإعراب وغيرها من القرائن لا تسعف هنا في نفي

(١) المصدر السابق ص ٢٧.

(٢) أقول: بني المعاصرون مصطلح «البنوية» وأخذوه بطريقة النسب إلى «بنية»، وفي هذا إهمال لقواعد النسب، فالصواب هو «البنوية» كما تنسّب إلى «لحية»، فنقول: لحوي.

(٣) المصدر السابق ص ٢٩.

اللبس، ذلك ان «باب» و«المتحف» كلّيهما وردا مجرورين. ولو اختلفت حركة إعرابهما، مثلاً، لتعيّنت الصفة لأحدهما وفقاً لحركة الإعراب»^(١).

أقول: إن حركات الإعراب، والقرائن الأخرى تسعف في نفي اللبس، ومن هنا كان التقبّل للمعنى معتمداً على السامع ان كان من أهل العلم أو من غير هؤلاء، وذلك لأننا - نحن العرب - غارس لغة تكاد تكون أجنبية غريبة عنا، نتعلّمها ونشقى في تعلّمها ذلك أنها ليست مَّا ندرج فيه من ألسنا الدارجة.

وعضي المؤلف في إيراد الجمل التي يخضعها للتحليل ويأتي بما ورد في مصنفات للغربيين عن النحو العربي، وهي في الأصل رسائل للدكتوراه ومن هؤلاء ميخائيل كarter Michael Carter، وأولrike موزل Mosel.

ثم يأتي إلى مادة أخرى دعاها «التوزيع»^(٢) فقال: «والتوزيع منهج في التحليل اللغوي اخذه مدرسة بلومفيلد، أو مدرسة «بيل»، وهذه إحدى مدارس النظر اللغوي في أمريكا. انتظمها ظل السلوكية في علم النفس، وهي متأثرة بالإيجابية «positivism»، واستبعدت عنصر «المعنى» عند التحليل، واعتبرت المعاني موضوعاً لدراسة علماء النفس... وعولت هذه المدرسة في مقياسها أن يكون موضوعياً آلياً. وكان محور اهتمامها «توزيع» الوحدات اللغوية تتحّنه بطريقة «الاستبدال».

وتمثل هذه الطريقة في استبدال وحدة لغوية بأخرى في تعين القسم الذي تتنسب إليه من أقسام الكلام. ووفقاً لذلك فان «الرجل» و«البرنامج» يتسبّبان إلى «الاسم» من وجهة أنها يُستويان في أنها يمكن أن يقعوا موقعاً واحداً كما في:

(١) المصدر السابق ص ٣٠.

(٢) المصدر السابق ص ٣٠.

ذلك } الرجل خَبَّ ظَهِيَّ .
} البرنامج

أقول: وأيّ شيء يفسده الدرس للنحو العربي من هذا النظر العلمي الذي يتخذ السلوك الانساني مستنداً له؟ غير ان المؤلف الحق بهذا شيئاً يتصل بالنحو العربي فقال:

«وقد وقف النحويون العرب على هذا المبدأ في حقيقته [أي مبدأ الاستبدال واعتبار الموقع يعرض بالضرورة عند طلب التعريف النحوي]. وذلك في غير وجه، فمنه أنهم أخذوا في تمييز أقسام الكلمة، ومعروف أن الاسم عندهم يتبع بدخول «أ» التعريف عليه، أو بوقوعه بعد «أ»، كما يتبع بدخول «يا» ودخول حرف الجر... . ومعروف ان الفعل عندهم يتبع بدخول «قد» ودخول «لم» وهكذا يكون «الرجل» و«البرنامج» ينتسبان إلى «الاسم» عند التصنيف لدخول «أ» عليهما... .^(١)».

أقول: وكلام المؤلف هذا هو ترجمة لكلام كارتر في كتابه عن سيبويه Carter: An Arab Grammarian of the Eighth Century, P. 153, 154 وبحسب ما ورد في الكتاب ان سيبويه تنبأ إلى مبدأ الاستبدال.

وعاد المؤلف إلى النحاة العرب ليربط بين ما قالوا وما ورد لدى الغربيين فقال:

«وقد ذهب النحويون في هذا السياق إلى الربط بين الاختصاص والعمل، وجعلوا من شرط الحروف التي تعمل أن تكون مختصة^(٢). فالتي

(١) المصدر السابق ص ٣٩.

(٢) أقول قوفهم: إن شرط العمل في الحروف أن تكون مخصصة هو قول البصريين، وهذا لا يشترطه النحاة الكوفيون ولذلك كانت «لام التعليل» ناصبة، وهي غير مخصصة، تدخل على الاسم والفعل، ومثلها «حق» ومواد أخرى، فهل تبطل أقوال المؤلف بحسب رأي الكوفيين في جعله الاختصاص مادة شبه بين النظر القديم والنظر الحديث... .

تختص بالأفعال مثل «لم» و«لن» و«ما» تعمل فيها، والتي تختص بالأسماء كأحرف الجر تعمل فيها، فيما لا يختص كاللواء والفاء فلا يعمل.

ان أبرز ما يعنيها هنا هو أنهم لحظوا تلازماً ثابتاً بين الأسماء وبعض الحروف (يعنى وقوع الأسماء بعد تلك الحروف أو دخول تلك الحروف على الأسماء حسب)، كما لحظوا تلازماً ثابتاً بين الأفعال وحروف أخرى مخصوصة. وهكذا يصبح قوله إن «على»، مثلاً، مختصة، موازياً لقول أتباع مدرسة «ييل» إن «المعلم» و«الكتاب» يتسببان إلى الاسمية في: على المعلم أعتمد، على الكتاب أعتمد^(١).

أقول: ان سعي المؤلف ومثله أصحابه الذين أخذوا بهذا النظر إلى الغربي، وشقاءهم في إيجاد شيء يتفق - كما خَيَّل لهم - هو والنحو العربي القديم حمل الضيم عليهم، ذلك أنهم راحوا يتسبّبون بأقل المواد وأبعدوها عن أن تدخل في باب النحو المقارن ليثبتوا ان النحو الغربي ذو أصلة، وبذلك يقوّمون النحو القديم على غراره، والمعيار ذو الأصلة هو النظر الغربي. ومن هنا كان عبد القاهر الجرجاني عظيماً لأن ما أتق به في باب «النظم» وافق شيئاً - كما خَيَّل إليهم - لدى تشومسكي.

وإذا أدركنا هذا أدركنا معه ان التشابه بين الحروف المختصة، ونسبة «المعلم» و«الكتاب» إلى الاسمية تشابه لا وجود له إلا في تصور أصحابنا الذين لا يكفيهم أن يقتصروا في درسهم لمادة قدية عليها يتخدون كما ت ملي عليهم وسائل درسهم وبحثهم.

ويضي المؤلف مدفوعاً بقناعة أحكمها الخيال فيقول:

«بل ان ابن السراج قد بسط في «الأصول» تحت عنوان «موقع الحروف»

(١) المصدر السابق ص ٤٠.

ما يشبه أن يكون مادةً وبياناً يقدم لبرنامج «الكومبيوتر» للترجمة الآلية. فهو يعنى في ذلك الفصل على هذا النحو^(١).

أقول: ولنستمع إلى ابن السراج يحدثنا عن علمه الذي رأى فيه المؤلف الدكتور نهاد الموسى برنامجاً للكومبيوتر، قال ابن السراج:

«واعلم أن الحرف لا يخلو من ثمانية «مواضع». إما أن يدخل على الاسم وحده مثل «الرجل» أو الفعل وحده مثل «سوف»، أو ليربط اسمه باسم، «جاءني زيد وعمرو»، أو فعلاً بفعل، أو فعلاً باسم، أو على كلام تام، أو ليربط جملة بجملة، أو يكون زائداً، أما دخوله على الاسم وحده فتحو لام التعريف، قلت: الرجل والغلام، فاللام أحدث معنى التعريف، وقد كان رجل وغلام نكرين، أما دخوله على الفعل فتحو سوف والسين إذا قلت: سيفعل أو سوف يفعل، فالسين وسوف بهما صار الفعل لما يستقبل دون الحاضر، وقد بياننا هذا، وأما ربطه الفعل بالفعل نحو قوله: قام وقعد، وأكل وشرب. وأما ربطه الاسم بالفعل فتحو: مررت بزيد، ومضيت إلى عمرو. وأما دخوله على الكلام التام والجمل فتحو قوله: أعمرو أخيك، وما قام زيد، إلا ترى أن الألف دخلت على قوله «عمرو أخيك» وكان خبراً فصيّره استخبرأ، و«ما» دخلت على «قام زيد»، وهو كلام تام موجب، فصار بدخولها نفيأ. وأما ربطه جملة بجملة فتحو قوله: إن يقم زيد يقعد عمرو، وكان أصل الكلام، يقوم زيد، يقعد عمرو، فيقوم زيد، ليس متصلة بـ يقعد عمرو، ولا منه في شيء، فلما دخلت «إن» جعلت إحدى الجملتين شرطاً، والأخرى جواباً، وأما دخوله زائداً فتحو قوله تعالى: «فبِمَا رَحْمَةِ اللَّهِ هُوَ زَيَّدَ»^(٢)، والزيادة تكون لضروب سنينها في موضعها إن شاء الله^(٣).

(١) المصدر السابق ص ٤٠.

(٢) سورة آل عمران الآية ١٥٩.

(٣) المصدر السابق ص ٤٠ - ٤١ وانظر أصول النحو لابن السراج ٤٤/١ - ٤٥.

قال المؤلف: «والسياقان مختلفان وملابساتها الخارجية الظاهرة كذلك. ولكن مضمون الملاحظة بينها متطابق أو هو متقارب إلى حد التطابق في «نهاية التحليل» وصفوته بلا افتعال أو إبعاد في التأويل».

أقول: أقرَّ المؤلف أنَّ السياقين مختلفان، ولكنه استدرك فقال: مضمون الملاحظة متطابق أو... .

وهو مسوق بهذا إلى أن يوجد لوناً من التشابه بل التطابق، وإنِّي لمتأكد أن يكون الكثير من هذه المسائل الثانوية موجودة في أغلب اللغات، وذلك أنَّ الأصل فيها يدلُّ على شيءٍ فيزيد له ما يجعله إلى منفي بعد أن كان مثبتاً، ويحوّله إلى استفهام بعد أن كان خبراً.

وعضي المؤلف في ايراد المسائل النحوية التي تتحول إلى شيء آخر بزيادة تسبيقها أو بحكم موقعها فيقول:

«ولحظ النحويون العرب هذا المبدأ في سياق استدلالهم على كثير من المسائل، ومن ذلك أنَّ البصريين جعلوا عامل الرفع في الفعل المضارع قيامه مقام الاسم^(١)، أو حلوله محله^(٢). وحين لم يستقم القول بهذا الضرب من العامل «الخلول محل الاسم»، عند بعضهم، فاتهم نقضوه بمبدأ التوزيع أو ملحوظ «الموقع» نفسه. وهذا ما يعنيها، قال ابن هشام: «رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم، وفاما للفراء، لا حلوله محل الاسم خلافاً للبصريين، لانتفاذه بنحو: هلا تفعل يريد أن الاسم لا محلَّ هذا المحلَّ، إذ لا يقع بعد أدوات التحضيض»^(٣).

وعضي المؤلف في ايراد أقوال للغويين المتقدمين كسيبويه، وهو يقرَّ اجتهداد ميخائيل كارتر الامريكي في تأويل كلام سيبويه ورده إلى السلوك الاجتماعي،

(١) أسرار العربية لابن الأنباري ص ٢٨ - ٦٦.

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك ١٦٢/٣.

(٣) أسرار العربية ص ٢٠٧ - ٢١١.

ويخلص المؤلف إلى أن سيبويه كان يعالج موضوعه على أنه «طريقة العرب في كلامهم»^(١).

أقول: لسنا في حاجة إلى قبول رأي مجتهد أعمامي في «كتاب سيبويه» وفي طوق الدارس للعربية المختص أن يفهم من كلام سيبويه ما يريد من «طريقة العرب في كلامهم».

ويتحول المؤلف إلى «ج» «المعلم وغير المعلم». والمؤلف يميل إلى وضع القاريء في موضع المفاجأة في اختياره مصطلحه. لقد أراد بـ«المعلم» ذا العلامة و«غير المعلم» هو العاري عنها، فالفرد غير معلم، ولكن المثنى معلم لوجود علامة التثنية.

والمؤلف يفيد من قول النهاة أن التأنيث فرع التذكير، ولذلك احتاج إلى علامة. وقد جعلوا ما خلا من العلامة الأصل، وهذا يقابل البنية العميقية لدى الباحثين الجدد المتأثرين بالنظر الجديد.

ويفاجئنا المؤلف بمصطلح غريب آخر هو «الخانية»^(٢) ويقول: «ويقوم هذا المنهج على ضبط العلاقة بين الوظيفة النحوية، وهي تمثل في العادة خانة، أو موقعاً يكون ثابتاً ويكون متغيراً. وبين مفردات الباب التي يمكن أن تختلي تلك الخانة أو أن تقع ذلك الموقع، وينبني هذا المنهج على اعتبار الأمرين مجتمعين».

أما الوظيفة النحوية فهي خانة أو موضع مخصوص في التركيب يتعين به

(١) نظرية النحو العربي ص ٤٤.

(٢) قلت إن المؤلف يفاجئ القاريء بما هو غريب، فالخانية كلمة أخذت من العامية، وهي من «الخانة» مؤنث «خان»، والتأنيث لإفاده التصغير. وـ«الخان» كلمة أعمامية ما زالت في الألسن الدارجة، وهو منزل كبير للناس والبضائع، وقد عربها العرب فقالوا «الخان» وـ«الخانة» للبيت الذي يأوي إليه طالب الخمرة ليحتسيها أو يشربها. وـ«الخانة» عند عوام العراقيين هي ما ندعوه الآن «الجدول» كجدول الأعمال ونحو ذلك.

دور كل مفردة بإزاء المفردات الأخرى في ذلك التركيب. وذلك الموضع متعين على وجه الثبوت عادة، إلا في اللغات المغربية فهو متعين على المرونة والتغير^(١).

و «الخانية» لدى المؤلف منهج شأنه شأن مدرسة بلومفيلد في النظر إلى اللغة على أنها مظهر من مظاهر السلوك الإنساني^(٢).

أقول: وهل لي بعد هذا أن أقول وافق المؤلف وغيره في هذا الشبه المزعوم؟

وعرض المؤلف «الأصول من نظرية التحويل والتفرع» جاء فيه ما أخذته تشومسكي على البنويين فقال المؤلف:

«وتلتقي جلّ منطلقات نظرية تشومسكي، نظرية التحويل والتفرع، في اعتراضاتها على البنوية من الجهات التي وجدت أن البنوية تختلف فيها عن تفسير صور أساسية من الظاهرة اللغوية، مع الأصول التي رسمها ابن هشام في «المغني» للتحليل النحووي، وساقها في هيئة «جهات يدخل الاعتراض على المُعَرب من جهةِها»، وكان المُعَرب عند ابن هشام هو البنوي عند التحويليين عن ذلك آتٍ في موضعه تفصيلاً»^(٣).

أقول: والمُؤلف في هذا يحيل القارئ إلى كلام له سيأتي في الكتاب وسمه بـ «البراني - والجوانبي - المستوى الدلالي». وسنقول فيه ما يجب. وهو هنا يعترض على «البنوية» ويصفها بـ «التخلُّف» وهذا الموقف مما تابع فيه عبد الرحمن الحاج صالح^(٤) الذي وقف من النظر الغربي غير ما وقف الدارسون المشارقة ومنهم المؤلف الدكتور نهاد الموسى.

(١) نظرية التحول ص ٤٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق ص ٥٢.

(٤) اللسانيات المجلد الثاني ٥٣/١.

وقال المؤلف: «بل إن بجمل استدراك تشومسكي على البنويين مستشعر في استطلاعات سيبويه في «باب اللفظ للمعنى» من أوائل كتابه. فقد أخذ تشومسكي على البنويين أنهم اقتصرروا على ظاهر اللفظ عند التحليل فضلًّ عنهم أن يفسروا بذلك جملًا لها تركيب خارجي واحد ولكن معانيها مختلفة، وجملًا لها تراكيب خارجية مختلفة ولكنها ذات معنى واحد...»^(١).

ويقول سيبويه في مطالع ذلك الباب «اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنين»^(٢).

أقول: وقد يكون مفيداً أن نرى المؤلف ينظر إلى أن سيبويه قد تفوق على أصحاب النظر الجديد، وليس هذا مهماً، ولا بهم الدارس الجاد أن يكون سيبويه متوفقاً أو أنه أتقى بشيء وافق رأي المحدثين الغربيين. والمهم أن يبقى سيبويه في حيزه التاريخي، ويُدرس الجديد مقيداً بعصرنا هذا ونَدَع لأهل العلم من الغربيين مهمة تقويمه ووضعه في موضعه من العلم.

ويعرض المؤلف لـ «مفهوم النحو»^(٣) فيقول:

«يرأون التحويليون في تعريف النحو بين مترادفين: أولهما أن النحو نظام من الأحكام قائم في عقل أهل اللغة، يُكتب في الطفولة المبكرة عادة، ويسخر لوضع أمثلة الكلام المنطقات وفهمها، والثاني: أن النحو نظرية يقيمها اللغوي مقترباً بها وصفاً لسلبية(Competence) المتكلم. وهم يرون أن الذي يعرف لغة معرفة تامة على وجه الاكتساب، شأن أبناء اللغة الذين يكتسبونها اكتساباً وتحقّق فيهم سلبيّة، لا يُعرف، على وجه الوعي المباشر، إلا قليلاً من القواعد

(١) المصدر السابق ص ٥٣ وانظر في الحاشية اعتماد المؤلف على داود عبد في بحثه «التقدير وظاهر اللفظ» المنشور في الفكر العربي، العددان ٨ - ٩ ص ٦ .

(٢) نظرية النحو العربي ص ٥٣ ، وانظر كتاب سيبويه ١٤/١ .

(٣) نظرية النحو العربي ص ٥٣ - ٥٨ .

التي يصدر عنها. أما أكثر القواعد فهو يصدر عنها متتجاوزاً منطقة الوعي عليها أو التصور النظري لها»^(١).

أقول: وهذا مأخذ من كتاب لتشومسكي وهال مثبت في (ص ٥٤ من نظرية النحو العربي). والمؤلف يأتي به مع مراجع أخرى. وقد أثبت في هذه الصفحة أن هذا التعريف يشبه ما قاله ابن جنّي والخليل. ولو أنه عكس الأمر فقال: الخليل وابن جنّي لأصحاب علمًا.

قال المؤلف: «ويشبه ذلك التعريف وهذا الرأي أن يكونا تقريرين عنما يسوق ابن جنّي والخليل [كذا] في تعريف النحو تعريفاً مباشرأً من جهة، وعنما يترجحان فيه من رجع النظر في ذلك الرأي من جهة أخرى.

وذلك أن ابن جنّي يعرف النحو تعريفاً مباشرأً بأنه «انتحاء سُمِّت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالثنية والجمع، والتحقير والتكسير، والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليتحقق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شدّ بعضهم عنها ردّ به إليها»^(٢).

أقول: كان المؤلف استرجع قول ابن جنّي في هذا «الحد»، وراح يبسط كلامه عليه، ثم عاد إلى الخليل، وكان عليه أن يستوفي آراء الخليل ليجد فيها شيئاً مما ذكره ابن جنّي، ويرجع إلى كتاب سيبويه فيرى علم الخليل مبسوطاً لا كما فعل في ايراد شيء للخليل مأخذواً من كتاب «الايضاح» للزجاجي ص ٦٦.

ثم ما هذا العناء والشقاء أن ينظر الباحث في علم المعاصرين ثم يطمع ببصره إلى العلم القديم ليقول إن القدماء ادركتوا هذا، وكأنه يريد أن يمنّع العلماء العرب المتقدمين فضائل اكتشفها هو في نظره إلى علم المعاصرين.

(١) المصدر السابق ص ٥٣.

(٢) نظرية النحو العربي ص ٥٤، (وانظر المخصصات ١/٣٤).

ويخلص المؤلف فيقول: «.... والمفهومان، مفهوم التحويليين، ومفهوم الخليل وابن جني في متنه النظر متوازدان في نسيجهما الأساسي، أن النحو في أصل النظرية الموضوعة عند اللغويين مرادف لنظام السليقة عند أهل اللغة....». بل يلتقي تشومسكي وابن جني في مسألة مما يتشعب عن القول المفصل في هذه القضية، وهي أن ابن اللغة لا يمكن له أن يفيد عن لاواعيه [كذا] الذي يصدر عنه في سليقته. ويقرّر تشومسكي «أن من الواضح أن تقريرات (ابن اللغة) وأراءه حول سلوكه اللغوي وسليقته يمكن أن تكون خاطئة. وهكذا يحاول النحو التفريعي أن يحدد ما الذي يعرفه (المتكلّم ابن اللغة) فعلاً لا ما يمكن أن يُدلي به حول معرفته. أما ابن جني فيدلّ على مضمون هذه الملاحظة ضمناً قارناً إياها بمشكلة المعنى الإصلاحي للألفاظ المستعملة في السؤال، وذلك أنها تأخذ لدى اللغوي معنى خاصاً، ولدى أبناء اللغة معناها المتعارف العام»^(١).

أقول: وما الغرض من وضع المؤلف لكتابه هذا؟ أراد أن يقول إن المنهج الحديث في الغرب في الدرس اللغوي النحوي قد عرفه علماء العرب المتقدمين. إن هذا، إن صح، لا يستدعي هذا العناء وهذه الحماسة.

ثم إن الدرس للنحو العربي لا يقف على هذا التشابه الذي لم يعرض لمسألة أساسية، بل هي شذرات لغوية يصح أن نجدها في لغات عدة غير العربية، فهل يقول الأعلام عامة أن آراء تشومسكي مثلاً عرفتها وادركتها لغاتهم !!

ويعرض المؤلف «للسليقة»^(٢) فيقول:
«ويميز التحويليون، في ملاحظة بسيطة فذة أخرى بين السليقة، وهي

(١) المصدر السابق ص ٥٧.

(٢) المصدر السابق ص ٥٩ - ٦٠.

نظام اللغة الكامن المكتسب عن أبناء اللغة، وبين أمثلة الكلام التي تصدر عنها عل نحو لا ينحصر في مواقف الأداء Performance وهم يندبون أنفسهم إلى تفسير قدرة ابن اللغة على فهم جمل لغته المتجددة غير المتكررة، وقدرته على صياغة الجملة المناسبة التي ليست تكريراً لأية جملة أخرى، وفي كل موقف من مواقف استعماله للغة. وهذا مُشبّه [كذا] بين النحو التحويلي والنحو من وجهة النظر التقليدية فيها يقرّر تشومسكي نفسه، ولكن التقليد عنده هو التقليد الغربي منذ النحو السنسكريتي».

وقد وجد المؤلف فرصة ليحضر ما كان لدى النحاة العرب كما يقرّر هو فيقول:

«غير اننا نستطيع القول ان هذا المبدأ كان أيضاً بعض ما اهتدى إليه النحويون العرب وهم يقلّبون النظر على وجوهه في النحو. لقد كان النحويون - في التقليد العربي أيضاً - يحاولون أن يبلغوا بالنظر في أمثلة الكلام، أو ما لا ينحصر من الصور الجزئية بعبارة ابن هشام، إلى الأصول التي صدر عنها العرب أصحاب السلية الفصحي. ولعل هذا تأويل ما قرّره ابن جني منذ عشرة قرون ونيف في «الخصائص»: أن العرب ارادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحلناه عليها» ويستقيم لنا أن نعدّ عمل ابن الأبياري في كتابه «أسرار العربية» بحثاً عن أصول السلية على نحو مقارب جداً لما يستهدفه التحويليون»^(١).

أقول: وإذا كنا قد وصلنا إلى هذه النتيجة، وهي ادراك النحاة العرب للسلية، فماذا يتربّع على هذا؟

ويطلع علينا المؤلف بعبارة هي «ما ينحصر وما لا ينحصر»^(٢). لقد كانت هذه العبارة أو ما يقرب منها دلالةً ومعنى قد قالها العالم الأمريكي تشومسكي، وهو ينطلق بها ليريد بها مادة تؤيد ما ذهب إليه في النحو

(١) المصدر السابق، وانظر الخصائص ١/٢٣٧.

(٢) المصدر السابق ص ٦٠ - ٦٣.

التوليدية التحويلي. فهذا كان من ذلك لدى أصحابنا الدارسين العرب، ومنهم المؤلف؟

لقد كَدُوا اذهانهم فوصلوا إلى شيء يقرب منها في ظاهر الكلم، وما علموا أو قل أعلقوا دلالة ما ذهب إليه ابن هشام على سبيل المثال.

قال تشومسكي في نظرية التحويل: إن اللغة تقوم على نظام من الأحكام المحدودة يتعين بها تأويل مادة من الجمل وأمثلة من الكلام لا تنحصر^(١).

وقد قرر تشومسكي نفسه في مدافعته الأولى عن النظرية وردوده على من تعرضا لها بالتعليق أن فيها عوداً إلى مبادئ نظرية علم اللغة التقليدي، وجعل هذه الملاحظة أحد تلك المبادئ بل عَدَ تشومسكي ذلك من مزايا نظريته، وأخذ على الدراسات اللغوية الحديثة التي سبقته أنها فشلت في الانتفاع بالانتظار التقليدية، والتهدي بكثير من التفسيرات الصحيحة التي تُقدمها، وتقدير المدى الذي يمكن لتلك الانتظار أن تسهم به في وضع قاعدة نافعة للدراسات اللغوية^(٢).

ويقرر تشومسكي، مستشعراً بذلك الأمر، في فواتح كتابه الشهير الذي أرسى به دعائم نظرية التحويل، الموسوم بـ «وجوه نظرية النحو» أن القول بأن اللغة تقوم على نظام من القواعد المحدودة التي تفسر عدداً لا ينحصر من الجمل، ليس جديداً، ويستذكر تشومسكي أن وهلم فون هومبولت العالم الألماني، ألمح إلى هذه المقوله بعبارة بينة، منذ قرن ونيف في مقدمته لعلم اللغة العام، إذ رأى أن اللغة «تستخدم وسائل غير محدودة» وأن النحو ينبغي أن يصف «العمليات التي تجعل ذلك ممكناً»^(٣).

(١) Chomsky: Aspects of the Theory of Syntax p. 5.

(٢) نظرية النحو العربي ص ٦١.

(٣) المصدر السابق.

عرف المؤلف هذا فأعمل الفكر فوجد ابن هشام في «المغني» قد ذكر شيئاً يقرب في ظاهره من هذا وإن كان شرح كلامه وبسطه يشير إلى ما مختلف عن «العدد الذي لا يُحَدّ». لقد قال ابن هشام في الباب «الثامن من المغني»: «ذكر الأمور الكلية التي يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية»^(١).

أقول: أمسك المؤلف بعبارة ابن هشام هذه، ولم يكلف نفسه مشقة معرفة هذا الذي لا ينحصر من الصور الجزئية من الأمور الكلية التي هي إحدى عشرة مسألة ذكرها ابن هشام وعرض لما تخرج له من الفوائد.

وإذا كان لابن هشام أن يقول هذا، وهو من المتأخرین، وقد تبع في أقواله واجتهادات المقدمين ولم يخرج عنهم فهل تراه أقى بيدع من العلم لم يذكره الخليل وسيبوه ومن لحقهما. لقد عرفنا في باب الاستفهام أن الجملة الاستفهامية يخرج فيها الاستفهام إلى دلالات عدة معبقاء المعنى المراد. وإن هذا «الخروج» يؤدي فوائد أسلوبية، فهل مثل هذا يتخرج على أنه شيءٌ وافق كلام العالم الامريكي؟

ونتجاوز هذا «المنحصر» والذي «لا ينحصر» إلى شيءٍ غيره هو «الأصول والفروع»^(٢) لنرى كيف صار النحاة المقدمون عظماء في قولهم هذا لأن شيئاً ورد في كلام تشومسكي.

قال المؤلف في هذا:

«أصول بسيطة وفروع مركبة»: ومن أسس النحو التحويلي أنه يميز في اللغة نوعين من الجمل: بسيطاً ومركباً. وتقوم الجملة المركبة على جملة بسيطة أو على سياق متتابع من الجمل البسيطة. ويعمل النحو التحويلي في استخراج

(١) المصدر السابق، وانظر المغني ص ٧٥١ - ٧٨١.

(٢) المصدر السابق ص ٦٣ - ٧١.

الأحكام التي يمكن لنا بتطبيقها أن نفرع الجمل البسيطة إلى جمل مركبة أو أن نحوال الجمل البسيطة إلى جمل مركبة^(١).

ويجتهد المؤلف ليجد ما يقابل هذا في النحو العربي فيقف على «باب المسند والمسند إليه» فيذكر كلام سيبويه: «... وما ما لا يعني واحد منها عن الآخر... وهو قوله: عبدالله أخوك، وهذا أخوك، ويذهب عبدالله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء. وما يكون منزلة الابتداء قوله: كان عبدالله منطلقًا، وليت زيداً منطلق، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده. واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ...».

فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد، وال فكرة قبل المعرفة^(٢).
أقول: هذا الذي ذكره المؤلف من كلام سيبويه لا يدخل في «البسيط والمركب» بل يندرج فيها هو «أصل وفرع» كالتشذير والتأنيث، والتنكير والتعريف. وقد ادرك المؤلف هذا وهو ماضٍ في الأصول البسيطة والفروع المركبة.

ويعرض المؤلف لباب التنازع محلًا في مثل: اجتهد ونجح صالح إلى: اجتهد صالح ونجح (هو)، أو اجتهد (هو) ونجح صالح ويقول: يدلّ على أنهم كانوا يتمسكون برد المركب إلى البسيط، ويجعلون وحدة التحليل في ذلك الجملة الصغرى^(٣).

وهو يرى أن مصطلح التحويل مستوفٍ لدى النحاة المحدثين، وهم يصدرون عن مناهج النحاة الأوائل، وهم في سعيهم يقتربون من أصحاب

(١) المصدر السابق ص ٦٣.

(٢) المصدر السابق ص ٦٤ وانظر «الكتاب» (ط. هارون) ٢٣/١ - ٢٤.

(٣) نظرية النحو العربي ص ٦٧.

النظرية في الغرب، وخاصة في اعتبارهم عنصر المعنى فيقول في تعليقه: «من ذلك أن سعيد الأفغاني اختار في «من» و «ما» و «مهما» في الشرط أن تعرّب مفعولاً بها إن كان فعل الشرط متعدّياً لم يستوف مفعولاته، وإلا أعربت مبتداً خبره جملة جواب الشرط»^(١).

أقول: وهذا هو قول النحويين القدامى ولم يكن الأفغاني صاحب هذا، بل جرى الرجل كما جرى غيره على ما هو مثبت في كتب النحو.

ومن العجيب أن يقول الأفغاني: «تحوّل صيغة «فاعل» للدلالة على الكثرة والبالغة... إلى اوزان خمسة مشهورة تسمى صيغ البالغة»^(٢). وينبغي المؤلف فيجعل هذا من باب التوارد، وذلك أن الأفغاني قال بـ«التحويل» في كتابه «مذكرات في قواعد اللغة العربية» ص ٤٣ الصادر سنة ١٩٥٥ في حين أن تشومسكي انطلق بنظرية التحويل سنة ١٩٥٧.

ويعرض المؤلف لنظرية التحويل فيأتي بجمل ثلاث ويحوّل فيها وهو يشرحها تحت عنوان «أصول متفقة وفروع مختلفة» ويقول:

«ومن اعترافات تشومسكي على البنية أنها تختلف عن تفسير «تغيرات سطحية تُضمِّر... لتأثيلات عميقة» فقد تختلف بعض الجمل من حيث ترتيب الكلمات فيها، وإضافة بعض العناصر مثل: زيد عريض الجبين، جبين زيد عريض، زيد جبينه عريض. إنما برغم هذا الاختلاف فإن هذه الجمل تشتراك جميعها بالمعنى نفسه، إن قواعد نحو المؤلفات وحدها، لا توفر لنا آية وسيلة لشرح هذا التأثر، فهي تعطي لهذه الجمل الثلاث ثلاثة شروح مستقلة. فلكي يؤدي النحو حساباً عن هذه الواقع يؤكد تشومسكي أن النحو يتطلّب... نوعاً من القواعد يدعوها بالقواعد التحويلية... ويكفي مثلاً،

(١) المصدر السابق ص ٦٨.

(٢) المصدر السابق، وانظر شذى العرف للحملاوي ص ٧٥.

باستخدام قواعد تشومسكي التحويلية شرح التهافت بين زيد عريض الجبين،
وجبين زيد عريض... عن طريق بعض التحويلات من تقديم وتغيير
وتحذف... دون تبديل في المعنى، وبذلك نشرح كيف يمكن اشتقاق الجملتين
انطلاقاً من الدليل... الذي يعيّن وحدة المعنى بين الجملتين رغم اختلاف
بنيتها السطحية^(١).

أقول: عرض المؤلف لهذه الجمل الثلاث وانتهى إلى أن المعنى واحد، ثم
شرح ما تختلف كل جملة عن الأخرى ناظراً إلى القواعد التحويلية في صورة
الاسناد، وما هو صفة وخبر، وما تحتمل الصفة من ضمير. وفاته أن يكون
لاختلاف النظم أثر في إعطاء خصوصية دلالية لكل جملة من الجمل. ولدى
المؤلف أن قولنا: «تصبّب زيد عرقاً» مكافأةً في معناه عند التحليل لقولنا:
تصبّب عرق زيد، وتكون هاتان الصورتان فرعين يتظاهما أصل عميق أو معنى
واحد على اختلاف بنيتها البرائية (السطحية)^(٢).

أقول: ليس الأمر كما توهم المؤلف، ذلك أن اختلاف النظم يشير إلى
اختلاف بخصوصية الدلالة، فأنت حين تقول: تصبّب زيد عرقاً، تزيد أن
زيداً كله تصبّب عرقاً، وفي هذا عنابة بالمسند إليه وأنه اتصف بهذه الصفة وهي
التصبّب، على أنك لا تذهب إلى هذا إذا قلت: تصبّب عرق زيد، لأنك تزيد
أن العرق كثراً متصبياً، والحديث عن العرق، والتصبّب له بخلاف الجملة
الأولى التي جعلت زيداً فيها «متصبياً» وكأنك سلبت «العرق» صفتة الالزمة
وأعترتها لزيد.

ويعود المؤلف إلى «السطحية» ويدعوه «البرائي» أيضاً، وإلى «العميق»
ويدعوه «الجوانبي»، وكأنه استحسن مصطلح أهل الحكمة من القدماء.

(١) المصدر السابق ص ٦٩ وانظر: «تشومسكي والثورة اللغوية» لجون سيرل، الفكر العربي، العددان ٨ - ٩ ص ١٣٠ - ١٣١.

(٢) المصدر السابق ص ٧٠.

و«البنية السطحية» عند التحويليين تصدر عن «البنية العميقه». ويجتهد المؤلف أن يجد شيئاً من هذا في النحو العربي القديم فيبدأ بما ورد، بحسب رؤيته، عند ابن هشام وذكر طرفاً من فوائده، ثم قال: «ومضي ابن هشام على هذا الصعيد قائلاً: «وها أنا مورد بعون الله أمثلة متى بُني فيها على ظاهر اللفظ ولم يُنظر في موجب المعنى حصل الفساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهم بهذا السبب، وسترى ذلك معيناً».

فأحدها: قوله تعالى: **﴿أَصْلَاثُكَ تَأْمِرُكَ أَنْ تَرْكَ مَا يَعْدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾**^(١) فإنه يتبادر إلى الذهن عطف «أن نفعل» على «أن ترك»، وذلك باطل، لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاورون، وإنما هو عطف على «ما»، فهو معمول للترك، والمعنى أن ترك أن نفعل... وموجب الوهم المذكور أن المعرب يرى أن الفعل مرئي وبينها حرف العطف.

ونظير هذا سواء أن يتوهם في قوله:

لن، ما رأيت أبا يزيد مقاتلأً أدع القتال وأشهد الهيجاء
إن الفعلين متعاطفان، حين يرى فعلين مضارعين منصوبين، والوجه أن
«أدع» منصوب بـ«لن»، و«أشهد» معطوف على القتال^(٢)، و«ما» الظرفية
وصلتها ظرف لـ«أدع» فاصل بينه وبين «لن» للضرورة، فيسأل حينئذ كيف
يجتمع قوله: لن أدع القتال، مع قوله: لن أشهد الهيجاء، فيُجاب بأن «أشهد»
ليس معطوفاً على «أدع»، بل نصبه بـ«أن» مضمرة، وأن الفعل عطف على
القتال، أي لن أدع القتال وشهود الهيجاء، على حد قول ميسون:

ولبس عباءة وتقرّ عيني...^(٣)

وقد جرد المبرد من قبل ابن هشام، هذا المبدأ تجريداً غير ملتبس إذ اعتقد

(١) سورة هود الآية ٨٧.

(٢) المصدر السابق ص ٧٢، وانظر المغني ص ٥٨٢ - ٥٨٣.

(٣) المغني ص ٣١٤.

المعنى فيصّلًا في تصحيح النحو فذهب إلى أن «كلّ ما صلح به المعنى فهو جيد، وكلّ ما فسد به المعنى فمردود»^(١).

ويمضي المؤلف في ايراد طائفة من النصوص يكون فيها النظر إلى المعنى فيستوي بذلك النظام النحوي.

أقول: أراني قد اطلت في صحبة المؤلف لأبين أن هذه الصحبة قد دلتني على أنه منساق بادئ ذي بدء، وهذا الانسياب إلى الغرب يشعره بالوحدة والعزلة فراح دائمًا يجد له مفزواً في التراث القديم، ولم يكن له من سعيه إلا التمسك بمoward فرعية يحسبها أصلية جوهيرية تعينه على إقامة هذا الميكل «المتداعي».

وعرض المؤلف للمستوى الصري، وهو يخلط بين ما هو صري، وما هو نحوي. ومن المعلوم أن الصرف خاص بالأبنية، والأبنية مرتبطة في كثير من الأحيان بخصوصية دلالية. وليس أدلة على هذا من النظر في باب المشتقات.

والصرف ذو علاقة بالأصوات، وذلك أن كثيراً من المواد الصرافية تعرض لها المشكلات الصوتية، إذ ليس من العلم ألا تدرس الخصوصيات الصوتية في باب ما يدعى الإعلال والإبدال كما عرض مشكلات لغوية هي: تعدد المعنى على توحد المبني ويريد به اللبس، وايراد المعنى المراد بغير اللفظ، والتقدير والمراتب، وأصول من الوظيفية ومناهج التوسيع، ومدرسة براغ، وسياق الحال، والتحقيق والفرق عند النحاة العرب، والبعد الخارجي في التحليل النحوي عند سيبويه، ثم أمثلة مفردة من التوارد....

أقول: والمؤلف في هذا الحشد من المواد يعرض لآراء تشومسكي والتحويليين الآخرين مجتهداً أن يلغى في النحو القديم ما يؤمن إلى هذا الجديد ولو كانت هذه الإيماءة لا يراها غيره من أهل العلم.

(١) المقتضب ٣١١/٤.

ولم كل هذا العناء؟ ولو أن آخرين من الأعاجم كالقرن والاتراك والهنود وغيرهم سعوا سعي أصحابنا اللغويين العرب وتحذلقوا قليلاً وحاولوا أن يثنوا العلم عن سماحته لكان لهم أن يثبتوا شيئاً نظير ما ذهب إليه أصحابنا الدارسون العرب.

أقول: من العلم أن نظل في القديم حيث تكون منه في حيز القديم، ونجتهد في الجديد ونأخذه على أنه جديد. وليس من العلم أن يكون الخليل وسيبوه والبرد وابن السراج والجاحظ والمرجاني وابن هشام أهل عظمة وسؤدد لأنهم كتبوا شيئاً وجد عند أعاجم هذا العصر وعلى رأسهم تشومسكي.

الفصل الثاني
الذاهب
من
مواد النحو القديم في العربية الحديثة
المقدمة

تميز المعجم الحديث في «عربيتنا الحديثة» بسعة ما جدَّ فيه من المولدات التي يدخل كثير منها في باب المصطلحات الفنية. إنك لتتجد من ذلك طائفة كبيرة في كل علم من العلوم الحديثة، وفي كل فن من فنون الحياة. وإن هذا الجديد يؤلف معججاً في كل باب من أبواب العلم الحديث. وقد يكون الجديد في هذه العربية شيئاً آخر نقف عليه كل يوم في الصحف والمجلات والكتب. وهذا الجديد يندرج في وجوه القول مجازاتٍ وتشبيهات، وشيء آخر أدى إليه التوسيع والنظر الجديد. إن جملة ذلك يندرج في باب ما ندعوه بـ«التطور» الذي اقتضاه العصر. وهذا شيء لا بد منه في كل لغة حديثة.

ومن هنا كان لزاماً علينا أن ندخل جامع هذا في شيء ندعوه «المعجم الحديث». إن هذا المعجم، على كونه وثيق الصلة بالمعجم القديم، إلا أنه جديد في كل شيء، ذلك أن مواده تختلف دلالة واستعمالاً عن نظائرها وأصولها القديمة. وأنت لا تجد في المعجم الحديث طائفة كبيرة من الكلم القديم الذي ذهبت قيمته في عصتنا، فأصبح مادة تاريخية نواجهها في النصوص القديمة، وفي أبواب المعارف القديمة.

ومن هذا الذي زال في عربتنا الحديثة شيء كثير من مواد النحو. وقد رأيت أن أعرض لهذا الزائل الذي لا نعرفه في لغتنا الجديدة، ولا يرد فيها نكتب وما نقول. وأنا أدرج هذا الذي سأعرض له في هذا الموجز من الصناعة المعجمية بحسب ترتيب حروف المعجم^(١)، وقد أفرغت ما لدىَ من مواد أودعتها حشداً من الجزرات.

إن عملي هذا يدفع إلى أن حاجتنا إلى نحو جديد في العربية يُقدم إلى الشدّة المتعلمين في المراحلين الدراسيين، الابتدائية والثانوية ضرورية وهو بعيد عن تلك المواد التي لا يراها الدارسون في العربية الحديثة.

وهذا يعني أن النحو كما ورثناه يكون حاجة الدارسين للعربية في الأقسام الخاصة في كليات الآداب وغيرها.

(١) أثبت الكلمة بحسب الحرف الأول غير ناظر إلى أصلها.

باب الهمزة

١ - الهمزة لنداء القريب حقيقة أو تصوراً، نحو قول أمرىء القيس:

أفاطِمَ مهلاً بعْضَ هذَا التَّدْلِيلِ وإنْ كُنْتِ قدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمَلِي
أقول: قد تستعمل هذه في عصرنا فترت في شعر الملزمين بالقافية والوزن،
والشاعر في فنه هذا محکوم بصنعته. وقد يرد منها شيء، على سبيل الندرة، في
شعر أصحاب الشعر الجديد. ولكن استطيع أن أقطع أن المترسلين نثراً في
المقالة والقصة والرواية ونحو ذلك لا يجنحون إلى استعمال هذه الهمزة في باب
النداء إلا ابتغاء التفاصح لدى نفر منهم.

٢ - همسة التسوية:

وهي الهمزة الداخلة على جملة يصح وقوع المصدر موقعها، وتكون بعد
«سواء» أو «ما أبالي» أو «ليت شعري» أو «ما أدرى» نحو قوله تعالى: **﴿سواء**
عليهم أذنرتهم أم لم تُنذرهم﴾^(١) ويليه هذه الهمزة كلمة «أم» المعادلة.
وقول الشاعر:

وَمَا أَدْرِي وَلَسْتُ إِخَالْ أَدْرِي أَقْوَمْ آلْ جَضِّنْ أَمْ نِسَاء
أقول: وتسقط هذه الهمزة بعد شيء من هذه الألفاظ، ثم تليها كلمة «أم»
في العربية المعاصرة، يقال: سواء حضرت أم لم تحضر.

(١) سورة البقرة آية ٦.

نعم، قد تسقط الهمزة في الفصيحة القدية، ولكنها مقدرة موجودة، كما في الآية السابقة، فقد فرئت بإسقاط الهمزة، وهي مقدرة لدى أهل اللغة، وسقوط هذا ليس كسقوطها في العربية الحديثة، ذلك أن المعربين يسقطونها، وليس على نية التقدير.

الألف

١ - واريد بها المبدلة من نون التوكيد الخفيفة، كما في قوله تعالى:
﴿ولِكُونَا مِن الصَّاغِرِينَ﴾^(١) وهذه ترد كثيراً في الشعر القديم، كقول أحدهم:
وإياك والمتىات لا تقرئنها ولا تعبد الشيطان، والله فاعبدنا^(٢)
والتقدير: «فاعبدنْ».

٢ - الألف عوضاً من المضاف إليه، وهي التي تزداد في «بين» كقولك: بينما كنت أسير لمحثك من بعيد.
أقول: لا نعرف هذه الألف في العربية المعاصرة، والمعربون يستعملون «بينما»، وهم يصلون إلى ما يريدون.

٣ - الألف الزائدة في المنادى المستغاث أو المتعجب منه أو المندوب، نحو:

يَا يَزِيدَا لَأْمِلِ نِيلَ عِزِّ وَغَنِّيَ بَعْدَ فَاقَةٍ وَهُوَانِ^(٣)

وقال جرير:

حُمِّلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرَتْ لَهُ وَقُمِّتْ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرًا^(٤)

(١) سورة يوسف آية ٣٢.

(٢) معنى الليب ص ٣٧٢ (ط. دار الكتاب العربي).

(٣) معنى الليب ص ٣٧١.

(٤) المصدر السابق ص ٣٧٢.

وقد يرد هذا بعد «وا» في الندبة نحو قول النبي :

واحَرْ قُلْبَاهُ مِنْ قَلْبِهِ شَيْمٌ وَمَنْ بِجَسْمِي وَحَالِي عَنْهُ سَقْمٌ
وليس هذا خاصاً بالشعر فقد يقال: يا عجبًا لك.

أقول: ولا نعرف هذا في العربية الحديثة، بل ان باب الاستغاثة والندبة قد اوشك جملةً أن يزول. وان المعربين يغربون عن الاستغاثة وما يندرج في الندبة بأساليبهم فيظهرون توجعهم وتفعجهم وأسفهم في غير هذه «القوالب».

آمين

قالوا: اسم فعل أمر مبني على الفتح، يعني استجب، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.

ولا أريد أن أعرض لما ورد فيه من لغات، ولكني أقول إن بناء «فاعيل» لم يرد في العربية، ومن هنا فهو دخيل فيها من لغات سامية، وهو كذلك في العبرانية^(۱). ويرد هذا على وجه الخصوص بعد تلاوة سورة الفاتحة.

وفي شواهد النحو قول الشاعر:

يَا رَبَّ لَا تَسْلِبَنِي حَبَّهَا أَبْدَاً وَيَرْحَمَ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِنَا^(۲)

أقول: وبقي «آمين» في عصرنا مقصوراً على قوله بعد تمام تلاوة «الفاتحة»، وربما تجاوز هذا الموطن في الكلام الدارج.

أقول: والكثير اصطلاح عليه أسماء الأفعال قد أوشك أن يزول، بل زال بعضه ونسى، وسنرى في استقرارنا لمواد هذا المعجم شيئاً من ذلك.

(۱) وقد ورد من هذا «قابيل»، والبناء معروف في اللغة السريانية، فمن أعلام النصارى بابيل وقابيل، وناصيف.

(۲) شذور الذهب ص ۱۱۶.

آه

قالوا: اسم فعل مضارع بمعنى «أتوّج» مبني على الكسر، وهي لغة في «أوّه»، وقد تنوّن فيقال: آه.

أقول: «آه» وجملة أخرى من كلمات هي في حقيقة الأمر أصوات يطلقها الإنسان للإعراب عن حال عاطفية خاصة من ألم وخوف ودهشة ونحو ذلك، وقد وضع لها النحاة معاني فعلية وأدرجوها في باب «اسم الفعل».

وهذه نادرة الحضور في العربية المعاصرة، وقد يأتي شيء منها في معرض القصص.

أب

تترد بحروفين فتعرب بالحركات، وتترد معربة بالحروف (الواو والألف والياء).

أقول: وهذه معروفة في العربية الحديثة إلا ما كان منها بلغة القصر، كقوهم:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَایَتَهَا^(١)
فَإِنَّهَا لِغَةُ قَدِيمَةٍ لَمْ يَقِنْ شَيْءٌ مِنْهَا فِي عَرَبِيَّتِنَا الْمُحْدَثَةِ.

أَبْتَعَ

من ألفاظ التوكيد المعنوي، ومؤنثها بـ«باء»، ولا تضاف لضمير المؤكد، وتتحيّى للتقوية معنى «كلّ» في التوكيد التي تسبق ألفاظ التوكيد وهي: أَبْتَعَ، وأَبْصَعَ، وأَجْعَمَ، وأَكْتَعَ، نقول: جاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْعَمُونَ أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ أَبْتَعُونَ، وجاَءَتِ الْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمِيعًا كَتَعَاءَ بَضْعَاءَ بَتَعَاءَ.

أقول: وهذا من النادر الغريب في العربية القدِيمَةِ، والكثير منه لفظ

(١) معنى الليسب ص ٣٨.

«أجمع» كما في قوله تعالى: «فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ»^(١). ولم يبق شيء من هذا في العربية الحديثة إلا التوكيد بلفظ «أجمع وجماع» فقد يرد على وجه من القلة والندر.

أبصع

انظر: أبشع.

ابنم

قالوا: لغة في «ابن»، وحركة الاعراب تظهر على الميم وتبعد الحرف الذي قبله، فتقول: «ابنُم» رفعاً و «ابنَا» نصباً، و «ابنِم» جرّاً^(٢).

أقول: و «ابنُم» ترد في جملة الأسماء التي همزة وصل نحو: «ابن واسم واشت...».

وقد ورد في هذه الأسماء «أيمٌ» في قوله: «أيمَنَ اللَّهُ» في القسم، ولكلثرة تردادها تحولت إلى «ايمَ الله» وحذفت النون. وكأني أرى أن إدراج «أيمٌ» مع الأسماء التي همزة وصل غير صحيح، وذلك لأن «أيمٌ» في قوله «أيمَنَ اللَّهُ» في القسم هو جمع «يَمِين» نظير «أشهر» جمع «شهر»، ولا يمكن أن تكون همزة على هذا همزة وصل. والذي أرجحه أن الكلمة «ابنُم» صارت تقال: «ابنُمن» وكتبوا التنوين نوناً، و «ابنُمن» هذه قد تصحّف فتكون «أيمٌ».

أقول: ان «ابنُم» بالمير كلمة نادرة، وهي مما زال من الاستعمال في عربتنا الحديثة. وهي في تاريخها القديم تشير إلى ما انتقل من الكلم القديمة من لغة يمنية أو من لغة سامية أخرى كالآكديّة، وفي هذه اللغات يكون ما ندعوه

(١) سورة الحجر آية ٣٠.

(٢) أقول: ومثل هذا في زيادة للميم الكلمة «فم»، وهي في العربية «فو» نظير «أبو»، ولكن الميم لحقتها في لغة يمنية وغيرها، ولم يعرف المغاربة هذه الميم، وجعلها اللغويون على «أفام» وهي «أفواه».

«تنوينا» في العربية «تَبَيِّنَا» أي إلحاد ميم في آخر الكلم^(١). ولم يشعر العرب القدماء من غير اليمنيين أن هذه الميم تقابل نون التنوين، بل عدّوها من بنية الاسم.

أَجِدَكَ

قالوا: مصدر نائب عن فعله المحدود منصوب، وقالوا: معناه أَبْجِدَهُ منك.

أقول: وهذا من الكلم القديم الذي لا نعرفه في عربيتنا المعاصرة، وقد يتذرّع وجوده في شعر الشعراً أصحاب القافية والوزن.

أَجْدَلَ

قالوا: هو الصقر، وهي كلمة ليست صفة، وقد رأى فيها بعضهم القوة فمنعها من الصرف لوزن «أَفْعَلُ» وما فيها مما يتخيل أنه صفة، فقالوا: نظرت إلى أَجْدَلَ، وأكثر النحاة يصرّفونها لتذرّع وجود الصفة.

ومثل هذا «أَخْيَل» اسم طائر، فقد رُئي فيها معنى «التخيل»، ولذلك جاء فيها الصرف والمنع.

أقول: وهذا كلّه من المواد النحوية التي زالت في العربية الحديثة، بل ربّما كان قليل من أهل العلم اللغوي يعرف هذا.

أَجْمَعَ

انظر: «أَبْتَعَ».

أَحَادِيد

قالوا: لفظ صيغ من العدد على وزن «فُعال» وهو منوع من الصرف،

(١) أقول: ومثل هذا في زيادة الميم كلمة «فِم»، وهي في العربية «فُو» نظير «أَبْو»، ولكن الميم لحقتها في لغة همنية وغيرها، ولم يعرف المربّيون هذه الميم، وجمعها اللغويون على «أَفْسَام» وهي «أَفْوَاه».

معدول عن واحد واحد، نحو: جاء القوم أحاد. والكلمة في الاستعمال تأتي صفة أو حالاً أو خبراً، وكذلك ما صيغ على بنائه نحو: ثناه وثلاث، رباع، وخمس

أقول: وليس شيء من هذا في العربية الفصيحة المعاصرة.

آخر

قالوا: اسم فعل مضارع مبني على السكون بمعنى «أتوجع»، وفاعله ضمير مستتر تقديره «أنا».

أقول: وهذا مما أدرجه النحاة في هذا الباب، وقد قلت في «آه» ما يصح أن يكون هنا أيضاً.

والكلمة مما لا يعرف في العربية الحديثة، بل إنها تحولت إلى كلمة عامة دارجة، وهي في العامية «آخر» مع المدّ.

آخر

وهي تستعمل على لغة القصر نظير أب، ولكن هذا قليل، والكثير فيها الاعراب بالواو والألف والياء، من الأسماء الخمسة.

أقول: وهذا كله معروف في العربية الحديثة إلا لغة من ألمها الألف، وهي لغة عربية يمنية. انظر «أب».

الخلوق

قالوا: فعل ماضٍ مبني على الفتح من أفعال الرجاء، جامد لزم بناء الماضي، يدلّ على رجاء وقوع الخبر، يعمل عمل «كان» الناقصة، غير أن خبره جملة فعلية فعلها مضارع مقترب بـ «أن» الناصبة، نحو: الخلوق المطر أن ينزل.

أقول: وهذا من الكلم الذي لا نضبطه في نص قديم، ولكننا نجده في المثال النحوي المصنوع.

وهو على آية حال غير مستعمل في العربية الحديثة.

أَخْوَلَ أَخْوَلَ

قالوا: حال مركبة مبنية على فتح الجزءين تركيب «أَحَد عَشَر»، بمعنى «متفرقين» نحو: تساقطوا أَخْوَلَ أَخْوَلَ، أي متفرقين، واحداً بعد آخر.

أقول: وهذا من الكلم التحوي الذي زال من الاستعمال.

أَخْيَل

انظر: «أَجْدَل».

إِذْمَا

قالوا: حرف شرط جازم لفعلين مضارعين غالباً، ومنه الشاهد النحوي:
وَإِنْكَ إِذْ مَا تَأْتَ مَا أَنْتَ أَمْرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَاهُ تَأْمُرُ آتِيَا^(۱)

أقول: ولم أقف على شاهد غير هذا جاءت فيه «إذ ما».

و«إذما» هذه مما زال من مواد النحو في العربية الحديثة.

إِذْن

قالوا: إنها ناصبة على أن تكون في صدر الكلام، والفعل بعدها مستقبل، وان تتصل به ولا يفصل بينهما فاصل، ولكن الفاصل هذا إذا كان قسماً نصبت الفعل أيضاً.

أقول: ولم يرد شاهد لـ«إذن» هذه الناصبة بهذه الشروط، في نص يعتمد به، آية أو بيت شعر قديم، وهم يمثلون لها بكلام مصنوع.

أقول: وهذا كله مما لا نعرفه في لغتنا العربية المعاصرة.

أَرَى

فعل ماض ينصب ثلاثة مفاعيل ...

(۱) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ۲۹/۴

لل فعل أحكام :

١ - الإلغاء، وهو إبطال العمل لفظاً ومعنى - إذا تقدم أحد المفعولين الثاني أو الثالث، أو الاثنين معاً على الفعل، نحو: العلم أرى زيد عمراً مفيد، أو العلم مفيد أرى زيد عمراً.

٢ - التعليق، وهو إبطال لفظاً لا معنى، لمانع - لاعتراض ما له الصدارة في الكلام بينها وبين معموليها الثاني والثالث، فيبطل كونهما مفعولين، ويصبحان مبتدأ وخبراً سداً مسدّ مفعولي «أرى».

والموانع معروفة هي لام الابتداء، لام جواب القسم، الاستفهام سواء أكان بالحرف أم بالاسم، لا النافية، إن النافية، لعل، لو الشرطية، كم الخبرية.... ومثل «أرى» في نصيحتها المفاعيل الثلاثة جملة أفعال هي: أعلم وأبأ وأبأ ونبياً وحدث وغيرها.

والإلغاء والتعليق يعرض للفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر نحو: علِمَ وذَرَى وخال وغيرها.

أقول: إن الإلغاء والتعليق مما لا نجده في العربية المعاصرة، وهذا إن وجد فذاك لأن الكاتب أو الشاعر يتقليل سبيل الأقدمين.

استهتر

قالوا فعل ماض أقى على صيغة المجهول، والمروف بعده فاعل.

أقول: وهذا الفعل كثير في العربية الحديثة، ولكنه بصيغة المعلوم «استهتر» مثل «استخرج».

إضون

جمع «أضاه» مما ألحق بجمع المذكر السالم مثل: سنون وأرضون وعالمون ومئون ووابلون وغيرها.

أقول: ولا نعرف في العربية المعاصرة «إضون» وإن ما ألحق بجمع المذكر السالم من هذه المواد أكثره لا وجود له في العربية المعاصرة عدا سنين وعاليمن وألفاظ العقود نحو: عشرين إلى تسعين، وربما كان «أهلون» من المستعمل نادراً.

أفت

اسم فعل مضارع بمعنى «أتضجر»، والفاعل ضمير مستتر تقديره «أنا»، قال تعالى «فلا تقل لها أفت»^(١).

أقول: إن معنى التضجر معنى انساني، ولكن المعربين لا يعربون عنه باستعمال هذه المادة، بل يذهبون إلى شيء آخر.

أفعى به

صيغة تعجب، فعل ماض جاء على صيغة الأمر، خال من الضمير، جامد غير متصرف والجار بعده زائد، والاسم فاعل تقديرأ... نحو قوله تعالى: «أسمع بهم وأبصرن»^(٢).

أقول: وهذا ما لا نجده في العربية المعاصرة.

أكتُع

انظر «أبتغ».

أأ (الموصولة التي تدخل على المضارع): وفيها الشاهد النحوي:

ما أنت بالحكم التُّرْضَى حكومته ولا الأصيل، ولا ذي الرأي والجذل^(٣)

أقول: ودخول هذا الموصول الحرفي على الفعل المضارع كثير في اللغة الدارجة وليس شيء منه في العربية المعاصرة الفصيحة.

(١) سورة الاسراء آية ٢٣.

(٢) سورة مريم آية ٣٨.

(٣) شذور الذهب ص ١٦.

الأَلْيٰ

اسم موصول لجمع المذكر عاقلاً كان أو غير عاقل، مبني على السكون،
قال الشاعر:

نَحْنُ الْأَلْيٰ، فَاجْمَعْ جَمْوَ عَكْ ثَمَّ وَجْهُهُمْ إِلَيْنَا^(١)

أقول: وهذا الموصول من لوازم العربية القديمة، وليس مما نجده مستعملاً
في العربية الحديثة.

الْأَلَاءُ

وهو موصول أيضاً لجماعة العاقلين، وهو المدود من المقصور «الأَلَاءُ».
وقيل فيه أيضاً إنه اسم إشارة واستعمل موصولاً، قال كثير:

أَبِ اللَّهِ لِلشَّمَّ الْأَلَاءِ كَائِنُهُ سَيِّفُ أَجَادَ الْقِينُ يَوْمًا صِقَالُهَا^(٢)

أقول: وهذا أيضاً مما لا نجده في العربية الحديثة.

الْأُولَى

اسم موصول لجماعة الإناث للعقل، وهو اسم جمع، كقول الشاعر:
فَأَمَّا الْأُولَى يَسْكُنُ غُورَ تِهَامَةِ فَكُلُّ فَتَاهٍ تَرَكَ الْجَهْلَ أَقْصَاهَا^(٣)

أقول: وهذا موصول آخر لا نعرفه في عربية العصر.

أَلَا

فتح الهمزة مخففة، حرف في عدة معانٍ:

- ١ - حرف استفتاح وتنبيه . . .
- ٢ - حرف عرض (وهو طلب برفق).

(١) مغني الليب ص ٨٦، ٦٢٥.

(٢) شذور الذهب ص ١٢٢.

(٣) شرح الألفية لابن عقيل ٤٥/١، ومغني الليب ٤٥٣/١.

- ٣ - حرف تحضيض (وهو طلب بحث وشدة).
- ٤ - حرف توبخ وانكار.
- ٥ - حرف استفهام عن النفي.
- ٦ - حرف تمنٍ بمعنى أتمنى.

أقول: ولم يبق من هذا كله إلا انصراف «الا» إلى العرض كقولنا: لا تأتي معنا، وقد تنصرف إلى التوبخ المستفاد من المعنى كقولنا: لا تستحيي.

الآ

بفتح المهمزة وتشديد اللام وهي:

- ١ - حرف تحضيض، نحو: آلاً تتهيأ للسباق.
- ٢ - أن الناصبة مدغمة في «لا».

أقول: إن الثانية معروفة في العربية المعاصرة بخلاف الأولى التي زالت ولم يبق شيء منها.

الذون

اسم موصول جمع «الذى» لغة في «الذين»، وهي في قول الراجز:
«نَحْنُ الْذُونَ صَبَّحُوا الصِّبَاحَا»^(١).

اللائِ

اسم موصول لجماعة الإناث للعامل وغيره، قال الشاعر:

فِمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِّنْهُمْ عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهَدُوا الْجَحْوَرَا^(٢)

أقول: لم تبق «اللائِ» هذه في العربية المعاصرة، والذي من هذه هو «اللائي» بعد الكسرة. ومثل «اللائِ» «اللاتِ» بالكسرة في عدم حضورها بعكس الممدودة «اللاتي» أو «اللواتي».

(١) معنى الليب ص ٤١٠.

(٢) شرح ابن عقيل ١٤٥/١.

أم: انظر «الهمزة».

أمام: ومن أحوالها أنها تُثبَّت على الضم إذا أضيئت وحذف المضاف إليه وهي معناه دون لفظه نحو: دخلت الغرفة فجلست أمّا.

أمامك: اسم فعل أمر بمعنى «تقدّم».

أقول: لم يبق في العربية المعاصرة «أمام» المبنية على الضم، ولا «أمامك» اسم الفعل الأمر إلا استعمال الجندي في التدريب العسكري، فالجندي يسمع من رئيسه «أمام» فيفهم التقدّم إلى الأمام، وهذا من باب الاختصار والاكتفاء بأقل عبارة توصىء إلى القصد.

أنْ

بفتح الهمزة وسكون النون، وهي خمسة أنواع:

١ - الناصبة، وهي معروفة وتعمل ظاهرة أو مقدرة... وأما الزائدة فهي التي بعد القسم نحو: أقسم بالله أن لو جاء لأكرمنه، وبعد «لما» الحينية نحو قوله تعالى: «فَلِمَا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ»^(١). وهذه الزائدة قد زالت في الاستعمال في عصرنا.

٢ - والمحففة من الثقيلة بعد فعل اليقين نحو: علم ورأى، ويحذف الاسم بعدهما على أنه ضمير الشأن وجوباً وخبرهما جملة إسمية أو فعلية تفيد الدعاء. وهذه أحوال أخرى كلها مبسوطة في كتب النحو.

أقول: وهذه مما زال من مواد النحو القديم في العربية الحديثة.

٣ - والمفسرة، بمنزلة «أي» التفسيرية، ويغلب أن يليها فعل الأمر نحو قوله تعالى: «فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ»^(٢). وفي هذه شروط...

أقول: وهذه مما زال في العربية الحديثة.

(١) سورة يوسف آية ٩٦.

(٢) سورة المؤمنون آية ٢٧.

إنْ

بكسر الهمزة وسكون التون.

وإنْ هذه «نافية»، وهي حرف لها الصداراة فلا يتقدمها شيء، ومدحوها جملة اسمية، وتعمل عمل «ليس» نحو قوله: إن زيدًّا منطلقاً.

أقول: وهذه مما زال في العربية المعاصرة. والمعربون لا يتبيّن لهم النفي إلا إذا وليتها «إلا» نحو قوله تعالى: «إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غَرْوَرٍ»^(١). أو وليتها «لما» بمعنى «إلا» نحو قوله تعالى: «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَفَظٌ»^(٢).

وهي في هذا الاستعمال الذي يأتي فيه «إلا» تدخل أيضاً على الجملة الفعلية، نحو قوله تعالى: «إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا حَسْنِي»^(٣).

ومن عدم تبيّن المعربين لمعنى النفي لـ «إن» مع وجود «إلا» أو «لما» بعدها، تحولوا عنها إلى استعمال «ما» فقالوا: ما هو إلا شيء يسير، وفي هذا يبطل عملها. وعلى هذا لم يتضح للمعربين في عصرنا معنى النفي فزال استعمال «إن» النافية.

وإن هذه المخففة من الثقيلة، وتدخل على الجملة الفعلية فتهمل، وأكثر ما يكون الفعل ماضياً نحو قوله تعالى: «وَإِنْ كَانَتْ لَكِبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ»^(٤). وقد يأتي الفعل بعدها مضارعاً ناسخاً نحو قوله تعالى: «وَإِنْ نَظُنَّكَ لَمَنِ الْكَاذِبِينَ»^(٥).

وندر أن يكون الفعل غير ناسخ، وهذا لا يقاس عليه نحو قول الشاعر:
شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتْ لِمَسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةَ التَّعَمِّدِ
وقد تدخل على الجملة الاسمية فتهمل، وهو الأكثر نحو: إن زيدًّا قادمًّا،

(١) سورة الملك آية ٢٠.

(٢) سورة الطارق آية ٤.

(٣) سورة التوبة آية ١٠٧.

(٤) سورة البقرة آية ١٤٣.

(٥) سورة الشعراء آية ١٨٦.

(٦) مغني الليب ص ٢٤، وشرح ابن عقيل ٣٨٢/١.

وقد تعمل كالثقلة فتلزم اللام المتأخر من معمولها، وهي اللام الفارقة للفرق بين «إن» المخففة من الثقلة وبين «إن» النافية نحو قولهم: إن زيداً لقادم، وإن في الدار لزيداً.

أقول: وهذا كله قد زال من العربية الحديثة.

وتأتي زائدة للتوكيد بعد «ما» النافية كقول الشاعر:

ما إِنْ أَتَيْتَ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذْنَ فَلَا رَفْعَتْ سَوْطِي إِلَيْيَ يَدِي^(۱)

وبعد «ما» المصدرية، نحو:

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنَ خَيْرًا لَا يَزَالَ يَزِيدُ^(۲)

وبعد «ما» الحجازية، نحو:

بَنِيْ عَدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبَأَ لَا صَرِيفَأَ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرَفُ^(۳)

وبعد «ما» الموصولة نحو:

يُرَجَّسِي الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَسْرَاهُ وَتَعْرُضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخَطُوبُ^(۴)

وبعد «ألا» الاستفتاحية:

أَلَا إِنْ سَرَى لِي لِي فَبِتُّ كَثِيبًا أَحَادِرُ أَنْ تَنَأِي النَّوَى بِعَضُوِّي^(۵)

أقول: وزيادة «إن» في هذه الموضع كلها مما لا يعرض في لغة المعاصرين.

إِنْ بِمَعْنَى «نَعَمْ»: كما في قول الشاعر:

(۱) معنى الليب ص ۲۵.

(۲) الكتاب ۲۲۲/۴، المعنى ص ۲۵.

(۳) شذور الذهب ص ۱۹۴، معنى الليب ص ۲۵.

(۴) معنى الليب ص ۲۵.

(۵) المصدر السابق.

بَكَرَ الْعَوَادُ فِي الصَّبُو حِيلْمَشَنِي وَالْوَمْهَنَةُ
وَسَقَلْنَ شَيْبُ قد عَلَا كَوْدَكَبَرَتَ فَقَلْتَ إِنَّهُ^(١)

أي: نَعَمْ عَلَانِي الشَّيْبِ وَمَا زَلْتِ كَمَا كُنْتِ، وَقِيلَ: إِنْ عَبْدَالْلَهِ بْنَ الزَّبِيرِ
سَأَلَهُ رَجُلًا فَلَمْ يُعْطِهِ، فَقَالَ: لَعْنَ اللَّهِ نَاقَةً حَلَتْنِي إِلَيْكَ، فَقَالَ عَبْدَالْلَهُ: إِنَّ
وَرَاكِبَهَا. أَيْ نَعَمْ، وَلَعْنَ اللَّهِ رَاكِبَهَا^(٢)

أَقُولُ: وَلَمْ يَبْقَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا فِي عَرَبِيَّتِنَا الْحَدِيثَةِ.

انْبَرَى

مِنْ أَفْعَالِ الشَّرْوَعِ بِعَنْيِ (بَدَأَ)، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّهُ يَرْفَعُ الْاسْمَ وَيَنْصَبُ
الْخَبَرَ، وَخَبْرُهُ جَمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ فَعْلُهَا مَضَارِعٌ نَحْوُ: انْبَرَى الصَّبَيُّ يَلْعَبُ.

أَقُولُ: وَلَيْسَ اَنْ يَسْتَعْمِلُ هَذَا الْفَعْلُ فِي الْعَرَبِيَّةِ الْحَدِيثَةِ عَلَى هَذَا النَّحْوِ
فَقَدْ يَكْثُرُ أَنْ نَسْمَعَ: انْبَرَى فَلَانُ فِي عَمَلِهِ، وَالْفَعْلُ يَتَجَاهَزُ مَعْنَى الْبَدَءِ
وَالشَّرْوَعِ، فَيَكُونُ بِعَنْيِ مَضِيِّ وَجَرَى.

أَنْشَأَ

مِنْ أَفْعَالِ الشَّرْوَعِ.

أَقُولُ: وَكَأَنَّ هَذَا مِنْ الْمَنْسِيِّ فِي عَصْرِنَا، وَانْصَرَفَ الْفَعْلُ إِلَى مَعْنَى
«الْإِنْشَاءِ» بِعَنْيِ الْبَنَاءِ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُمْ: أَنْشَأَ مَقَالَةً.

انْفَكَ

مِنْ أَفْعَالِ الْاِسْتِمْرَارِ مَسْبُوقًا بِـ«مَا» مِثْلُ «مَا زَالَ» وَ«مَا بَرَحَ» وَ«مَا
فَتَى» . وَاسْتَعْمَالُ هَذِهِ مَعْرُوفٌ.

أَقُولُ: وَالكَثِيرُ مِنْهَا فِي الْاِسْتِعْمَالِ «مَا زَالَ»، يَقَالُ: مَا زَالَ الْمَطَرُ يَنْزَلُ،
وَأَمَّا «لَا زَالَ» فَإِنَّهَا تَفِيدُ الدُّعَاءَ، قَالَ الشَّاعِرُ:

(١) الْكِتَابُ ١٥١/٣، وَالْمَغْنِي ص ٣٨.

(٢) خَزَانَةُ الْأَدَبِ ٦٢/٤.

« ولا زال منهاً بجُرْعائِكَ القَطْرُ »

وأما «ما انفك» و «ما برح» و «ما فني» فشيء يكثر في الفصيحة القدمة.

أهْتَرَ

فعل ماضٍ مبني للمعلوم أى على بناء المجهول، بمعنى «تعلق بالشيء». أقول: وهذا نظير «استهتر»، وقد سبق الكلام عليه. وأما «أهْتَرَ» فلا يعرف في عربية العصر، وقد استغني بـ«استهتر» مبنية للفاعل عن «أهْتَرَ».

أهْرَعَ

فعل ماضٍ لزم صيغة المفعول، بمعنى «أسرع». أقول: والذي في العربية المعاصرة هو «هرع» بالبناء للمعلوم.

أهْلُونَ

جمع «أهْل»، وهو ما الحق بالجمع المذكر السالم. انظر: «أضُون». أقول: ولم يشعر العربون في عصرنا بال الحاجة إلى جمع «أهْل»، وكأنَّ المفرد يسدّ الحاجة. وربما استعار جماعة «الأهالي» من اللغة الدارجة، وإن جاء في المعجم القديم «أهالٍ» وكأنها تومئ إلى جمع الجمع. غير أنك قد تلقى «أهلون» هذه في كتابة المتفاصلين.

أو

معنى «إلا» أو «حتى»، وينصب الفعل بعدها بـ «أن» مضمرة وجوباً، فإن كان الفعل الذي قبلها مما ينقضي ويحصل دفعهً واحدة فهي التي يعني «إلا» نحو قول زياد الأعجم :

وَكَنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَّاهُ قَوْمٌ كَسَرْتُ كَعْوَهَا أَوْ تَسْقِيَهَا^(١)

أما إذا كان الفعل مما ينقضي ويحصل شيئاً فشيئاً، فهي التي يعني «حتى»،

نحو قول الشاعر:

(١) الكتاب ٤٨/٣.

لأَسْتَهِلُّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنْتَهَى فَمَا انْقَادَتِ الْآمَال إِلَّا لصَابَرَ
وَالْفَعْلَانَ «تستقيم» و «أدرك» منصوبان بـ «أنْ» مضمورة وجوباً بعد «أو». أقول: وهذا مما لم يبق شيء منه في العربية المعاصرة.

أَوَّلٌ

ومن أحواها أنها تُبني على الضم إذا أضيفت وحذف المضاف إليه وتُويَّ معناه لا لفظه، ومنه قول الشاعر:

لَعْمَرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو الْمِنَى أَوَّلُ^(١)

أقول: وقد زال بناء «أول» على الضم في العربية المعاصرة.

أَوْلَات

اسم جمع لا واحد له من لفظه، والمعنى «صاحبات»، تلحق في الإعراب بجمع المؤنث السالم، قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَنَّ أَوْلَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفَقُوا عَلَيْهِنَّ﴾^(٢). أقول: كان «أولات» قد زالت في لغتنا الحديثة بخلاف «أولو» وهو المذكر.

أَوَّاه

قالوا: اسم فعل مضارع مبني على السكون بمعنى أتوجع وأنضجَر. أقول: وهي مع الكلمات التي عرفت في العربية وانصرفت إلى الأعراض العاطفية، ولم نجدها إلا في الندرة لأن يحتاج إليها شاعر يتحرى الكلم القديم فيستعملها كما قال الشاعر اسماعيل صبري من شعراء هذا العصر:

أَوَّاهٌ مِنْ حُرْقٍ أَوَذْتُ بِعَظَمَهَا وَلَمْ تَرَلْ تَسْمَى فِي بَقَايَا هَا

(١) المقتبب ٣٤٦/٣.

(٢) سورة الطلاق آية ٦.

غير أن المARBين أخذوا منها الفعل «أُوْه» و«تَأْوِه» وشاعا في العربية الحديثة.

أي

بكسر الهمزة وسكون الياء، حرف جواب بمعنى «نعم»، ويقع في الغالب بعد الاستفهام، وقبل القسم نحو قوله تعالى: «وَيَسْتَشْفَنَكَ أَحَدٌ هُوَ قُلْ: إِنَّ رَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌ»^(١) وليس شيء منها في الفصيحة الحديثة، غير أنها معروفة في الألسن الدارجة.

أي

الموصولة التي تضاف إلى المعرفة وتحذف صدر صلتها، وهي بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، مفرداً أم غير مفرد، عاقلاً أم غير عاقل، نحو قوله تعالى: «ثُمَّ لَتَرْزَعُنَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَيْمَمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتَيْنَا»^(٢)

وكقول غسان بن وعلة:

إذا مالقيت بني مالك فسلّم على أئمّه أفضّل^(٣)
أقول: وهذا شيء من الكلم النحوى القديم الذى عفا أثره في العربية الحديثة.

أيا

بالتحجيف لنداء البعيد، أو ما في حكمه كالنائم والساهي.

لا يعرف المARBون في عصرنا هذه الدقائق الأسلوبية، وهم محتاجون إليها، ومن هنا فقد خلت كتاباتهم من هذه الأداة للنداء.

(١) سورة يونس آية ٥٣.

(٢) سورة مريم آية ٦٩.

(٣) مغني اللبيب ص ٧٨، ٤٠٩.

أيما

وهي «أي» الشرطية و «ما» زائدة كما في قوله تعالى: ﴿أَيْمَا الْأَجَلِينَ
قَضَيْتُ فَلَا عُدُوانَ عَلَيَّ﴾^(١).

أقول: وهذه مما لا نجده في عربية العصر.

أيمين

انظر «ابن سِم».

أينما

اسم شرط جازم
وكقول كعب بن جعيل:

صَفَدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْمَا الرِّيحُ تُمْيِلُهَا تَمِيلٌ^(٢)

أقول: وهذه من أدوات الشرط التي لا تُرى في عربتنا المعاصرة.

إيه

اسم فعل أمر مبني على الكسر، بمعنى: امض في حديثك، قال ذو الرمة:

وَقَفْنَا فَقْلَنَا: إِيَهُ عَنْ أُمَّ سَالِمٍ وَمَا بَالِ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلَاقِعِ^(٣)

أقول: وهذه من لوازم الأدب القديم، وقد ذكرت في المصادر النحوية،
وليس شيء منها في العربية المعاصرة.

(١) سورة القصص آية ٢٨.

(٢) الكتاب ١١٣/٣.

(٣) المقتنب ١٧٩/٣.

باب الباء

بَجْل

حرف جواب، بمعنى «نعم»، مبني على السكون.
وقالوا: اسم فعل مضارع بمعنى «يكفي» والفاعل ضمير، نحو: بَجَلِي،
أي : يكفي. قال السيوطي : إن قولهم : «بَجَلَنِي» بالنون نادر.
وقالوا: إنه اسم مرادف لـ «حسب»^(١) نحو: بَجَلِي أي: خُشبي.
أقول: وهذا من غير شك من الكلم المنسي الذي لا يعرفه أهل العربية
في عصرنا.

بَخْ

اسم فعل مضارع، مبني على الكسر، بمعنى «استحسن»، وتستعمل
مكررة بالكسر والتنوين.
أقول: وهذا شيء آخر من الكلم القديم الذي لا تعرفه عربية العصر.

بَدَارٍ

اسم فعل أمر مبني على الكسر بمعنى «أسرع».
أقول: وهذا مما لم يبق في عربية العصر، والمعربون يستعملون الأمر من
«بَادَرَ» في هذا الخصوص.

(١) الكتاب ٤/٢٣٤.

بَرْح

فعل ماض يفيد الاستمرار يلحق بـ «التواسخ»، لابد أن يتقدمها نفي أو نهي أو دعاء، نحو: ما برح الماء بارداً، وقال الشاعر:

قلما يبرح السليب إلى ما يورث الحمد داعياً أو مجيناً^(١)

أقول: لأن العربية الحديثة اجتزأت بوحدة من المواد المشابهة، فقد عرفت «ما زال» وهجرت فيها «ما انفك».

و «برح» فعل تام متصرف في العربية المعاصرة، يقال: لم يبرح الرجل مكانه، أي لم يتركه.

بَرْحَى

كلمة تقال عند الخطأ في الرمي أو الكلام.

أقول: إنها من الكلم المهجور في عصرنا، في حين أن ضدها «مزحى» من الكلم المعروف، وتقال عند الإصابة استحساناً.

بَسْ

اسم فعل أمر مبني على الكسر، بمعنى: اكتف. وفي «القاموس» أنها بمعنى «حسب».

أقول: وهي من المهجور المنسي.

بَسْ

اسم فعل بمعنى «حسب»، فارسية معربة. وهذه أيضاً من الكلم الذي لا نجد له في العربية المعاصرة، ولكننا نجد له في اللسان الدارج.

بُصْع

وزان «عَمَّر» ممنوع من الصرف، يؤكّد بها توكيداً معنوياً جمع المؤنث، ولا

(١) مغني الليب ص ٣٠٦.

تأتي إلا بعد: كلَّهُنْ جُمْعٌ كُتْبَهُنْ، نحو: جاءت النساء كُلَّهُنْ جُمْعٌ كُتْبَهُنْ بُصْبُعٌ. وتأتي
ندوراً بعد «كلَّهُنْ» فقط، وهي جمع بضوء مؤنث أبصع.

أقول: وهذه من الكلم الذي لا نعرفه في عصرنا.

بُطَان

اسم فعل ماضٍ، مبني على الفتح، بمعنى «أبطأ».

أقول: وهو من الكلم القديم الذي شغل عنه المعربون بالفعل «أبطأ».

بَلْهَة

اسم فعل أمر، مبني على الفتح، وأصله مصدر لا فعل له من لفظه،
يعني «دع» وقد يأتي مصدرأً منصوباً «مفعول مطلق» و فعله محذوف ليس من
لفظه، يعني ترك» يضاف إلى الاسم بعده.

أقول: وليس لنا اليوم شيء من هذه الكلمة، ولا ترد إلا في ترسل
الصفوة أصحاب التنمير.

بَيْتَ بَيْتٍ

حال مركبة تركيب «أحد عشر» مبنية على فتح الجزءين، نحو: زيد
جاري بيت بيت، أي ملاصقاً.

أقول: هذا من الكلم القديم الذي لا نعرفه في لغتنا الحديثة. إن الحال
المركبة نعرفها مثلاً في قولنا: قرأت الكتاب فصلاً فصلاً أو باباً باباً، فاما «بيت
بيت» فلا نعرفها.

بِينَا

ظرف زمان مبني على الفتح، والألف زائدة، وفيها ثلاثة اقوال مبسوطة
في كتب النحو، قالت هند بنت النعمان:

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسِ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهَا سُوقَةٌ لَيْسَ تُنْصَفُ^(۱)
أَقُولُ: لَا نَشَهِدُ «بَيْنَا» هَذِهِ فِي الْعَرْبِيَّةِ الْحَدِيثَةِ، وَالْمُعَرْبُونَ إِذَا أَرَادُوا شَيْئًا
مِنْ هَذَا الظَّرْفِ قَالُوا: «بَيْنَا».

(۱) الْكِتَابُ ۱۷۱/۱.

باب التاء

تاء القسم

ترد في لفظة الجلالة في قوله «تالله»، قال تعالى: ﴿قالوا تالله تفتأ
تذكرة يوسف﴾^(١).

وجاء في كتب النحو: تحياتك وتربّ الكعبة.

أقول: وكان المعربين تجاوزوا هذه التاء إلى الواو، والباء من أحرف
القسم.

تا

اسم إشارة مبني على السكون للمفردة المؤنثة، تدخل عليها هاء التنبيه
فتكون «هاتا» وتلحقها الكاف للخطاب «تاك». وقالوا: «هاتاك» و«تالك».
وصغرت شذوذًا فقالوا «تيا».

أقول: وجملة هذا مما لم يبق في العربية المعاصرة.

تحت

ظرف مكان مبني على الضم لأنه أضيق وحذف المضاف إليه، ونوي
معناه دون لفظه، قال طرفة:

شم تفري اللجم من تعدائها وهي من تحت مشيحات الحزم^(٢)

(١) سورة يوسف آية ٨٥.

(٢) لسان العرب (شبح).

تَخْذِدُ

فعل ماضٍ ناسخٌ من أفعال التحويل، بمعنى «صَيْرَ» ينصب مفعولينٍ أصلها مبتدأً وخبرٍ، نحو: تَخِذْتُكَ صاحبِي.

أقول: تحول المعربون في عصرنا إلى الفعل «أَخَذَ»، ولم يبق شيءٌ من استعمال «تَخْذِدُ». وأرى أن «تَخْذِدُ» جاءت من «أَخَذَ»، وقد استفید من الناء المدغمة التي هي في الأصل الناء التي أصلها همزة «أَخَذَ» ثم تاءً «افَتَعَلَ»، وقد اجتازَهَا بالناء الثانية بعد إسقاط همزة «أَخَذَ»، وعُرِّيَ بناؤه إلى «فِعْلٍ» بكسر العين ابتعاداً عن أصله الذي هو «أَخَذَ» وزنه «فَعَلَ».

تَرَكَ

فعل ماضٍ ناسخٌ من أفعال التحويل بمعنى «صَيْرَ» ينصب مفعولينٍ أصلها مبتدأً وخبرٍ، قال فرعان بن الأعرف:

وَرَبِّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتَهُ أَخَا الْقَوْمَ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمُسْحِ شَارِبَةً^(۱)
أقول: لم يبق من الفعل «ترك» إلا معناه التام الذي لا ينصب مفعولين، بل ينصب الواحد نحو: تركت الأمر... .

تَعَلَّمُ

فعل أمرٌ ناسخٌ بمعنى: اعْلَمُ، وهو فعل جامد لا يتصرف ينصب مفعولينٍ أصلها مبتدأً وخبرٍ، قال زياد بن سيار:

تَعَلَّمُ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا فَبَالِغُ بِلْطَفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمُكْرِ^(۲)
وقد يكون مدخولاً جملة مصدرة بـ «أَنَّ» تسد مسد المفعولين كقول أنس ابن زئيم:

(۱) شرح ابن عقيل ۴۱/۲.

(۲) شهور الذهب ص ۳۶۲.

تَعْلَمُ، رسول الله، أَنْكَ مُدْرِكٌ وَأَنْ وَعِدًا مِنْكَ كَالْأَخْذِ بِالْيَدِ^(١)

أقول: وهذا مما ينذر في العربية المعاصرة، وإن الفعل الأمر «تعلّم» إن جاء فيها فهو أمر الفعل المتصرف «تعلّم يتعلّم».

تَهْ

اسم إشارة للمفردة المؤنثة، بُني على الكسر أو السكون، وهو إشارة للقريب لا تلحقها كاف الخطاب ولا لام البعد.

أقول: كان العربية ابتعدت عن هذه الأداة بالمشهور منها وهو «هذه».

قِي

اسم إشارة للمفردة المؤنثة مبني على السكون، تسبق بالهاء «هاتيك» وتلحقها كاف الخطاب، وأحياناً لام البعد «تلك».

وهذه أيضاً كسابقتها مما لم نجده في العربية المعاصرة، وربما قد يلتجأ إليها أهل الشعر والنظم، وال الحاجة تدعوه.

ومن العجيب أن الإشارة للمثنى المؤلف هي «هاتان» معروفة في العربية المعاصرة لعدم شيء يسد مسدها.

تَيْدَ

اسم فعل أمر بُني على الفتح، يعني «أمهل»، يقال: تَيْدَ زيداً، أي أمهله.

(١) المصدر السابق.

باب الثناء

ثلاثة

وحكم المعدود معروف مع «ثلاثة» إفراداً وتركيباً، وكذلك تعريف ثلاثة إذا اتصلت بالمعدود، وإذا أضيفت إلى معرفة، وما صيغ منها على «فاعل» في الإفراد والتركيب. وفي هذا كله من الحدود والشروط والأحوال ما لا نجد الكثير منه في العربية المعاصرة. على أن اللغة الجديدة قد تتجاوز الحدود المخصوص عليها في كتب العربية، ونحن في هذا بين متحن بالقول بالخطأ، والرجوع عنه إلى الصواب، ولكن المسيرة ماضية، ولا يسمع هذا الذي ينبه إلى الصواب، وبين محتمل للجديد مع خروجه على الموروث، على أنه جديد فرض على العربية المعاصرة أو قل: إنه «العربية المعاصرة».

ثلاث

كلمة معدولة عن «ثلاث ثلاث» نحو قولنا: جاء القوم ^{ثلاث}، وهي غير منونة لللوصفية والعدل، نظير ^{رباع} و^{خمس}....

انظر: «أحاد».

ثُمَّتْ

هي «ثُمَّ» من أدوات العطف زيدت التاء في آخره كما زيدت في «رُبٌّ» فقالوا: ^{رُبٌّ} والتاء مفتوحة، و«ثُمَّتْ» هذه تختص بعطف الجمل، قال:

ولقد أمرُ على اللثيم يسبُّني فمضينت ثُمَّتْ قُلتْ ما يعنيني^(١)

(١) الكتاب . ٢٤/٣

باب الجَّيم

جَرْم

على «فَعَلَ» أو «فَعُلَّ»، تسبقها «لا» فتكون «لا جَرْمَ» بمعنى: حَقًا أو لا بد. وكأنها عمّلت معاملة أدوات القسم، ولذلك قد يأتي بعدها اللام في بعض استعمالها، يقال: لا جَرْمَ لِأَقْوَمَنَ بالواجب. والكثير فيها أن تعقبها «ان» وبعد ومعموليها، فإن كسرت المهمزة فإن «لا» نافية للجنس، وإن فتحت فإن «لا» زائدة و«جَرْم» فعل ماضٍ بمعنى وجَبٍ والمصدر المؤول من «أن» ومعموليها فاعل في محل رفع.

أقول: هذا كله في استعمال «لا جَرْمَ» وقول التحويين فيها، وهي لا ترد في اللغة المعاصرة، وإن كان قد يوردها متأدب من المعاصرين، فمن باب التفاصح.

جَعَارٍ

اسم للضبع مبني على الكسر، قال النابغة الجعدي:

فَقَلْتُ لِهَا عِيشِي جَعَارٍ وَجَرَّري بِلِحْمِ امْرَئٍ لَمْ يَشَهِدِ الْيَوْمَ نَاصِرٌ^(١)

أقول: هذا ما يرد في استشهاد النحاة على نبي «فَعَالٍ» وبنائه على الكسر علمًا لأنثى أو سبًّا لها أو اسم فعل أمر. وهذا من غير شك يدخل في باب السب للضبع. وجميع هذا قد زال من العربية المعاصرة.

(١) الكتاب ٢٧٣/٣.

جَعْلٌ

فعل ماضٍ ناسخ متصرف يلحق بـ «ظن» في الاستعمال، ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر نحو: جعل الجبانُ السهل صعباً، وهو يفيد رجحان الخبر.
وقد يأتي للشروع بمعنى «أخذ» والذي يعمل منه هذا الاستعمال الماضي والمضارع فقط، نحو جعل زيد يجتهد.

وقد يأتي للتحويل بمعنى «صَرِّ»، نحو: جعلتُ الطينَ إبريقاً.
أقول: وجميع هذا لم يرد في اللغة المعاصرة، والمعاصرون يذهبون إلى «ظن» و«حال» و«حسب» ونحوها، كما يذهبون إلى «صَرِّ» ونحوه.
والكثير في استعمال «جعل» التصرف التام نحو: جعلته على وفق النظام المتبَع.

جَلْلٌ

حرف جواب بمعنى «نعم». و تكون اسمًا بمعنى «عظيم» نحو قول الشاعر:
فلئن عَفَوتُ لاغفونْ جَلْلًا ولثن سَطَوتُ لأوهنْ عظمي^(١)
وتأتي بمعنى «اليس» من الأمر، كقول امرئ القيس لما سمع بمقتل أبيه:
«ألا كُلُّ شيءٍ سواه جَلْلُ»^(٢)

ومن هنا، قال اللغويون: إن «جلل» من الأضداد.
وترد «جلل» بمعنى «من أجل» نحو:

رَسْمِ دَارِ وَقَفْتُ فِي طَلْلَةِ كِذْتُ أَقْضِيَ الْحَيَاةَ مِنْ جَلْلَهُ^(٣)

(١) مغني الليبب ص ١٢٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) شرح المفصل ٥٢/٨، وشرح ابن عقيل ٣٨/٣.

أي من أجله، وقيل: من عظمته في عيني.

أقول: وجملة ما ورد في «جلل» غير وارد في العربية المعاصرة إلا معنى «العظيم»، والمعاصرون يقولون في المصيبة العظيمة مثلاً: خطب جلل.

وأود أن أقول: إن مادة الأضداد أوشكت أن تزول أو زالت من العربية المعاصرة.

الجَمَاءُ الْغَفِيرُ

وهي حال وردت معرفة بالأداة، وهو من الشذوذ، قالوا: جاءوا الجَمَاءُ الغَفِيرُ، أي مجتمعين.

أقول: وليس في عربية اليوم شيء من هذا الاستعمال، واستبدلوا به مثلاً: جاءوا جماعة غفيراً. وهم يريدون به الكثرة الكثيرة لا أنهم مجتمعون ليس غير.

جُمْعٌ

من ألفاظ التوكيد المعنوي للمؤنث الجمع. انظر: «بُصْع». وهو لفظ معدول عن «جماعات»، يقال: جاءت النسوة كُلُّهُنَّ جُمْعٌ.

جَمِيعٌ

من ألفاظ التوكيد المعنوي للمؤنث المفرد، وتحمّل مثل «جُمْع» بعد التوكيد بـ«كُلّ»، يقال: جاءت القبيلة كُلُّها جَمِيعٌ.

أقول: وهذا كله قد تحافت منه العربية المعاصرة إلا أن يقصد إليه من بعض المتفاصلين.

جَيْرٌ

حرف جواب بمعنى «نعم» مبني على الكسر، وقد يبني على الفتح، وقد

ينون. وقد يكون اسمًا بمعنى «حقاً»، كما يكون ظرفاً بمعنى «أبداً». ويحيىء حرف قسم مبنياً على الكسر يليه اللام في الجواب نحو:
قالوا: فَهَرَتْ فَقُلْتُ جَيْرٌ لِيَعْلَمَنْ عَمَّا قَلِيلٌ أَيْنَا الْمَفْهُورُ
أقول: وهذا كله من العربية القديمة التي لم يبق شيء منها في إعرابنا المعاصر.

باب الحاء

حار

فعل ماضٌ ناسخ، مبني على الفتح بمعنى «صار»، نحو:
وما المَرءُ إِلَّا كَالشَّهَابِ وَضَوْئِهِ يَحُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعٌ^(۱)
أقول: وليس لهذا الفعل من وجود في العربية الحديثة بهذا الاستعمال. ان
الفعل «حار» في اعرابنا الحديث من «الحريرة» وهو فعل تمام متصرف.

حبٌ

وهي «أفعى» للتفضيل، وحذفت همزته لكثره الاستعمال شذوذًا، ومنه
قول الشاعر:

فَدَرَأَهُ كَلْفًا بِالْحَبِّ إِذْ مَنَعْتُ وَحَبَّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَ^(۲)
أقول: وهذا من التوارد الشوارد الذي زال من العربية الحديثة، وهو
قليل في العربية القديمة.

حبٌ

من أفعال المدح، وتفتح حاؤها أو تضم، وذلك حين يكون فاعلها غير
«ذا» كما في «حبدًا». وفاعل «حبٌ» هذه قد يجر بالباء الزائدة، نحو قول
الطرماح بن حكيم:

(۱) مع الموسوعة ۱/۱۱۲.

(۲) العقد الفريد ۳/۲۲۸.

حَبٌّ بِالرَّزُورِ الَّذِي لَا يُرَىٰ مِنْهُ إِلَّا صَفَحةٌ أَوْ لِمَامٌ^(۱)

أقول: وهذا يدخل في الكلم الغريب النادر الذي قل استعماله في العربية القديمة، فما بالك به في العربية المعاصرة؟

حجا

فعل ماضٍ ناسخ متصرف يلحق بـ «ظن» في العمل، يفيد الرجحان ينصب المبتدأ والخبر فيكونان مفعولاً به أول، ومفعولاً به ثانياً، قال الشاعر:
قد كنت أحجو أبا عَمِّ أخا ثقةٍ حتى آتَيْتُ بنا يوماً مُلِمَاتُ^(۲)
أقول: وهذا الفعل مما لم يُرَ في العربية الحديثة.

إن سبيل العربية في هذه الأفعال الناسخة الخاصة أنها اجترأت بالقليل المشهور فهجرت جملة أفعال، وربما جهل الكثير من المغاربة معانيها وخصائصها.

حذاء

ظرف مكان كأساء الجهات الست، يعني إزاء أو قبلة، يقال: وقفت حذاء الباب.

أقول: إذا كان للمغاربة المتفاصلين، على قلة منهم، أن يستعملوا هذا الظرف، فهم يقوونه بالباء للإشارة بالظرفية، يقولون مثلاً: جلست بحذاء فلان.

حَذَارِيك

من المثنىات من المصادر المنصوصية نحو: ليك وسَعْدَيْك وَذَوَالِيك، وهذا ذيك وَخَنَانِيك، وهي ملزمة للإضافة إلى كاف الخطاب، يقال: حَذَارِيك الخطر، أي، أحذره.

(۱) شرح الأشموني ۳۹/۳.

(۲) لسان العرب (حجو).

أقول: وليس هذا في عربية حديثة، والذي لنا في إعرابنا الحديث هو «حَذَارٌ» على قلة، فقد يرد في كتابة الصفة من أهل العلم بالعربية.

حرى

فعل ماضٍ ليس له مضارع ولا أمر، غير متصرف، يفيد الرجاء لوقوع الخبر، من النواسخ، فهو فعل ناقص يعمل عمل «كان»، إلا أن خبره جملة فعلية فعلها مضارع مقترب بـ«أن» الناصبة نحو: حَرَى الغمام أن ينقشع.

أقول: وهذا مما زال في العربية المعاصرة، وربما جهله المعربون إلا قليلاً منهم.

حرّون

أرض ذات حجارة سوداء ملحة بجمع المذكر السالم.
وهذه جملة ألفاظ جمعت هذا الجمجم وهي من غير شك آثار باقية تدل على أن هذا الجمجم في عصور العربية القديمة كان جمماً عاماً غير محدود بهذه الحدود الضيقة.

حسّ

اسم فعل مضارع بمعنى «أتلّم»، وهي مثل قولنا: أَوْهُ، للتوجّع، قالت العرب عند التوجّع من لذعة النار وغيرها: «حسّ بسّ»، وقد تكرّر «حسّ» فيقال: حَسْ حَسْ^(١).

حسب

اسم مفرد لا يثنى ولا يجمع، بمعنى «كافٍ»، قال تعالى: «من يتوكّل على الله فهو حَسْبُه»^(٢) ولله استعمالات خاصة تدخل في باب المبتدأ، وفي باب التمييز.

(١) لسان العرب «حسّ».

(٢) سورة الطلاق آية ٣.

وقالوا أيضاً: إنها اسم فعل مضارع بمعنى «يكفي». وتأتي بمعنى «لا غير» مقطوعة عن الإضافة فتبني على الضم، يقال: قرأت كتاباً حَسْبٌ. وقد تدخل على هذه فاء للتزيين «فَحَسْبٌ».

أقول: ولم يبق من هذه إلا استعمالها بمعنى «لا غير» مع لزوم فاء التزيين فيها، في العربية المعاصرة.

حَشُون

الأرض الوحشة، ملحقة بجمع المذكر السالم.
وهذا كنظائره من الملحقات التي زالت من عربتنا.

حَضَارٍ

اسم علم للكوكب، مبني على الكسر.
وهذا أيضاً من الكلمات الذاهب، بجهلنا بالكوكب نفسه.

حَمَادَى

معنى «غاية»، وهو من الألفاظ الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى للظاهر والضمير، نحو: حَمَادَى الشيء أو حَمَادَاه.

أقول: وهذا من الكلم القديم الذي زال في عربتنا.

حَنَانِيَّك

انظر: «حَذَارِيَّك».

حَيٌّ

اسم فعل أمر مبني على الفتح بمعنى «أقبل، أو أَعْجَلُ» نحو: حَيٌّ على الصلاة.

أقول: بقيت هذه الكلمة في نص «الأذان» والدعاء إلى الصلاة، وفيه أيضاً: «حَيٌّ على الفلاح».

حَيْثَ بَيْتَ

حال مركبة مبنية على فتح الجزءين، بمعنى «مبحوثة» كقولك: تركت
البلاد حَيْثَ بَيْتَ.

أقول: إن الكثير من المركبات يدخل في باب «الإتباع»، وذلك أن تتبع الكلمة المعروفة بكلمة على بنائها مما له معنى أو ليس له بقصد تقوية المعنى نحو: شذر مذر، وحَيْضَنْ بَيْضَنْ، وشَغَرْ بَغَرْ. وقولهم: بنصه وفضله وغير هذا. وجملة هذه المواد اللغوية دخلت في باب المنسي من عريبتنا المعاصرة.

حَيَّهُل

مركبة من «حي» ومن «هل» إفاده لللحث والاستعجال، وذلك للمبالغة في طلب الاستعجال، قال ابن مسعود:
إذا ذُكِرَ الصالحون فَحَيَّهُلْ بعمر^(١)

أقول: وليس لنا في العربية الحديثة شيء من هذا إلا ما يكون لأحد من الناس أن يتتفاصل، كما عرض ذلك في نثر معروف الرصافي الشاعر العراقي في كتابه «رسائل التعليقات».

(١) الكتاب ٤/١٦٣.

باب الخاء

خَبَاثٌ

صفة مؤنث جاءت سبباً وشتماً، مما يُبني على «فعال».
أقول: وهذا مما صاع وفني ولم يبق شيء منه في الإعراب الحديث.

باب الدال

دَوَالِيْكَ

انظر: «حَذَارِيْكَ». وقالوا: معناها «تداؤلاً بعد تداول».
أقول: وهذا من الكلم الذي اوشك أن يزول في العربية المعاصرة.

باب الذال

ذَارِ

ما وَرَدَ عَلَى فَعَالٍ «مُبْنِيًّا» عَلَى الْكَسْرِ سَبَّاً لِمَؤْنَثٍ، بِعَنْتِي «مُتَنَّةً».
أَقُولُ: وَهَذَا أَيْضًا مَا هُجْرٌ وَنُسْيَى.

ذَوِ

اسْمٌ موصولٌ في لغة طيءٍ، ومنه قول الطائي للمفرد المذكر العاقل:
فَقُولًا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءٍ سَاعِيًّا هَلْمٌ فَإِنَّ الْمَشْرِفَيِّ الْفَرَائِصَ^(۱)
وَلِلْمَفْرَدِ الْمَؤْنَثِ غَيْرِ الْعَاقِلِ، نَحْوُ قَوْلِ سَنَانَ بْنِ الْفَحْلِ:
فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءَ أَبِي وَجَدَى وَبَئْرِي ذُو حَفَرَتْ وَذُو طَوَيْتْ^(۲)
أَقُولُ: وَهَذِهِ مِنَ الْمَوَادِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي لَمْ نَرَهَا فِي شِعْرٍ أَوْ نَثَرٍ فِي عَرَبِيَّنَا
الْحَدِيثَةِ.

ذَيْتَ ذَيْتَ

كناية عن قول أو فعل لا يراد ذكره، سواء أكانت بالتكرار أو بالعاطف،
بنيت على فتح الجزءين.

(۱) شرح الأشموني ۱/۱۵۷.

(۲) شرح المفصل ۳/۸، ۱۴۷.

باب الراء

رَبَّتْ

هي «رُبَّ» وقد لحقتها التاء مفتوحة، وليس لي أن أحمل التاء على التأنيث، بل هي تاء زيدت في «ثَمَّ» و«أَيَّ» ونحوهما ف قالوا: «ثَمَّةً» و«أَيَّةً».

أقول: لم نقف على «رَبَّتْ» هذه في نص حديث إلا أن يكون شعراً يضطر فيه الشاعر، وهذا قليل نادر.

ومثل «رَبَّتْ» «رَبَّتِما» التي زيدت فيها «ما»، وهذه أيضاً من الكلم الذي لا نقف عليه في العربية الحديثة ولكننا نجده في الشاهد:

ماوئي يا رَبَّتِما غارة شعواء كاللذعة بـالميسـمـ
أقول أيضاً: لعل هذه التاء قد سعى إليها الشاعر القديم، والشاعر القديم أحد صناع العربية، وفيه سطوة، يفرض ما يقول فيكون لغة.

رجع

فعل ماض بمعنى «صار»، وهو يعمل عمل «صار» جاء في الحديث الشريف: «لا ترجعوا بعدِي كفَاراً يضرب بعضكم رقب بعض».

أقول: والفعل «رجع» في عربتنا الحاضرة لا يتجاوز الرجوع، فهو فعل تام لازم، يقال «رجع فلان إلى داره». ومثل «رَجَعَ» هذه «عاد» التي ذهب استعماها فعلاً ناسخاً وبقيت بمعنى «العود» فيقال: «عاد فلان من مكتبه».

رَدٌّ

فعل ماض من أفعال التحويل، بمعنى «صيئ» ينصب مفعولين أصلهما
مبتدأ وخبر، نحو قول الشاعر:

فردٌ شعورهن السود بيضاً وردٌ وجوههن البيض سوداً^(١)

أتقول: ويتعذر عليك أن ترى شيئاً من هذا في العربية المعاصرة، ولو كان
شيء منه فذاك لدى الصفوة أهل التفاصح.

رقون

جمع «رقة» وهي الفضة، من الكلم الذي الحق بجمع المذكر السالم.
انظر: «حرّون».

(١) شرح ابن عقيل ٤٢/٢.

باب الزاي

زَعْم

فعل ناسخ مثل «ظن» يفيد الرجحان، ينصب مفعولين أصلهما مبداً وخبر، قال أوس الحنفي :

زَعَمْتُ شِيخاً وَلَسْتُ بِشِيخٍ إِنَّا الشِّيخَ مِنْ يَدِيْبٍ دَبِيبَا^(۱)

أقول: إن استعمال «زَعْم» فعلاً ناسخاً لا يُرى في العربية الحديثة إلا على الندرة، ولكنه معروف في استعماله الآخر الذي تليه فيه جملة إسمية مصدرة بـ «أن» نحو قول كثير:

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بِعِدْهَا وَمِنْ ذَا الَّذِي يَا عَزْلًا لَا يَتَغَيَّرْ^(۲)
ومثل هذا كثير في العربية الحديثة.

زُكْمَ

فعل ماض ملازم للبناء للمفعول، وما بعده فاعل له، نحو: زُكْمَ الرجل.

أقول: وكان العرب في عصرنا ابتعدوا عن كثير من هذه الأفعال التي أنت على بناء المفعول، وهم تارة يتتجاوزونها، كما في «زُكْمَ» إلى عبارة أخرى كأن يقولوا: فلان مزكوم، وهو الشائع الكثير مبتعدين عن «زُكْمَ فلان».

(۱) شرح ابن عقيل وسائر كتب النحو القديم.

(۲) شذور الذهب ص ۳۵۹.

زهبي

وهو فعل مثل «زِكْرُمَ» السابق في البناء للمفعول.
والعربون في عصرنا بعيدون عنه إلى صورة أخرى إلا أهل العلم من
الأدباء واللغويين.

باب السين

ساء

فعل ماضٍ للذم مثل «بس» في استعماله وأحكامه نحو: ساء الرجل فلان الكذاب . قالوا: ومثل هذا كل فعل ثلثي بُني على «فَعْل» للمدح أو الذم نحو: شرف الرجل محمد... .

أقول: وليس لنا في العربية المعاصرة شيء من هذا، بل ان الفعل «ساء» لا يبتعد عن معناه سواء أصاب الذم أم لم يُصب، يقال: ساء عمل السارق. إن الذي ذكره النحويون من إفاداة «ساء» للذم واستعمالها استعمال «بس»، وكذلك ما بُني من الأفعال على «فَعْل» في افاده المدح والذم، شيء لا نراه إلا في كتب النحو، وفي أمثلتهم المصنوعة.

ومن المفيد أن اعرض لطائفة من الآيات الكريمة التي ورد فيها الفعل «ساء» منصرفًا إلى معناه بعيداً عن الجمل النحوية المصنوعة المثبتة في كتب التحصي، ودونك الآيات:

«إنه كان فاحشةً ومقتاً وساء سبلاً»^(١).

«منهم أمةً مقتضدة وكثير منهم ساء ما يعملون»^(٢).

(١) سورة النساء آية ٢٢.

(٢) سورة المائدة آية ٦٦.

﴿سَاءَ مِثْلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾^(١).

﴿أَيْسَكُهُ عَلَى هُونِ أَمْ يَدْسُهُ فِي التَّرَابِ إِلَّا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾^(٢).

﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مطرًا فَسَاءَ مَطْرُ الْمُنْذَرِينَ﴾^(٣).

أقول لم يرد شيء يشبه أمثلة النحوين في هذه الآيات. ولعلهم ذهبوا إلى إفادة الذم في «ساء» وأنها مثل «بسن» مما ورد من قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا سَاعَةٌ مَسْتَقْرَأً وَمُقَامًا﴾^(٤)، وهذا في الكلام على «النار» ثم وجد النحاة حاجتهم بصورة تعينهم في قوله تعالى: ﴿بَشَنَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقَا﴾^(٥).

أقول: حتى هذه الآية لم يرد فيها استعمال «ساء» على غرار أمثلة النحوين المصنوعة وإن جاءت معطوفة على جملة «بسن»^(٦).

سَاحِر

ظرف زمان منصوب على الظرفية، غير متصرف، وإذا حُلَّ بالأداة تصرف، نحو: خرجت ليلة أمس سَاحِر. وهي ممنوعة من الصرف إذا أريد بها سَاحِر يومٍ بعينه لشبه العلمية والعدل. وإذا لم يُرد بها ساحر يومٍ بعينه، فهي نكرة، ومنونة، قال تعالى: ﴿إِلَّا آلُ لَوْطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَاحِرٍ * نَعْمَةٌ مِنْ عَنْدِنَا﴾^(٧).

أقول: على أن «السحر» معروف في العربية الحديثة، ولكن الكلمة لا تستعمل على هذا النوع من الظرفية الزمانية.

(١) سورة الأعراف آية ١٧٧.

(٢) سورة النحل آية ٥٩.

(٣) سورة الشعراء آية ١٧٣.

(٤) سورة الفرقان آية ٦٦.

(٥) سورة الكهف آية ٢٩.

(٦) وقالوا في «عَلِيمٍ وَجَهِيلَ وَسَمِيعَ» أنها تحول إلى أسلوب المدح والذم مع بقائها على أبنيتها ومثلاها لها بقوفهم على الرجل زيد، وجهل الرجل أبو هب، وسميع الرجل خالد. أقول: وكله مصنوع لم يؤيده نص قديم.

(٧) سورة القمر الآيات ٣٤، ٣٥.

سَعْدَيْكَ

أي إسعاداً بعد إسعاد، انظر «حَذَارِيكَ».

سَقِيَاً لَكَ

مصدر، منصوب على أنه مفعول مطلق، والكلمة من ألفاظ الدعاء، ولنزلة الماء في حياة العرب الأقدمين في مواطن تفتقر إلى الماء كان الماء أحب شيء لهم، وكان «الغيث» رحمة لهم. ومنه جاء «الغُوثُ» وهو الإغاثة والعون على دفع شدة.

أقول: ولما كانت الحاجة إلى الماء في عصرنا الذي توفرت فيه مصادر المياه، غير قائمة لم يكن لنا أن نحتفظ بهذه الأساليب في التحية والدعاء.

سَمِعَ

فعل ماض، ولكن النحاة ذكروا أنه يحول إلى المدح مثل «علم» كما حُوّل «جَهَلٌ» إلى الذم واستعملوا هذه الأفعال بأمثلة مصنوعة فقالوا في «سمِعَ»: سَمِعَ الرجل خالدٌ. من غير أن يبدلوا بناءه إلى «فَعَلَ» كما في «شَرُفَ».

أقول: وهذا مرفوض لأنه لم يرد في نص قديم. وهذه الأفعال على استعمالها المقيد بمعانيها في العربية الحديثة.

باب الشين

شتان

اسم فعل ماضٍ مبني على الفتح بمعنى افترق. تزداد بعدها «ما» كثيراً وتكون أحياناً موصولة وقد ترد من غير «ما» قال الشاعر:

جازيتموني بالوصلالقطيعة شَتَّانَ بين صنيعكم وصنيعي^(١)
و «ما» هنا محذوفة وهي موصولة.

أقول: ولم تستعمل «شتان» في العربية الحديثة إلا على حذف «ما» هذه زائدة أو موصولة.

شُدِّه

فعل ماضٍ ملازم للبناء للمجهول، وما بعده فاعل.

أقول: وهذا من القليل النادر في العربية الحديثة، وربما تحولوا عنه إلى اسم المفعول «مشدوه».

شَغَرَ بَغْرَ

حال مركبة، مبنية على فتح الجزءين، بمعنى متشاريين: تقول: تركت القوم شَغَرَ بَغْرَ. انظر: «حيث بيته».

أقول: وهذا من الكلم القديم الذي لا يقال في العربية المعاصرة.

(١) شذور الذهب ص ٤٠٦.

باب الصاد

صَبَّكَ

ظرف مكان غير متصرف، بمعنى «قربك» يقال: الكتاب صَبَّكَ. وهذا
ما لم يُرَ في العربية الحديثة، وإن كان الفعل «صَاقَبَ» معروفاً مستعملاً.

باب الضاد

ضَحْوَة

ظرف زمان منصوب، يمنع من الصرف إن دلَّ على وقت «ضَحْوَة» ليوم
معلوم، والمانع من الصرف أنه علم جنس مختوم بالباء، فإن لم يقصد به ضَحْوَة
يوم معين صُرِفَ، تقول: لقيته ضَحْوَة.

أقول: «الضَحْوَة» من الكلم المعروف في العربية الحديثة، ولكنها لا
تستعمل للظرفية على النحو الذي عرفناه في كتب النحو.

باب الطاء

طڑا

حال مؤكدة لصاحبها، نحو: جاء القوم طڑاً.

أقول: لم يستعمل هذا في العربية الحديثة.

طفق

فعل ماض من أفعال الشروع، ناقص يأتي منه مضارع فقط، يرفع الاسم، وخبره جملة فعلية مضارع غير متصل بـ«أن»، نحو قوله تعالى: «وطَّفِقاً يخْصِفانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرْقِ الْجَنَّةِ»^(١).

أقول: ولم يُرَ هذا الفعل في العربية الحديثة، وفي شرع وأخذ وقام ونحوها ما يغنى عنه.

ثم إنني لم أقف على مضارع له، وإن ذكره النحاة.

باب الظاء

طُبُون

جمع «طُبَّة»، وهي حد السيف، مما ألحق بجمع المذكر السالم.

أقول: هو جمع عزيز في العربية القديمة، وأكثر منه جمع التكسير «طَبَّي».

وليس لنا «طُبُون» في عربيتنا الحديثة.

(١) سورة الأعراف آية ٢٢.

باب العين

عاد

انظر: «رجَعَ».

عَتمَة

طرف زمان منصوب، غير منون لعلمية الجنس والتأنيث، وهي الدال على «عَتمَة» بعينها. فإن لم تدلّ على وقت معين صُرِفت.

عِزْوَن

جمع «عِزَّة» وهي الطائفة، مما أحق بجمع المذكر السالم، قال تعالى: «عَنِ اليمين وعَنِ الشَّمَالِ عِزَّيْنِ»^(١).

عِضُون

جمع «عِضَة» بمعنى متفرقين، مما أحق بجمع المذكر السالم، قال تعالى: «الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضَيْنِ»^(٢).

عَلُ

طرف مكان، بمعنى «فوق»، ولا تستعمل إلا مجرورة بحرف الجر «من» وغير مضافة لفظاً. وتبني على الضم إن كانت معرفة، وهو دلالتها على علوّ خصوص. والمضاف إليه يحذف وينوى معناه لا لفظه، ومنه قول الفرزدق:

(١) سورة المارج آية ٣٧.

(٢) سورة الحجر آية ٩١.

ولقد سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَةٍ وَأَتَيْتُ فَوْقَ بْنِي كَلِيبٍ مِنْ عَلِّ^(١)

أي من فوقهم. وتعرب إن أريد بها النكرة أي دلالتها على مطلق علو، ويحذف المضاف إليه ولم يُتو لفظه ولا معناه فتكون مجرورة بـ«من» مع التنوين أو من دونه، قال أمرو القيس :

مَكَرٌ مَفْرٌ مُقْبَلٌ مُدْبِرٌ مَعًا كَجُلْمود صَخْرٌ حَطَّةُ السَّيْلِ مِنْ عَلِّ^(٢)
أقول : و «عل» هذه مما لم يُر في العربية الحديثة.

عليك

اسم فعل أمر مبني، منقول عن جار و مجرور، قال الشاعر :
عليك نفسك فتش عن معايبها وخل عن عثارات الناس للناس^(٣)
أقول : وليس في العربية الحديثة شيء من «عليك» بهذا الاستعمال إلا ما يكون عند المتفاصلين .

وكأنى ألح في هذه المواد التي تدعى أسماء أفعال منقولة عن الجار والمجرور أو الظرف أنها اسلوب من القول في الإيجاز، وهذا يعني أنه يصح تقدير فعل أمر قبل هذه المواد، ولكنهم اجزأوا بهذه المواد إيجازاً عن طوها، فالتقدير في «عليك نفسك» «الزم عليك نفسك» وفي «دونك الكتاب» «خذ الكتاب دونك» وفي «اليك عني» «ابعد اليك عني».

علىُون

اسم جمع «على» لأعلى الجنة، أو معانٍ أخرى أشير إليها في كتب التفسير، وهو ما الحق بجمع المذكر السالم نحو قوله تعالى : «إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلَيْنَا * وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلَيْوْنَهُ»^(٤).

(١) شذور الذهب ص ١٠٧ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) قائله أبو نواس، الديوان ٢٩٥ (ط. العمومية ١٨٩٨).

(٤) سورة المطففين الآيات ١٨ و ١٩ .

باب الغين

غدوة

تدل على أول زمان مبهم، ظرف منصوب، وجاءت شذوذًا بعد «لدن» منصوبة على التمييز، قال أبو سفيان بن حرب :
وما زال مُهْرِي مَزْجَرَ الكلب منهم لَدَنْ غُدوةً حتى دَنَتْ لغروب^(١) وهذا كله مما لم يبق لدى المعربين في العربية المعاصرة.

غلوة

ظرف منصوب على الظرفية المكانية، تقول : سرث غلوةً. وهذا أيضًا من الكلم المسي الذي لا وجود له في العربية المعاصرة.

(١) الدر اللوامع للشنبطي ١٨٥/١

باب الفاء

فَلْ

معنى «رجل» ولا تحيى إلا في النداء، تقول: يا فُلُّ، أي يا رجل، وجاءت في الشعر في غير النداء، قال أبو النجم العجلي:

تَضِلُّ مِنْهُ إِبْلٌ بِالْمَوْجَلِ فِي جَنَّةِ أَمْسِكٍ فَلَانًا عَنْ فَلِ^(١)

أقول: وليس لنا في العربية الحديثة إلا «فلان» وتنstemل في النداء وغيرها.

باب القاف

قَعْدَ

فعل ماض مثل «صار» معنى وعملاً نحو: قعد المخلص نادراً. وتأتي للشروع مثل «بدأ» نحو: قعد الطالب يتقدم.

أقول: وكلامها مما لا يعرف في العربية المعاصرة.

قُلُون

بكسر القاف وضمها جمع «قلة» وهي عود يلعب به الأطفال، من خشبة يجعل في وسطها حبل، مما الحق بجمع المذكر السالم.

أقول: لم يبق شيء من هذا في العربية الحديثة.

(١) لسان العرب (فلن).

باب الكاف

كَائِنُ، كَائِيٌّ

من كنایات العدد، مركبة من كاف التشبيه و «أي» وفيها لغات: كَائِنُ،
وكَائِنُ، وكَائِنُ، وتعرب اعراب «كم» الخبرية، مبنية وتلزم صدر الكلام، وتتفقر
إلى تمييز مجرور بـ«من»، نحو قوله: «وَكَائِنُ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ»^(۱).

وقال الشاعر:

وَكَائِنَ تَرَى مِنْ صَامِتٍ لَكَ مَعِجَّبٌ زِيَادَتِهِ أَوْ نَقْصُهِ فِي التَّكَلُّمِ^(۲)
أقول: وهذا ما لم يُرَ في العربية المعاصرة.

كُتْخَعُ

من الفاظ التوكيد المعنوي، نحو: جاءت النسوة كُلُّهُنَّ كُتْخَعُ. انظر:
«بُضَع».

أقول: وهذا أيضاً من الكلم المنسى الذي لا نراه في العربية المعاصرة.

كَثُرَمَا

فعل ماض، اتصلت به «ما» الزائدة أو المصدرية، وكأنه يقابل «فَلَمَا».

أقول: وهذا ما خلت منه عريبتنا المعاصرة.

(۱) سورة آل عمران آية ۱۴۶.

(۲) شرح المفصل ۱۳۵/۴.

كَرْب

من أفعال المقاربة، غير متصرف، يلزم صيغة الماضي، يدل على قرب وقوع الخبر، وخبره جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من «أن».

أقول: وكان المعربين وجدوا في «كاد» و«اوشك» ما يعني عن كرب.
أقول أيضاً: كان على النحاة أن يجدوا في الفعل «يريد» ضرباً من المقاربة يندرج في هذا الباب وذلك في قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جَدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضُ فَأَقَامَهُ﴾^(١). وكذلك الفعل «هم» في قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمْ طَافُتُنَّ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشِلُمُ﴾^(٢).

كَفَّةٌ كَفَّةٌ

حال مركبة مبنية على فتح الجزءين بمعنى «مواجهاً» نحو: لقيته كفَّةٌ كَفَّةً.
أقول: وهذه من الكلم الذي ضاع ولم نجده في لغتنا المعاصرة.

(١) سورة الكهف آية ٧٧.

(٢) سورة آل عمران آية ١٢٢.

باب اللام

لؤمانُ

معنى عظيم اللؤم، وهو من الألفاظ التي لا تستعمل إلا في النداء.

لات

من الأدوات النافية مشبهة بـ «ليس» وتعمل عملها، ويشترط في عملها أن يكون معمولاًها أسمى زمان وقد يحذف أحدهما، والغالب الخبر، نحو قول الشاعر:

نَسِيمَ الْبُغَاةِ وَلَاتِ سَاعَةَ مِنْدَمٍ وَالْبَغَيُّ مَرْتَأَعُ مُبَتَّغِيهِ وَخَيْمٌ^(١)
أقول: وهذا ما لا نجده في عربية العصر، وادوات النفي كثيرة أغنت عنه

لا جَرْم

انظر: «جَرْم».

لا يكون

من أدوات الاستثناء بمنزلة «إلا» نحو قولهم: حضر الإخوان لا يكون زيداً.

(١) شذور الذهب ص ٢٠٠.

أقول: ولم نجد في اسلوب الاستثناء في عصرنا هذه الأداة، وفي «إلا»، «وسي» و «خلا» و «عدا» وغيرها ما يسد مسدها.

لَدْنٌ

ظرف مهم مبني على السكون، ولم يأت إلا مضافاً للدلالة على مبدأ الغاية الزمانية أو المكانية، ويكثر دخول الجار «من» عليه، وهي كذلك في لغة التنزيل، قال تعالى: «لينذر بأساً شديداً من لدنه»^(١).

وقال الشاعر:

صريح غوانِ راقِهِنْ ورُقْنَهُ لَدْنُ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودَ الذَّوَابِ^(٢)
أقول: وليس في العربية المعاصرة هذا الظرف، والعربون يتحولون في هذا إلى عند، ولا ينظرون إلى خصوصية «لدن».

لِدُونٍ

جمع «لدة» والمعنى من ولد في يوم ولادتك، وهي مما أحق بجمع المذكر السالم.

أقول: وهذا مما لا يرى في العربية المعاصرة. وقد ينظر إلى التاء فتحسب مؤنثاً فتجمع على «لادات» جمعاً مؤنثاً^(٣).

لَعَّا

اسم فعل للدعاء، يقال: لَعَّا لَهُ، بمعنى سَلَّمَهُ اللَّهُ، ويقال أيضاً لَعَّا لَهُ بمعنى لا سَلَّمَهُ اللَّهُ أو لا أقامَهُ اللَّهُ من عثرته.

أقول: وهذا من الكلم القديم الذي لا نجده في العربية الحديثة.

(١) سورة الكهف آية ٢.

(٢) معنى الليب ص ١٥٧.

(٣) قال البحري:

وأرى لاداتِ أبي تتابعَ كثُرُهُنْ عَنِي فَكَرَ الدَّهْرَ نَحْوِ لَدَانِي

لَعْمٌ

بفتح اللام والعين، من الفاظ القسم الصريح، وـ«عَمْر» بمعنى الحياة، واللام لام ابتداء، وـ«عُمْر» مبتدأ، والخبر مذوف وجواباً. تقديره: قَسِيمٌ، وـ«عُمْر» تضاف إلى الضمير وإلى الظاهر، قال عمر بن أبي ربيعة:

لعمرك ما ادرى وإن كنت دارياً بسبعينِ زَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِشَمَانِ^(۱)

وقال العجيلى:

إذا رَضِيَتِ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لِعَمْرِ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا^(۲)
أقول: وهذا الضرب من القسم مما لا يرد في عربتنا المعاصرة.

لَكَاعٌ

صفة مؤنث بمعنى «بليدة» مبنية على الكسر، قال الشاعر:

أَطْوَفْ مَا أَطْوَفْ ثَمَّ أَوَيْ إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتَهُ لَكَاعٌ
أقول: وهذا مما بُني على «فعال» مبنياً على الكسر علمًا لأنثى أو سبباً لها، وكله مما لا نجده في العربية المعاصرة.

لَمَا

حرف نفي بمنزلة «لم» تنفي المضارع وتجزمه وتقلبه إلى الماضي، ويكون نفيه متصلةً إلى الحال متوقعاً حدوثه، قال الشاعر:

فِإِنْ كُنْتِ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرًا كُلِّيًّا وَلَا فَأَدْرِكُنِي وَلَمَّا أَمْرَزْتِ
أقول: وهذا الجازم مما لا نجده في العربية المعاصرة، وقد جهل المعاصرون خصوصية نفي «لما» فتحولوا عنها إلى تركيب خاص فقالوا: لم يات البريد بعد.

(۱) الكتاب ۱۷۵/۳.

(۲) معنى الليب ص ۱۴۳.

لوما

حرف امتناع لوجود وتحبيب، يشبه «لولا» في الاستعمال والشروط.
أقول: ولا نجده في العربية المعاصرة.

باب النون

أَنْتَجَ

فعل ماض ملازم البناء للمجهول، وبعده فاعل، كقولهم: تُبَثِّجَتُ الفَرَسُ، فهي نتاج، وليس في الكلام « فعل » وهي فعل إلا هذا.

أقول: وليس لنا شيء من هذا في العربية الحديثة، وقد ذهب بهذا الفعل إلى البناء للمعلوم مع زيادة الهمزة « أَنْتَجَ » وكان من الأفعال ذات المضمر الوافي. ان المصدر « إنتاج » من المواد الجديدة التي دخلت في ميادين شتى من الشؤون الاقتصادية وغيرها.

نَوْمًا

مركبة من « نعم » و « ما »، قال تعالى: « فَبِعِمَّا هِيَ »^(١)

أقول: وهذا التركيب من الأداتين مما لانعرفه في العربية الحديثة.

نَوْمًا

اسم بمعنى: كثير النوم، تستعمل في النداء، كقولهم: يا نومان.

أقول: وهذا أيضاً من الكلم القديم.

(١) سورة البقرة آية ٢٧١.

باب الهاء

هَبْ

فعل أمر ناسخ ، جامد يلزم صيغة الأمر ، وليس منه ماض ولا مضارع ،
معنى الأمر من الفعل «ظن» يفيد رجحان وقوع الخبر ، ينصب مفعولين أصلهما
مبتدأ وخبر ، نحو قول أبي همام :

فقلتُ : أجرني أباً مالكَ وإلا فهبني امرأً هالكا^(١)

أقول : وهذا مما لم نجده ، بهذه الشروط ، في عربتنا الحديثة . والذي في
العربية هو «هب» غير هذا . والفعل «هَبْ» كأنه الأمر من «وهب» ويأتي في لغة
الناس في عصرنا متبعاً بـ «أن» ثم معموليهما .

والفعل القديم مثل «تعلّمْ» معنى «اعلمْ» .

هذاذيك

انظر : «حداريك»

والمعنى : اسراعاً بعد اسراع .

أقول : وهذا أيضاً من مثنى المقادير التي تجاوزها الاستعمال الحديث .

هَزِلْ

فعل ماض ، أقى على بناء المفعول ، وبعده فاعله .

(١) من شواهد «الكتاب» .

أقول: والمعربون يتحولون عنه إلى اسم المفعول «مهزول»، ولم يرد الفعل في ترسلهم.

هيا

حرف نداء، قال الحطيئة^(١):

فقال: هيا رِيَاه ضَيْفٌ وَلَا قَرَىءٌ بِحَقِّكَ لَا تُحْرِمْهُ تَالِيلَةُ اللَّحْمِ

أقول: وليس في عربتنا في هذا العصر شيء من استعمال هذه الأداة.

هيَتَ

مثلثة التاء، اسم فعل أمر مبني على الحركات الثلاث، وسمع فتح أوله وكسره، وهو بمعنى «تعال» أو «هلَّم» يستعمل في الأفراد والثنية والجمع مذكراً ومؤنثاً، قال تعالى: «وَغَلَقْتُ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيَّتْ لَكَ»^(٢).

(١) الديوان ص ٣٩٧.

(٢) سورة يوسف آية ٢٣.

باب الواو

وا

حرف نداء للبعيد، أو حرف ندبة ينادي بها المندوب وهو المتوجّع أو المتفجّع عليه، وقد تأتي للاستغاثة . . .

أقول: وهذا ما لا نعرفه في عربتنا وذلك لأن الندبة والاستغاثة يصلّى إليها بأساليب أخرى.

وقد تأتي «وا» اسم فعل مضارع بمعنى «أعجب» كقول الشاعر:

«وا بآبي أنت وفوك الأشنب»^(١)

وهذا أيضاً ما لا نجد له في عربية العصر.

وابلون

جمع «وابل»، مما ألحق بجمع المذكر السالم.

وهذا شيء قديم لا يعرف في عصرنا.

واهٌ

بالبناء على الفتح أو الكسر مع التنوين، اسم فعل بمعنى «أعجب» أو «أتلهف»، نحو:

واهٌ لسلمى ثم واهٌ واهٌ^(٢)

(١) مغني اللبيب ص ٣٦٩.

(٢) شرح الأشموني ١/٣٣.

أقول: وهذا مما لم يبق شيء منه في عربية عصرنا.

وراء

ظرف مكان منصوب على الظرفية، ولكنه يُبني على الضم إذا أضيف
وتحذف المضاف إليه ونوي معناه، نحو:

إذا أنا لم أؤمن عليكِ ولم يكن لسقاوئك إلا من وراء وراء^(١)
أقول: وهذا مما لم يعرض في ترسل المعاصرين.

وُشكان

بتشليث الواو، اسم فعل ماض بمعنى «سرع» مثل «سرعان».

أقول: كان المعربين في عصرنا اكتفوا بـ«سرعان» عن «وُشكان» هذا.

وهب

فعل ماض جامد، من افعال التحويل، بمعنى «صَرَّى»، نحو قوله:
وَهَبَنِي اللَّهُ فَدَاكَ، أي جعلني وصيري.

أقول: وهذا مما لا يعرف في العربية الحديثة، والفعل فيها بمعناه أي
العطاء، يقال وهبته درهماً، مثل أعطى.

وَيْنِي

اسم فعل مضارع بمعنى «أعجب» قال تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنُوا هَمَّا
مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَنِي كَانَ اللَّهُ يُبَسِّطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عَبْدِهِ وَيُقْدِرُ﴾^(٢).

أقول: وهذه من لوازم الأدب القديم.

وَنَبِ

كلمة قالها العرب في الشتم أو التوبيخ، ثم عُمِّت في الدعاء بالشر مثل
«وَنَلِنْ» استعمالاً واعراباً.

(١) شرح المفصل ٤/٨٧.

(٢) سورة القصص آية ٨٢.

وهذه مثل «وَيْح» في معنى الترحم وإظهار الشفقة، ومثل «وَنِس» دعاء في الرحمة والرفق، وجميع هذا واحد في الاستعمال والاعراب. وكذلك «وَيْك» مثل «وَيْل» معنى واعراباً. وهذا كله مما لم يبق شيء منه في عربية العصر.

وَيْلُمْه

هي «وَيْل» رُجَّبَت مع «أَمَّه»، دعاء بالشر.

وهذه أيضاً مما فني وزال.

وَيْه

ومثلها «وَيْهَا» للإغراء والتحريض والخداع، وهي كذلك في التذكير والتأنيث، وهذه كنظائرها السابقات مما ضاع في عربية العصر.

* * *

خاتمة:

هذا موجز من عمل معجمي أتيت فيه على الذاهب من النحو العربي القديم في عربية عصرنا.

ان جميع هذه المواد لتقدير فائدة لمن يضطلع في وضع موجز في النحو للدارس غير المختص بالعلوم اللغوية.

على أن فيه شيئاً من مشاركة في علم اللغة التاريخي.

القاعدة والشذوذ

لا أريد أن أقول، كما يقول الفرنسيون: إن الاستثناء يثبت القاعدة، ولكنني وجدت أن النحاة واللغويين العرب لم يستوفوا استقراء النصوص العربية، فبنوا قواعدهم على الكثير الفاشي في العربية. غير أنهم لو أحكموا صنعتهم لوجدوا أن بجانب الكثير الذي اعتمدوه في ضبط القاعدة شيئاً آخر يقرب من هذا الكثير. ولم يقفوا عليه، بل وقفوا على شيء منه فعدوه شذوذًا.

ومثل هذا ما جعلوه من شواد القراءات، وهي قراءات حسنة لم تدل من عناية المعنيين بعلوم القرآن العناية التي أولوها لبعض من القراءات التي عدّوها قراءات عالية. ان أهل النظر من اللغويين قد ادرکوا أن هذه القراءات توافق العربية، وأنها من صنع أهل العلم في علوم القرآن واللغة. ومن هؤلاء ابو الفتح عثمان بن جني الذي أصاب كل الإصابة حين قدر لأصحاب هذه القراءات التي دُعيت شواداً قيمتها وقدرها^(١) فحسس عليها كتابه الممتع الموسوم بـ«المحتسب».

وقد رأيت أن أعرض لمواداً خاصاً فيها النحاة فأثبتوها قواعدهم، وأما ما خالف هذه القواعد فكثير ليس لنا أن نحمله على الشذوذ والاستثناء فنضرب عنه صفحأً، ولنأخذ طرفاً من هذه المواد:

١ - نَعَمْ وَبَلَى

نعم وَبَلَى حِرْفَا جَوَابْ، والأول يجذب به عن استفهام موجب، والثاني

(١) انظر مقدمة «المحتسب».

يُجَابُ بِهِ عَنْ اسْتِفْهَامٍ مَنْفَيٍ فَتَقُولُ: أَجَاءَ مُحَمَّدًا وَالْجَوابُ: نَعَمْ، جَاءَ، كَمَا تَقُولُ: أَلِمْ يَجِيءُ مُحَمَّدًا وَالْجَوابُ: بَلَى، جَاءَ..

قال تعالى: ﴿قَالَ: أَوْلَمْ تُؤْمِنُ، قَالَ: بَلَى، وَلَكِنْ لِي طَمَنْ قَلْبِي﴾^(١).

أقول: وكأن ابن هشام في «المغني»^(٢) قد وقف على شواهد تخرج على هذه القاعدة فقال: «وليس لهؤلاء [يعني أصحاب الشواهد التي خرجت على القاعدة] أن يتحجّوا بذلك لأنّه قليل فلا يتخرج عليه التزيل».

غير أن الذي عده ابن هشام قليلاً من الشواهد هو كثير وأنا مورد من ذلك ما وصل إليه استقرائي، وإن لوائق أن شيئاً آخر لم يدركه استقرائي.

وها أنتا أشير إلى هذه الشواهد مكتفياً بموطن الشاهد مع ذكر المصدر فأقول:

١ - قال يا أبا إسحاق: أي الأعمال كانت أفضل يوم بعث الله رسوله؟ قلت: الإخلاص بالشهادة، قال: أليس السبق إلى الإسلام؟ قلت: نعم...^(٣). أقول: الجواب هنا عن استفهام منفي، وحقه أن يُصدِّر الجواب بالحرف «بَلَى». وهذا خلاف لما نصَّ عليه النحو واللغويون.

٢ - قال: أليس بعد منصرفة من حجَّة الوداع؟ قلت: أَجَلْ...^(٤). أقول: و«أَجَلْ» من أحرف الجواب مثل «نعم»، لا يُجَابُ بها عن استفهام منفي، والحق هنا، كما يقول النحو أن يُصدِّر الجواب بـ «بَلَى».

٣ - قال: أَوْلَيْسَ اسْتَخْلَفَهُ عَلَى جَمَاعَتِهِمْ؟ قلت: نَعَمْ...^(٥).

(١) سورة البقرة آية ٢٦٠.

(٢) المغني (تحقيق مازن المبارك) ص ١٥٤.

(٣) العقد الفريد (طبعة العريان وآخرين) ٣١٩/٥.

(٤) المصدر السابق ٣٢٤/٥.

(٥) المصدر السابق ٣٢٥/٥.

أقول: وكان ينبغي أن يُصدر الجواب أيضاً بـ «بَلَّ»، لأن الكلام استفهام بالمعنى.

٤ - قال له الرجل: ما كتب كتاباً معك؟ قال: نَعَمْ، ودفع إليه الكتاب...^(١).

أقول: وحق الجواب أن يُصدر بـ «بَلَّ» لأنه جواب عن استفهام بالمعنى، وقد حذفت همزة الاستفهام، والتقدير: أما كتب كتاباً معك.

٥ - قال: أما تذهب بنا هناك يا أبا عثمان؟ قال: نعم، قال: فَذَهَبَا...^(٢).
وكان ينبغي أن يُصدر الجواب بـ «بَلَّ».

٦ - قالوا: عرفتَ فينا أحداً؟ قال: بَلَّ، عرفتُ هذا...^(٣).

أقول: وهذا شاهد جاء على خلاف الشواهد المتقدمة، فالسؤال موجب.
وقد حذفت أداة الاستفهام. وكان ينبغي أن يكون الجواب مصدرأً بـ «نَعَمْ».

٧ - قال لي كثير عزّة: الا أخبركَ عَمَّ دعاني إلى ترك الشعر؟ قلت:
نَعَمْ...^(٤).

وكان ينبغي أن يُصدر الجواب هنا بـ «بَلَّ».

٨ - قال: أتراني قلت على أمير المؤمنين ما لم يقول؟ قال: بَلَّ، ولكن لا يثبت
الحق لك ولا عليك إلا بيّنة...^(٥).

أقول: وكان ينبغي أن يكون جواب هذا الاستفهام الموجب بـ «نَعَمْ».

٩ - قال: أفي واحد من هؤلاء أنت؟ قال: بَلَّ، ابن سبييل...^(٦).

أقول: والسؤال موجب، وحق الجواب أن يُصدر بـ «نَعَمْ».

(١) المصدر السابق ١٩٨/٧.

(٢) المصدر السابق ٢٠٧/٧.

(٣) المصدر السابق ١٩٨/٧.

(٤) المصدر السابق ٢٨/١.

(٥) المصدر السابق ٢١/١.

(٦) المصدر السابق ٢٨٢/١.

١٠ - قال: ما أكثر الخلفاء في ربيعة؟ قال: بَلَّ، ولكنْ منابرهم الجذوع...^(١).

وهذا أيضاً يُحاب عنه بـ«نعم» لا «بَلَّ».

١١ - قال: أَلَسْتُ بِإِمَامِكَ؟ قال: نَعَمْ، قال: وَتَقْبِلُ قَوْلِي؟ قال: نَعَمْ...^(٢).
وجملة الاستفهام الأولى لا بد أن يُحاب عنها بـ«بَلَّ»، وأما الثانية فصحيحة.

١٢ - قال: أَفَتَشَرِبُ؟ قال: بَلَّ، فَشَرِبَ حَتَّى اسْتَرْخَى...^(٣).
أقول: وجواب قوله: «أَفَتَشَرِبُ» أن يكون بـ«نعم».

١٣ - قال: أَلَسْتَ تَزَعَّمُ أَنَّ الْأَرْضَ كُرَيَّةً؟ قال: نَعَمْ...^(٤).
ويحسب القاعدة المعروفة ينبغي أن يكون الجواب مصدراً بـ«بَلَّ» لأن السؤال منفي.

١٤ - قالت ابنته: يا أبا محمد، أما علمت أن علياً نازع العباس إلى أبي بكر؟ قال:
بَلَّ...^(٥).

١٥ - قال: يا أبا محمد، أما علمت أن علياً نازع العباس إلى أبي بكر؟ قال:
نَعَمْ، قال: فَإِيَّاهَا كَانَ الظَّالِمُ لِصَاحْبِهِ...^(٦).
والجواب هنا مُصدراً بـ«نعم» وحقه أن يكون بـ«بَلَّ».

١٦ - قال: أَلَا أَطِيرُ؟ قال: نَعَمْ، طَرْ إِلَى النَّارِ...^(٧).
وهذا نظير هذه الشواهد المتقدمة من حيث مخالفته للقاعدة المشهورة.

(١) المصدر السابق ٧/٢.

(٢) ترجم أغليبة (جمعها وحققها محمد الطالبي، نشر الشركة التونسية) ص ١٩٨.

(٣) خزانة الأدب (تحقيق هارون) ٥٤٦/٩.

(٤) عيون المناظرات (تحقيق سعد غراب ط. تونس).

(٥) العمدة لابن رشيق (ط. محيي الدين عبد الحميد) ٨٩/٢.

(٦) عيون الأخبار ١٥٠/٢.

(٧) المصدر السابق ٢٤٩/٢.

١٧ - قال: ألسنت القائل...؟ قال: نعم...^(١).

وجواب السؤال المنفي هنا لا بد أن يُصدر بـ «بَلَّ».

١٨ - قال: ألا أخبرك؟ قال: نعم...^(٢).

وهذا أيضاً مثل سابقه.

١٩ - قال سليمان: أتدرى ما تأكل؟ قال: بَلَّ، يا أمير المؤمنين...^(٣).

أقول: وحق جواب، الاستفهام أن يأتي مصدرأً بـ «نعم».

٢٠ - قال: مهلاً يا ابن أخي، قلت: هلاً لهذه المقالة منك؟ قال: بَلَّ، ولشر
منها...^(٤).

والسؤال بـ «هلاً» يتمحض للإيجاب، فلا يكون الجواب بـ «بَلَّ».

٢١ - قال: أخشى ألا يكون لها عندنا نفقة وطيب؟ قلت: بَلَّ، ولكن أحب أن
يكون معها ما تكتفي به حتى تستأنس...^(٥).

أقول: وليس في الجملة الأولى التي تحمل على السؤال إشارة إلى نفي أو
إيماء إليه، ومع ذلك جاء الجواب مصدرأً بـ «بَلَّ».

٢٢ - قال - عليه الصلاة والسلام -: أترضئون أن تكونوا رُبُعَ أهل الجنة؟ قالوا:
بَلَّ...^(٦) والحق أن يكون الجواب بـ «نعم».

٢٣ - وجاء في «صحيح» مسلم في «كتاب الهبة»: أيسرُوكَ أن يكونوا لك في البرِّ
سواء، قال: بَلَّ، قال: فلا إذن...^(٧).

(١) فوات الوفيات (تحقيق احسان عباس) ٤٥٢/٣.

(٢) المصدر السابق ٢٤٧/٤.

(٣) العقد الفريد ٦٨/٤.

(٤) المصدر السابق ١٧٠/١.

(٥) المصدر السابق ٢٣٤/١.

(٦) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك) ص ١٥٤.

(٧) المصدر السابق.

الفصل الرابع

من ملوك اللغة

اشتملت كتب النحو القديم على مواد لغوية، وكان النحاة عدّوها من ملوك علم النحو. ثم بدا لآخرين أن يجردوها من حيز النحو فيدعوها علم الصرف. ومن هنا نشأ المصطلح المزدوج الذي ورثناه في عصرنا، فكان من كتبنا التعليمية كتب النحو والصرف.

أقول: إن جملة هذه المواد التي دعيت «علم الصرف» مواد لغوية عرض له أهل اللغة في مصادرهم، كما حفلت بها المعاجم.

على أن النحويين والصرفيين جروا في هذه المواد في حيز ضيق ليخلصوا إلى قواعد ثابتة. غير أن أهل العربية من اللغويين وجدوا مجاهلم أرحب وأبعد، فلم يتوقفوا عند قواعد الصرفيين والنحويين، وما رسمنوه من حدود، بل ذهبوا بعيداً في استقرائهم فكان لنا نحن المعاصرین سعة في الدرس لنقول ما نوافقهم فيه وما لا نوافقهم.

وقد اشتملت كتب النحو على موضوعات لغوية لا تتصل بالمادة النحوية إلا بسبب ضئيل أحياناً. وكان اللغويين فطعوا إلى هذا فبدأوا على فصل هذه المواد وأفردوا لها مصنفات وُسمّت في كثير منها بـ«التصريف». ومن هذه كتاب «المتع في التصريف» لابن عصفور الإشبيلي^(١). وسيكون نهجي في هذا الدرس أن أعرض لهذه المواد اللغوية التي وردت في كتب النحو فألحقها بالعلم اللغوي في أبوابه المعروفة في عصرنا. ثم أتبع هذا ما كان من اللغة مندرجأ في كتب التصريف ونحوها.

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (طبعة مصورة لبنيانة عن الأصل المصري).

ولنعرض ل Mage في شروح ألفية ابن مالك^(١). من مواد ما كان لها أن تكون في كتب النحو، وهي ليست شيئاً منه إلا بسبب ضعيف.

لقد جاء في علامات الاسم في كتب النحو أن الاسم يلحقه التنوين، وهو نون ساكنة تلحق الاسم لفظاً لا خطأ.

وأنت تجد في هذا انواع التنوين كتنوين التمكين كزيد ورجل ، وتنوين التنکير، وهو اللاحق للمبنيات نحو سببويه في حال أنك تريد شخصاً ما اسمه سببويه . وتنوين التعويض، وهو اللاحق الغواشِ وجوارِ عوضاً عن الياء، ولإذ في نحو: «ويومئذ يفرح المؤمنون» عوضاً عن الجملة التي تضاف «إذ» إليها. وتنوين الترم، وهو اللاحق للقوافي المطلقة التي آخرها حرف مد كقوله:

أقلَّ اللوم عاذل والعتاب إنْ وقولي إنْ أصبتُ لقد أصَابْنَ

والاصل «العتاب» و «أصاباً» فجيء بالتنوين بدلاً من الالف لترك الترم. وزاد بعضهم التنوين الغالي، وهو اللاحق للقوافي المقيدة زيادة على الوزن، ومن ثم سمي غالياً، كقوله: [رؤبة بن العجاج].

قالت بنات العَمْ يا سَلَمَى وَانْ كَانْ فَقِيرًا مُعَدِّمًا قَالَتْ وَانْ و يأتي من هذه المواد ما حمل على جمع المذكر السالم وهو مخالف لما يشترط أن يجمع هذا الجمع من الأسماء، وهي : أولو، وعالون، وعشرون وبابه. ومنها: بنون، وحرّون، وأرضون، وستون، وعاصون، وعزون وثبون. وأنت تجد من هذا «مثون» جمع مئة، وريثون جمع رئة، وفتون جمع فئة، وقلون جمع قلة، وكروون جمع كرة وغيرها.

أقول: وجود هذا الجمع الغريب في هذه المواد التي كثير منها أو كلها بعيد عنما يجمع باللاؤ والنون والياء والنون، أمر يشير إلى فائدة تاريخية، ذلك أن هذا الجمع بهذه العلامة قدیم في العربية، وفي غير العربية مما دعي لغات

(١) المرجع السابق.

سامية، فاما انصرافه إلى العلم المفرد المذكر العاقل وصفته فشيء أدى إليه تطور العربية.

ومن هذه المواد حركة نون المثنى ومجينها مفتوحة في النصوص القديمة ولا سيما في الشعر والرجز، وهذه من البقايا اللغوية، والمؤرخ اللغوي معني بها قبل النحوي، وهي في قول حميد بن ثور الهمالي يصف قطة:

على أحوذين استقلت عشيةً فما هي إلا لمحه وتغيب

وقول رؤبة بن العجاج:

أعرف منها الجيد والعيساناً ومن خرانٍ أشبهها ظبياناً^(١)

ومن هذه المواد نون الجمع ترد مكسورة خلافاً للكثير الشائع كقول جرير:

عرفنا جعفراً وبني أبيه وأنكروا زعناف آخرين

وقول سحيم بن ثيل الرياحي:

وماذا بتغيي الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعين

ومن هذا قول ذي الإصبع العدواني:

إني أبي أبي ذو محافظة وابن أبي أبي من أبيين

ومن ذلك قول الفرزدق:

ما سدَّ ميتٌ ولا حيٌ مسددهما إلا الخلائف من بعد النبيين

وقيل: إن كسر النون في هذه الجموع لغة قديمة من لغات العرب،

وقيل: إنه ضرورة.

(١) انظر: «الثنية»، في كتاب «فقه اللغة المقارن».

أقول: والكثير مما يتصل بالعلم والعلم الجنسي، والكلنية واللقب مواد لغوية لا صلة لها بالنحو، وهو الاعراب والبناء في الأغلب الأعم.

ثم إن بين اسم الاشارة واسم الموصول صلة تاريخية، ذلك أن الموصول يومئذ اسم الإشارة. وقد لمح هذا الدكتور مصطفى جواد فقال:

«ثم إن النحاة لم يهتدوا إلى أن «الاسماء الموصولة» مأخوذة من أسماء الإشارة، وذلك بإضافة «آل» التعريف إليها، وربما كان اصلها كلمة «أهل» فخففت لكثر الاستعمال فصارت «آل» ثم «آل». ألا ترى أن «الذي» مركبة من «آل - ذا» و«التي» مركبة من «آل - قي»...»^(١).

أقول: والذي أراد أن المسألة لا توميء إلى قدم اسماء الاشارة، وأن الاسماء الموصولة حادثة عنها، بل إنها وُجدتا معاً وليس من سبق لأحدهما على الآخر، وليس لنا دليل لغوي تاريخي يشير إلى السبق. والنحاة الأقدمون لمحوا بهذه الصلة فقال البصريون:

ولما تكون «ذا» موصولة بشرط أن يتقدمها «ما» الاستفهامية نحو: «ماذا أنزل ربكم»، أو من الاستفهامية نحو قول الأعشى:

وَقَصِيدَةٌ تَأْتِي الْمُلُوكَ غَرِيبَةٌ
قَدْ قُلْتُهَا لِيَقُولَ مَنْ ذَا قَالَهَا
أَيْ مَنْ الَّذِي قَالَهَا.

فإن لم يدخل عليها شيء من ذلك فهي اسم إشارة، ولا يجوز أن تكون موصولة خلافاً للكوفيين، واستدلوا بقول يزيد بن مفرغ الحميري:

عَذَسْ مَا لَعَبَادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ
أَمْنَتِ وَهَذَا تَحْمِلِينْ طَلِيقٌ
و «هذا» يعني الذي لدى الكوفيين، واسم إشارة لدى البصريين^(٢).

(١) المباحث اللغوية في العراق (بغداد ١٩٦٥) ص ٨.

(٢) قطر الندى لابن هشام ص ١١٠ - ١١٢.

وقال الدكتور مصطفى جواد: وكما أخذت الأسماء الموصولة من أسماء الإشارة استعيرت «من وما» الموصولتان من أسماء الشرط، وأخذت أسماء الشرط من أسماء الاستفهام. وكذلك أخذ فعل التعجب من الاستفهام مثل: ما أحسن هذا؟ كأن القائل سأله أحسن الشيء، أي عما جعله حسناً متقدماً. ومن آثار أطوار التعجب قوله تعالى: **«القارعة* ما القارعة* وما أدرك ما القارعة؟»**^(١) ولم يقل: «ومن أدرك؟»^(٢).

أقول ليس من دليل تاريخي لغوي يثبت هذه الافتراضات التي رُكِّب بعضها على بعض، فاسم الموصول (من وما) أخذها من أسماء الشرط، وهذه من أسماء الاستفهام. وليس لنا إلا أن نقول: إن هذه كلها وجدت، ولا ندري متى كان ذلك.

وقد يكون لي أن أقول إن الكلمة تستعمل كذا وتستعمل كذا، والسياق هو الفارق بينها. وهذا قد يستفاد من «أي» الاستفهامية، وأي الموصولة، فالاستفهامية معروفة كثيراً ولكن الموصولة كما في قول غسان بن وعلة:

إذا مالتقيت بني مالكِ فسلّمْ على أئمّهم أفضّل

وقد تكون الصلة واضحة بين اسم الموصول واسم الإشارة في «ذو»
الطائية في قول سنان بن الفحل الطائي:

فإن الماء ماء أبي وجدي وبشري ذو حَفَرْتُ وذو طَوَيْتُ
إن «ذو» هذه يعني الذي، ولو أنك استخرجت منها بعض الإشارة لتيسّر
لك ذلك.

ومثل هذا قول الاعرابي: «بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به».

(١) سورة القارعة الآيات ١ - ٣.

(٢) المباحث اللغوية ص ٨.

ومن هذه المواد أدوات للنفي أدرجها النحويون في باب «ليس».

أقول: ولأهل اللغة في هذه وقفة خاصة ولا يهمهم أن تتحد هذه الأدوات في حكم ما يأتي بعدها.

ان «ليس» لا يمكن أن تكون فعلاً، وإن كان جامداً «ذلك أنها أداة نفي ليس فيها معنى الحدث لتكون فعلاً. ثم إن ما يأتي بعدها من المعمولين لا يمكن أن يكون شيئاً تدرج فيه «ليس» مع الأدوات الأخرى وهي: لا، ولا، وما.

إن اللغوي يستشعر النفي في هذه الأدوات، وإذا كانت «لا» و«ما» متشابهتين في النفي فان في «لات» فوائد لغوية أخرى. وجملة هذا مادة لغوية لا بد أن تكون في المادة اللغوية التاريخية للعربية.

ان «لات» مركبة وهي لا بد أن تكون «لا + ت» والباء هذه بقية قدية من «آيت»، و«آيت» هذه هي «آيت» و«آيش». وهذه الأخيرة تقترب فيها «لات» من «ليس».

لقد قال اللغويون وأولهم الخليل بن أحمد أن «ليس» هي «لا آيس» ثم ركبت على طريقة النحت فصارت «ليس». و«آيس» هو الوجود، وكان «ليس» هي «لا آيس» أي لا وجود.

وفي باب «أفعال المقاربة» نجد كاد، وأوشك، وكَرَب. واستعماها معروفة. والمعنى بالدلالة لا بد أن يضيف إلى هذه الفعل «يريد» كما في قوله تعالى: «فوجدا فيها جداراً يريد أن ينقض»^(١)

وكذلك الفعل «هم» في قوله تعالى: «إذ هم طائفتان منكم أن تفشلوا»^(٢).

(١) سورة الكهف، آية ٧٧.

(٢) سورة آل عمران آية ١٢٢.

وفي قوله تعالى: «ولولا فضل الله عليك ورحمته لَمْ تَكُن طائفة منهم أن يُصلوِّك»^(١).

هذه المواد يُعني بها اللغوي الذي يتحرى الدلالة وتتطورها التاريخي، ويبقى هُمُ النحوى منها أن يعرض لما يليها مما يدخل في باب العمل النحوى. ومنها مصادر الأفعال الثلاثية وغيرها، وأبنية أسماء الفاعلين والمفعولين، والصفات، وباب التعجب، وهو ما أفعله وأفعل به. ولا أستطيع أن أعد هذا في أبنية الأفعال. إن التعجب في صيغتي التعجب أسلوب خاص بالتعجب، وكيف لي أن أقول: إنه فعل ماض كما هي الحال في كتب النحو.

وأسلوب التعجب أحد أساليب العربية كأسلوب الاستفهام وأسلوب التفضيل، وأسلوب المدح والذم.

ان القول بالأساليب في هذه المواد يصرفها إلى أن تكون مادة لغوية يعبر بها عن معنى كالتفضيل وغيره. وكيف لي أن أقول قول النحوين فأثبتت الفعلية لـ«نعم» و«بس»، و«جَبَّدا» و«لا جَبَّدا».

ومن هذه المواد حروف الجر، وهي مجموعة أدوات تفيد معانٍ خاصة. كقولهم: «من» وتفيد الابداء، و«إلى» وتفيد الانتهاء، و«على» وتفيد الاستعلاء و«عن» تفيد المجاوزة، و«في» تفيد الظرفية واللام للملك، والباء والتاء والواو للقسم.

وقد تخرج هذه الأدوات عن هذه المعانٍ فتفيد معانٍ أخرى، وهذا ما أطلق عليه اللغويون «التضمين».

وأنت ترى أن الأفعال في العربية تختص بحرف من هذه الحروف فتفيد معنىًّا، ومن هنا يكون للحرف مشاركة في تعين الدلالة فقولنا: رغب في الشيء

(١) سورة النساء آية ١١٣.

يفيد الرغبة الایجابية فيه، بخلاف قولنا: «رَغْبَةُ عَنِ الشَّيْءِ» الذي يفيد الابتعاد عن الشيء وتركه. ومثل هذا يقال في «انصرَفَ إِلَى الشَّيْءِ، وَانصَرَفَ عَنْهُ».

ومن هنا وجدنا أن استعمال «على» الجارّة مؤذن بالشر والأذى كأن تقول: جرى على فلان أمر أى كونه مضرّاً به، وكذلك مال عليه واضطغن عليه، وغضب عليه، وحمل عليه، وتحامل عليه، وتسليط عليه، «وأرْسَلَ عَلَيْهِمْ طِيرًا أَبَابِيلَ»...^(١).

وان «لام الجر» في الغالب على العكس من «على»، فهي للخير والمنفعة مثل: حكم له في القضية وأمر له بمال، ووجب له الحق.... وغير ذلك.

ذهب الدكتور مصطفى جواد في التفريق بين استعمال «على» واستعمال اللام إلى هذا، وهو صحيح في الغالب، وجعل ذلك قاعدة عامة أو ما يشبهها، فقد ذكر من الأفعال التي تدخل في هذا الشيء الكثير.

أقول: وليس لنا أن نقطع بهذا فكما يطرد ما ذهب إليه نجد العكس في قوله تعالى: «وَوَيْلٌ لِلْمُطَفَّفِينَ» و«وَوَيْلٌ لِكُلِّ هَزْةٍ لَمَزَّهُ» ولم يأت «وَيْلٌ عَلَى الْمُطَفَّفِينَ» وكذلك جاء: سلام عليكم، وسلام على ابراهيم، ولم يأت «سلام لكم».

وجاء أيضاً: ولم عذاب أليم، وله عذاب عظيم، ولم يأت: وعليهم عذاب أليم.

وهذا يعني أن لاستعمال «على» واستعمال اللام خصوصيات لا تؤيد ما قطع به الدكتور مصطفى جواد. وان ما قيل في مطلع قصيدة أبي تمام التي مدح بها أبو دلف العجلي، وهو قوله:

على مثلها من أربعٍ وملاعب

(١) المباحث اللغوية ص ٤٣.

من أن الشاعر ما كاد يتم المصراع حتى قال بعض الحاضرين «... لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»^(١)، لا يؤيد ما نذهب إليه في استعمال «على» على النحو المقطوع به. ويريد هذا قول الشعراء كثيراً: «عليكم سلام الله ... ، وإن قالوا أكثر من ذلك:

«سلام عليكم لا وفاء ولا عهد».

والبدء بالنكرة لم يكن هرباً من البدء بـ«على»، ذلك أن الوجهين قد وردما في أدبهم، بل ان البدء بالنكرة قد سوّغه إفادة الدعاء كقوله تعالى: «سلام عليكم بما صبرتم»، و«سلام على المسلمين» وغير ذلك من آيات كريمة. كما قال تعالى: «ويل للكافرين من عذاب شديد» و«فويل يومئذ للمكذبين».

وقولهم: إن الدعاء من مسوغات الابتداء بالنكرة من كلام النحويين الجيد. وقد ذهب الدكتور مصطفى جواد إلى أن وقوع الابتداء في حيز الجملة الحالية غير مسوغ للابتداء بالنكرة كما يزعم النحويون كقولهم في الشاهد: «سرينا ونجم قد أضاء». وعنده أن المسوغ لذلك كون الخبر جملة فعلية^(٢).

أقول: إن كون الخبر جملة فعلية لا يسوغ الابتداء بالنكرة، فقد يبدأ بالنكرة وليس من مسوغ يسوغ ذلك مما ذكروه، جاء في الحديث الشريف: «أمر بمعرفة صدقه، ونهي عن منكر صدقه». وسعة العربية وسماحتها وشجاعتها تؤذن بذلك.

وأما ما يتصل بالمصادر من الثلاثي وغير الثلاثي فمسألة لغوية، ذلك أن للسماع والقياس أثراً كبيراً في هذا، وما يخرج عن القياس ما هو مسموع من أوابد العربية فكثير. والمعنى بتاريخ اللغة وتطورها لا بد له أن يقف على هذا كله، وليس للنحو من هذا متعان كبير.

(١) خزانة الأدب للبغدادي ٢٣٨/١ عن «المباحث اللغوية».

(٢) المباحث اللغوية ص ٩.

ثم إن المعنى بالاستعمال والأساليب لا يجمعه مع النحوة جامع في بعض الأحايين، واللغوي لا يجزئه قول التحويين في «نعم وبئس وحبدا ولا حبذا» أمثلتهم في قولهم: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو....

ان اللغوي يقف على هذه المواد في لغة التنزيل وغيرها فيكتفي بها، قال تعالى:

﴿ولبس ما شروا به أنفسهم﴾^(١).

﴿فحسبه جهنم ولبس المهد﴾^(٢).

﴿فلبس مثوى المتكبرين﴾^(٣).

﴿وهم لكم عدو بئس للظالمين بدلا﴾^(٤).

﴿بئس الشراب وساعت مرتفقا﴾^(٥).

ولا بد أن نقف على الاستعمال الخاص للفعل «سأء» الذي يدخل في أسلوب الذم بعيداً عن استعماله الحقيقي.

ولم ترد «حبذا» و «لاحبذا» في لغة التنزيل، ولكننا نقف عليها في شواهد الشعر، وما ورد في كتب النحو شاهد لا يعرف قائله، وهو:

ألا حبّذا عاذري في الهوى ولا حبّذا الجاهل العاذل

ولكننا نجد قول ذي الرمة:

ألا حبّذا أهل الملا غير أنه إذا ذكرت مي فلا حبّذا هيا

(١) سورة البقرة، آية ١٠٢.

(٢) سورة البقرة، آية ٢٠٦.

(٣) سورة النحل، آية ٢٩.

(٤) سورة الكهف، آية ٥٠.

(٥) سورة الكهف، آية ٢٩.

وقول المَّارَ بْنَ هَمَّاسَ الطَّائِي :

أَلَا حَبَّذَا، لَوْلَا الْحَيَاءِ وَرِبَّا
مَنَحْتُ الْهَوَى مَنْ لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ

وقول جرير:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرِّيَانِ مِنْ جَبَلٍ
وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرِّيَانِ مِنْ كَانَا
وَحَبَّذَا نَفْحَاتَ مِنْ يَانِيَّةٍ
تَأْتِيكَ مِنْ قَبْلِ الرِّيَانِ أَحْيَا نَا

وجاءت «نعم» في قوله تعالى:

﴿وَنَعَمْ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾^(١).

﴿نَعَمْ الْمَوْلَى وَنَعَمْ النَّصِير﴾^(٢).

﴿إِنْ تُبَدِّلُ الصَّدَقَاتِ فَإِنَّمَا هِيَ﴾^(٣).

﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمْ بِمَا يَعْظِمُ بِهِ﴾^(٤).

﴿نَعَمْ الشَّوَابِ وَخَسِنَتْ مِرْتَفَقًا﴾^(٥).

وفي هذه الآية الأخيرة يرد الفعل «خَسِنَتْ» في أسلوب المدح بعيداً عن استعماله الكثير. ومن هذه المواد «باب أسماء الأفعال» وتسميتها بهذا الاسم المركب تشعرنا أن النحويين كانوا في حرج منها فهم متذمرون على أنها ليست أسماء بسبب استعمالها استعمال الأفعال وأنها في المعنى تؤدي معاني الأفعال.

إلا أن الكوفيين عدوها أفعالاً مع جودها وعدم تصرفها.

(١) سورة آل عمران، آية ١٣٦.

(٢) سورة الانفال، آية ٤٠.

(٣) سورة البقرة، آية ٢٧١.

(٤) سورة النساء، آية ٥٨.

(٥) سورة الكهف، آية ٣١.

ولكتنا حين نقلب وجوه استعمالها لا نستطيع إلا أن نقول: إنها كلام قديم يفيد معانٍ الأفعال مثل هيئات وشنان. غير أنها لا تجد «أوه» فيها ترك لنا المتقدمون من نصوص وهي تدل على التحسر والتوجع. وأكثر ما ترد مفردة.

ومثل «أوه» هذه، قولهم «أفت» معربة عن التضجر، وهي في الآية الكريمة كذلك في قوله تعالى: «وَلَا تُقْلِلْ لَهَا أَفْت»^(١) وهي هنا لا تدخل في بناء جملة، بل هي قول يراد به الإعراب عن الضجر.

ومثل هذا «وا» و «وي» و «واهـاً» إفادـة للعجب، وإظهارـا له كما في قوله تعالى: «وَيَ كَأْنَهُ لَا يَفْلُحُ الْكَافِرُونَ»^(٢).

ان «ويـيـ» هذه مما يعز عليك أن تقول إنـها «اسم فعل» نظير «هيـهـاتـ» و«شـنـانـ» مثـلاـ التي تدخلـ في بنـاء جـمـلـةـ وـهـوـ قـوـلـكـ: «هيـهـاتـ الـأـمـلـ» و«شـنـانـ ماـهـاـ». لم يـرـدـ منـ استـعـمالـ «واـ» إـلـاـ الرـجـزـ المشـهـورـ:
«واـ بـأـيـ أـنـتـ وـفـوـكـ الأـشـنـبـ»

واما «واهـاـ» فقد وردـتـ فيـ رـجـزـ تـسـبـ إلىـ رـؤـبـةـ:
«واهـاـ لـسـمـىـ ثـمـ واـهـاـ واـهـاـ»

ومنـ هـذـاـ «حـيـهـلـ» أيـ أـسـرـعـ، وـقـالـواـ: «إـذـاـ ذـكـرـ الصـالـحـونـ فـحـيـهـلـ بـعـمـرـ» وـقـالـواـ: «تـرـاـكـ زـيـداـ» أيـ اـتـرـكـ، وـهـذـاـ يـدـخـلـ فيـ بـابـ الـأـبـنـيـةـ الـقـدـيمـةـ، وـهـوـ فعلـ جـامـدـ قـدـيمـ لـلـأـمـرـ.

وـأـمـاـ «دونـكـ» بـعـنـيـ خـذـ، وـ«علـيـكـ» بـعـنـيـ الزـمـ، وـ«أـمـامـكـ» بـعـنـيـ تـقـدـمـ، وـ«ورـاءـكـ» بـعـنـيـ تـأـخـرـ، فـهـيـ جـمـلـ مـوـجـزـ حـذـفـتـ مـنـهاـ الأـفـعـالـ، فـإـذـاـ قـلـنـاـ: «دونـكـ الـكـتـابـ» فـالـتـقـدـيرـ: خـذـ الـكـتـابـ دونـكـ، وـتـبـقـىـ دونـكـ عـلـىـ ظـرفـيـتهاـ، وـهـكـذـاـ يـقـالـ فيـ سـائـرـ هـذـهـ الـمـوـادـ الـمـتـقـدـمـةـ. وـعـلـىـ هـذـاـ يـجـرـيـ تـأـوـيلـ الـآـيـةـ: «كـتـابـ اللهـ عـلـيـكـمـ»^(٣)

(١) سورة الإسراء آية ٢٣ .

(٢) سورة القصص آية ٨٢ .

(٣) سورة النساء آية ٢٤ .

أي الزموا كتاب الله عليكم، وللإيجاز حذف الفعل لوضوح المعنى. وبهذا يفهم قول الراجز القديم:

«يا أيها المائع دلوبي دونكَا»

وجملة هذه المواد شيء من ملاك العربية التاريخية التي سجلتها النصوص القديمة. وباب اسماء الأصوات مواد قديمة يفيد منها الدارس اللغوي ، فما حاجة النحوية فيها. ومنها قوله في دعاء الإبل لشرب «جئْ جئْ» مهموزين ، وفي دعاء الضأن «حاحاً» ، والمعز «عاًعاً» غير مهموزين . وجاء في الرجز القديم:
يَا عَنْزُ هَذَا شَجَرٌ وَمَاءٌ عَاعِيْتُ لَوْ يَنْفَعُنِي الْعَيْمَاء

وفي زجر الإبل قول يزيد بن مفرغ :

«عَدَسْ» ما لعَبَادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ

ومن اسماء الأصوات حكاية لعدد منها كـ «غاًقاً» حكاية صوت الغراب ، و«طاًقاً» لصوت الضرب ، و «طَقَ» لصوت وقع الحجارة ، و «قَبَ» لصوت وقع السيف على الضربية .

وهذا كله مادة لغوية قديمة يقف عليها اللغوي فيفيد منها.

ثم نأتي إلى باب التأنيث ، وما كان حقيقي التأنيث أو مجازيه ، وما سمع مؤنثاً فغلب عليه ، وما تردد بين التذكير والتأنيث . يضاف إلى هذا علامات التأنيث كالماء والألف مقصورة وممدودة . وهنا ندخل في باب «المقصور والممدود» ، وجملة هذا مادة لغوية لا تتصل بالدأب النحووي من قليل أو كثير.

ثم نأتي إلى الثنية والجمع ، وجملة ما فيه مادة لغوية .
ولا بد أن نلحق بهذا ما يعرض للاسم في التصغير وتجاوز اوزانه التي ذكرها النحاة إلى وزن « فعلون » الذي يشيع في أعلام الأندلسيين والغاربة كـ «حفصون ، وغلبون ، و وهبون ، وزيدون » . وربما وجدنا شيئاً من ذلك في أعلام المشارقة كابن حدون البغدادي .

وما يعرض للأساء باب النسب وقواعد مفصلة معروفة، وهو شيء ينبغي للدارس اللغوي أن يحيط به. وقد ذهب النحويون إلى عدم جواز النسب إلى الجمع، وعندهم أن النسب إلى المفرد. ولم يلتفت إلى هذا أهل اللغة فقد أفروا النسب إلى الجمع لشيوعه وشموله كالأنصاري والكلابي، ولا عبرة في أن «كلاب» علم قبيلة، ومثله المعافري والأغاري. وأما النسب للجمع في أنه للحرفة كالامشاطي والمحاملي والجحاليقي والمغازلي والقلاسي والقدوري، وغير هذا كثير^(١).

وفي باب النسبة مشكلات لا بد للدارس في العربية التاريخية أن يقف عليها، ومن ذلك النسبة إلى «فعيلة» و«فعولة» غير مضعة كحقيقة، ولا معتلة العين بالواو، ومن هذا حنيفة وش türe فالتاء والواو تحذفان نحو حنفي وشئي. وكذلك تحذف ياء فعيلة على بناء المصغر نحو جهني منسوباً إلى جهينة^(٢).

وقد يشد عن هذا فلا تحذف الياء نحو سليقي للذي يتكلم بأصل طبيعته، ويقرأ القرآن كذلك بلا تبع للقراء فيما نقلوه من القراءات، قال:

ولست بنحويٍ يلوك لسانه ولكن سليقي أقول فأعرُب^(٣)

وقد أشار ابن قتيبة من اللغويين إلى هذا الذي ورد في كتب النحو في باب النسب فقال: «إذا نسبت إلى اسم مصغر كانت فيه الياء أو لم تكن، وكان مشهوراً أقيمت الياء منه، تقول في جهينة ومُرَبِّنة جهني ومُرَبِّني، وفي قريش قُرْشِي، وفي هذيل هذيلي، وفي سليم سليمي، هذا هو القياس إلا ما أشَدَّوا.

وكذلك إذا نسبت إلى فعيل أو فعيلة من أسماء القبائل، وكان مشهوراً،

(١) انظر المباحث اللغوية ص ٣٠ - ٣١.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٢٨/٢.

(٣) المصدر السابق.

القيَّت منه الياء مثل ربيعة وبيجية تقول: ربِّي وبحلي وحنفية حنفي، وثقيف ثقفي، وعتيك عتكى، وإن لم يكن الاسم مشهوراً لم تُحذف الياء في الأول ولا الثاني^(١).

أقول: قول ابن قتيبة يُقيِّد قول النحوين المطلق الذي شاع في اللغة المعاصرة فقالوا: البدَّهي للمنسوب إلى البَّدَّهية، والقانون المدنى للمنسوب إلى المدنية^(٢).

وقد جرى الفصحاء من الأدباء على ما أثبته ابن قتيبة فقد ورد في «الامتناع والمؤانسة» في أخبار مقاريروس: «ثم أقبل على زيوس وقال: ما أبعد شبَّه معدنك من المعادن الطبيعية»^(٣). والنسبة إلى «طبيعة».

وقال الجاحظ: «وجاء الكرم الغريزي....»^(٤). والنسبة إلى غريزة.

أقول: من واجب اللغوي أن يجعل هذا كله من مادته فيرى ما آلَّت إليه العربية المعاصرة وشروع ما لم يقل به أهل العلم من المتقدمين كقولهم «صحفى» والنسبة إلى «صحيفة» وحقها «صحيفى» بالياء لأن «صحيفة» ليس علماً مشهوراً.

والأصح أن يُنسب إلى الجمع فيقال « صحَّفي » لأنَّ العامل في جرفة الصحف. وكذلك القانون « الدُّولى » بحججة صحة النسب إلى المفرد، وال الحاجة تقتضي النسبة إلى الجمع، فالقانون مما تعمل به الدول مجتمعة فهو دُولى.

وباب همزة القطع وهمزة الوصل ليس لها في علم النحو موضع، ذلك أنها مادة تدخل في باب علم الأصوات.

(١) أدب الكاتب ص ٢٠٩ - ٢١٠ (ط. السلفية).

(٢) وهذا غير السور المدنية في القرآن فهي المنسوبة إلى مدينة الرسول ﷺ وهي علم مشهور.

(٣) الامتناع والمؤانسة ٣٨/٢.

(٤) رسائل الجاحظ ص ٦ [عن المباحث اللغوية ص ٢٧].

ثم نأتي إلى باب الإبدال وفيه القياسي، وقد عرض له النحويون، والسياعي وقد عرض له أهل اللغة^(١). وكلا النوعين مادة لغوية لا علاقة لها بالاعراب والبناء. فمن القياسي ابدال المهمزة وهي تبدل من الواو والياء وها مواضع معروفة ذكرها النحاة^(٢). وإبدال الواو والياء من المهمزة، وهو عكس الأول ويرد في موضوعين.

ومنه باب المهمتين المتقتين في الكلمة كما في آمنت، وإيلافهم... ومنه إبدال الياء من أختيها الألف والواو، وإبدال الواو من أختيها الألف والياء.

وابدال الألف من أختيها الواو والياء. وابدال التاء من الواو والياء.
وابدال الطاء من تاء الافتعال الذي فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء، وتسمى أحرف الإطباقي.

وابدال الدال من تاء الافتعال الذي فاؤه دال أو ذال أو زاي.
ثم نأتي إلى نقل حركة الحرف المتحرك المعتل إلى الصحيح الساكن قبلها.
ثم باب الحذف وباب الإدغام.

أقول: جملة هذا مواد لا بد أن يكون للغوي فيها قول يخالف قول النحاة والصرفيين القدامي.

ومن هنا ليس لنا أن نقول: أصل «قال» هو «قَوْل» وأصل «بَاع» هو «بَيْع» ذلك أن هذا الأصل لا نعرفه ولم نقف عليه في نص أو نقش. وإن مجيء «أغَيْل» و«استَحْوَدَ» و«استَضَبَّ» وغيرها لا يقوم دليلاً على وجود «قَوْل» و«بَيْع» وأشباههما.

ولا أدرى كيف لا يكون باب الإمالة من علم لغوي بعيد عن العلم النحوي، وهو شيء من علم الأصوات.

(١) انظر: أوضح المسالك لابن هشام ٤/٣٧٠ - ٤٠١.

(٢) المصدر السابق ٤/٣٧٣ - ٣٧٨.

وإذا كان شيء يشبه «قول» و «بيّع» بالواو والياء في اللغات الحبشية،
فليس لنا أن نجعل منه دليلاً على وجوده في العربية.

وأما ما هو راجع إلى كتب التصريف من أبنية الأسماء مجردة ومزيدة وبيان
ما فيها من أحرف أصول وأحرف زائدة فذلك شيء من ملوك اللغة. وكذلك
أبنية الأفعال مجردة ومزيدة وما يكون فيها من الأحرف الأصول والأحرف
المزيدة.

وهذا يقتضي الدرس أن يقف على ما يدعى الميزان الصرفي فينظر إلى ما
عرض للكلمة من حذف وتغيير وإبدال في القياس والسماع وهذا كثير.
والدرس بهذه المواد يعرض لبناء الفعل صحيحاً ومهموزاً ومعتملاً ومفعلاً، وما
يكون فيه من المشتقات.

وفي جملة هذا يبقى الدرس لأشتات من علم الأصوات في هذه الأبواب
وفي غيرها كتاب الأدغام.
والدرس لكثير من هذه المواد يعرض لشيء غير قليل من المادة المعجمية،
ولا سيما في أبنية الفعل المزيد.

لقد قال في هذا أهل الصرف، كما عرض له اللغويون القدامى
والمحدثون^(١)، وما زال شيء من هذا لم ينته إلى علم جيد.

وذهب نفر من الدارسين في عصرنا إلى أن ما يسمى «علم المعانى» هو من
مواد النحو، وأنه إذا استقررت أفراد هذا العلم وجدته لا يبتعد في حقيقته
وخصوصياته عنها ندعوه في عصرنا بـ «علم الدلالة».

(١) لقد أنكر الدكتور مصطفى جواد مسألة المطاوعة، لأنه لم يرد كما ذكر مثلاً: علمته فتعلمت وشاء ذلك، وذهب إلى أن بناء افتتعل وانفعل يفيد رغبة الفاعل في الفعل. أقول: ليس من دليل لغوي تاريخي يؤيد ما ذهب إليه، وعندى أن بناء «انفعل» يفيد أن الفعل من نفسه يؤدي المعنى، وليس الفاعل معه إلا عنصر إسناد. أما بناء افتتعل فكثير فيه معنى المشاركة. انظر المباحث اللغوية ص ٢٠ - ٢١.

إنك إذا عرضت لباب الاستفهام وما يخرج إليه من المعاني، وجدت سعة في الدلالة وخصوصيتها، وكذلك ما يندرج في جملة أساليب الطلب من أمر ونهي، وخروجها إلى خصوصيات دلالية أخرى.

فأين كل هذه الأساليب من المادة النحوية؟

ولعل أبنية الجمع واستعمالها في العربية مادة لغوية لا يهم النحوي منها إلا مسألة الإعراب. ولا بد لي أن أختتم هذا الفصل بشيء يتصل بالجمع والمعنى استقريته مما ورد من ذلك في لغة التنزيل.

الفصل الخامس

مع المثنى والثنية في لغة التنزيل

احتفظت العربية بخصائص قديمة لغوية (صرفية ونحوية)، فمن ذلك مثلاً أن المثنى ما زال بناءً معروفاً مستعملاً سواءً في ذلك اللغة الفصيحة والألسن الدارجة. والعربية في هذا الاختصاص تكاد تكون الوحيدة بين اللغات التي دُعيت بالمجموعة «السامية». وليس الألفاظ القليلة التي جاءت مثناة في العبرانية والأثيوبيّة بشيء، ذلك أنها بقية يسيرة مما ورث في تلکم اللغتين.

لقد احتفت العربية بالثنية وتجاوزت فيها حد ما يُثنى من المفردات إلى اطلاق الثنية على كل اسمين بينهما ضرب من الاتصال، وأن المعربين مالوا إلى صيغة الثنية بتغليب لأحد اسمين بينهما ضرب من صلة، بل إنهم أحبوا أن يتوجهوا إلى المثنى^(١) بدلاً من المفرد والجمع، كما أنهم ألحقوا مواد لغوية بصيغة المثنى وليس من وجود للثنية، وسنعرض لجملة هذا مهدين بذلك للكلام على الثنية والمثنى في لغة التنزيل.

وقد بُنيَ مصطلح «المثنى» من لفظ العدد «اثنان» الذي يُظن أن مفرد «ثن» وهو كلمة مُعَنَّاة، وكان «أحد» أو «واحد» قد حلّ محل هذه الكلمة البائدة، ومؤنثه «اثنان».

وقد يكون لي أن أُحق بـ«اثنان» «كلا» و «كلتا» وليس من مفرد لها،

(١) يدل على هذا شيوخ النداء في قوله: خليلي وصاحب، ولاسيما في لغة الشعر.

واستعماها على سبيل الثنائي مطابقة وإعراباً واضح في العربية وسنرى شيئاً من ذلك.

ومن الثنائيات التي ارتجلت في العربية لوجود اتصال بين جُزأِي المثلث ما قيل من ذلك مما يدل على الليل والنهار لتلازمها، ما يأتي:

الجَدِيدان، وَالْمَلَوَان، وَالدَّائِبَان، وَالطَّرِيدَان، وَالعَصْرَان، وَالْأَحْدَاثَان، وَالْأَحْرَمَان. وقد وردت الثنائيات أخرى على قاعدة التغليب ومن ذلك.

العُمَرَان لـأبي بكر وعمر، وقد غُلِّبَ الثاني لخفةه.

وَالقَمَرَان لـلشمس والقمر، وقد غُلِّبَ القمر لفائدة حاجة العربي القديم إليه، وأنه رمز للوضوح والنور والهدوء والفُرَّة على حين أن الشمس مؤذية لـوقدها وسعيرها.

ومن هذا أيضاً:

الأخشَبَان: جبلًا مكة الملصقان بها.

والقرَقدَان: نجمان منيران في بنات نعش.

والنَّجَدَان: الضلال والمهدى، وقوله تعالى: ﴿وَهَدِينَا النَّاجِدِين﴾ ، قالوا: أريد بالنجدين طريق الخير وطريق الشر.

والثقلان: القرآن وعترة الرسول. وفي الحديث «إني تارك فيكم الثقلين، كتاب الله وعترقي».

وما جرى على التغليب قولهم في عصرنا:
الرافدان لـدجلة والفرات.

والفراتان لـدجلة والفرات أيضاً، وكذلك العراقان.

وقالوا: المشرقان والمغاربان في المشرق والمغرب.

قالوا: النَّيْران في الشمس والقمر.

ونستطيع أن نتبين طائفنة كبيرة من هذه الثنائيات التي لا تلمس فيها تغليب

طرف على آخر، بل الشَّيْة حاصلة في صَفَّي مُشَرَّكة بقدر معين في الطرفين، وذلك في:

الأَبْرَدَان: للغَدَة والْعَشِيَّ، والظَّلَل والْفَيْء.

والأَبْصَان: لِلْبَنِ وَالْمَاءِ، أو الشَّحْمِ وَالْبَنِ.

والأَحْرَان: لِلخَمْرِ وَاللَّحْمِ.

وقد يلحق بهذا الباب ما كان من طرفين في «الأدوات» و«الآلات» كالجَلَمَينِ، والمَقْصِينِ، والكَلْبَتَيْنِ. غير أن الاستعمال لم يراع صورة المثنى فُعرف الجَلَمُ، والمَقْصَنُ^(١).

أقول: بعد هذا التمهيد المفيد لنا أن نقف وقفة على هذا الباب في لغة التنزيل العزيز:

جاء في قوله تعالى: ﴿... إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرَثَهُ أَبْوَاهُ فَلَامَهُ الْثَّالِثُ﴾^(٢).

أقول: «الأَبْوَانُ» جرى على تغليب «الاب» على «الأُم». وهذا الأَم والأَب، ومثله «الوالدان».

وأريد أن أقول: إن للشَّيْة في لغة التنزيل فوائد ذات خصوصيات تاريجية، فأنت حين تتلو قوله تعالى: ﴿فَأَتَيْا فَرَعَوْنَ قَوْلًا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣).

الخطاب للاثنين وما موسى وهارون، والفعلان مستندان إلى ضمير الاثنين، وجاء خبر «إن» وهو «رسول» مفرداً، وكان حقه أن يجيء مثنى

(١) ومن هذه المصادر المثناة نحو: حَنَائِيكَ وسَنَدَيكَ وَلَيْيكَ، وَدَوَالِيكَ، ويُلحَقُ بهذا «ظَهَرَائِيمُهُ» و«خَوَالِي»، وكذلك هَذَايَكَ من المصادر.

(٢) سورة النساء، آية ١١.

(٣) سورة الشعراء، آية ١٦.

«رسولاً»، ولو أنا تعقبنا القراءات لوجدنا قراءة تؤيد هذا، ولو كانت من غير القراءات العالية.

وكان أهل اللغة من المفسرين وغيرهم أدركوا هذه المشكلة فذهبوا في تأويلهم إلى أن المراد بـ «الرسول» في هذه الآية المصدر أي «الرسالة»^(١).

ونتلو قوله تعالى: «فَاتَّيْهِ فَقُولَا إِنَّا رَسُولًا رَبِّكَ»^(٢).

أقول: وفي هذه الآية ورد خبر «إن» مثنى وهو «رسولاً» فتحقق بذلك أسلوب التثنية. وأشار أهل اللغة من المفسرين وغيرهم إلى أن ثانية «رسول» في هذه الآية أريد بها «المُرْسَلُ» لا المصدر وهو «الرسالة» كما في الآية السابقة^(٣).

أقول: إن تمييز المفسرين بين «رسول» في الآية السابقة، و «رسولاً» في الآية اللاحقة هو تأويل حسن، ولكني قد أقول: إن «رسول» و «رسولاً» بمنزلة واحدة، وكلما دال على «المُرْسَلُ» وهو «الرسول». وإذا كان من موضع إشكال فمردّه أن لغة التنزيل نزلت بعربية خاصة هي عربية تلك الحقبة التاريخية، ولنا أن نرى صدق هذا فيما أثر من شواهد لغوية أخرى من لغة التنزيل وغيرها وهي العربية التي وقفت عليها في الشعر والرجز القديمين. وهذا يعني أن الحدود اللغوية التي ادركها اللغويون والنحاة في باب الجمع وباب التثنية وغيرها لا يمكن أن تكون كما قالوا في الأحقارب المتقدمة. ومن هنا كان للغة التنزيل الفائدة العظمى في معرفة تاريخ العربية وتطورها.

ونتحول إلى مشكلة أخرى بل فائدة أخرى حين نتلو قوله تعالى: «فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ»^(٤).

(١) انظر تأويل الآية في «الكتشاف».

(٢) سورة طه، آية ٤٧.

(٣) انظر تأويل الآية في «الكتشاف» وغيره من كتب التفسير.

(٤) سورة فصلت، آية ١١.

أقول: والضمير في «ها» عائد إلى «السماء» في أول هذه الآية وهو قوله تعالى: «ثم استوى إلى السماء وهي دخان...».

و«الثنية» حاصلة في لفظي «السماء» و«الأرض» والفعلان «افتباها» و«قالتا» يشيران إلى ذلك باسنادهما إلى ضمير الثنوية. و«السماء» في لغة التزيل مؤنث، والأيات الكثيرة تثبت هذا، قال تعالى:

«وقيل يا أرض ابلغي ماءك ويا سماء أقلعي...»^(١).

«إنا زيننا السماء الدنيا بزينة الكواكب»^(٢).

«ثم استوى إلى السماء وهي دخان...»^(٣).

«يوم تكون السماء كالمهل...»^(٤).

ولم يخرج عن التأنيث المستفيض إلا ما ورد في الآية: «السماء مُنْفَطِرٌ به، كان وعده مفعولا»^(٥).

ولسنا على هدى من عود الضمير في «به»، والإخبار بـ«منفطر»، وهو مذكر، لا بد أن نجد له سعة في العربية.

ونقف وقفة قصيرة على «طائرين» في حال السماء والأرض، وهي جمع مذكر، والأصل مثنى مؤنث، وهو «السماء والأرض»، وجع المذكر هذا مختص بالعاقل، فكيف يقال في هذا الموضوع المشكل؟

والجواب عن هذا أن «نظم القرآن» نظم بديع يراعي الفواصل، والفاصلة في الآيتين اللتين تسبقان هذه الآية هي الياء والنون في «العالمين» و«السائلين»، ثم تأتي «طائرين» فحسن النظم وإن وليها «العزيز العليم» في آية

(١) سورة هود، آية ٤٤.

(٢) سورة الصافات، آية ٦.

(٣) سورة فصلت، آية ١١.

(٤) سورة المعارج، آية ٨.

(٥) سورة الزمل، آية ١٨.

لاحقة هي قوله تعالى: «وزِئنا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِعَصَابِعٍ وَحْفَاظًا، ذَلِكَ تَقْدِيرُ
الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ»^(١).

وتنتو قوله تعالى: «وَأَنْ تَجْمِعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ»^(٢).

أقول: ليس في هذه الآية موضع إشكال، ولكني أردت أن أقف على «الاختين»، وهي مشتق «أخت». إن التاء في «أخت» هي تاء التأنيث كالباء في «بنت»، ولكن اللغويين ترددوا في هذه التاء فزعموا أنها ليست للتأنيث لأن تاء التأنيث يسبقها الفتحة. ولكن قولهم هذا يغفل الناحية التاريخية التي تطورت فيها العربية فكان النسق المستفيض الذي يظهر في سبق الفتحة للباء. ومن هنا يكون لنا أن نعد «أخت» و«بنت» بقية قديمة مما احتفظت به العربية شأن غيرها من المواد اللغوية التي ورثتها مخالفة للشائع الكثير المعروف.

وقد قالوا في هذه التاء: أنها عوض من المذوف، وهو الواو الذي يتم به بناء الثلاثي.

أقول: ومثل هذا قالوا في تاء: عدة وسنة، وشفة ونحو ذلك. وعندى أن هذه التاءات علامة التأنيث، وهي هاء التأنيث في الأصل^(٣).

وتنتو قوله تعالى: «فَقَالُوا أَنَّؤُمْ لِبَشَرَيْنِ مِثْلُنَا وَقَوْمُهَا لَنَا عَابِدُونَ»^(٤).
ونقف على «بشرين» وهي مشتق «بشر» والمراد بها «رجلان».

ولنعد إلى «بشر» في لغة التنزيل، فهي مفرد مذكر في قوله تعالى: «قالَ رَبُّ أَنِّي يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسِسْنِي بَشَرٌ...»^(٥).

وهي جمع في قوله تعالى: «فَبِلَ أَنْتُمْ بَشَرٌ مُّنْ خَلَقْ...»^(٦).

(١) سورة فصلت، آية ١٢.

(٢) سورة النساء، آية ٢٣.

(٣) أقول: ادرك النحاة القدامى أن هاء التأنيث هي علامة التأنيث، ومعنى هذا أن «الباء» يصار إليها في وصل الكلمة المؤنثة بما بعدها كما تقول: شجرة البستان. انظر باب «الذكير والتأنيث» في «كتاب» سبيروه، وغيره من الكتب النحوية.

(٤) سورة المؤمنون، آية ٤٧.

(٥) سورة آل عمران، آية ٤٧.

(٦) سورة المائدة، آية ١٨.

وهي تردد كذلك بين الإفراد والجمع في آيات عدّة، ولم ترد مثناة إلا في الآية التي ابتناها موضعاً للدرس.

ودلالة «بشر» على الإنسان مطلقاً تتأتّى من أن الكلمة في الأصل تفيد الجلد، ومن هنا كان ظاهر الجلد «بشرة» بفتحتين، وجمعها «بشر» مثل شجرة وشجر. وقد توسيع العربية فذهب إلى دلالة «البشر» على الإنسان عامة، ثم تنوّع الاستعمال فدللت على الإفراد والجمع. وأنت تجد في سعة العربية مجالاً للقول حين تدرك أن الفعل «بشر» والمصدر «بشرى» و«إشارة» هي في الحقيقة من «البشر»، وانطلاق «الأسارير» في جبين الإنسان، وانبساط الغضون عبر عنـه بالفعل من هذه المادة القديمة.

وتنلوا قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهَا...﴾^(١).

أقول: ورد الضمير في قوله: «بيـنـهـا» على الثنـيـةـ، والـثـنـيـةـ هـنـا اجـتـمـاعـ طـرـفـينـ هـمـاـ «الـسـمـوـاتـ» وـ «الـأـرـضـ»، وـ لمـ يـرـاعـ فيـ الآـيـةـ أـنـ «الـسـمـوـاتـ» جـمـعـ فـكـيفـ تـنـدـرـجـ فـيـ سـيـاقـ ثـنـيـةـ؟

والجواب: إن حقيقة الثنـيـةـ لمـ يـنـظـرـ إـلـيـهاـ بلـ نـظـرـ إـلـيـهاـ فـيـ سـيـاقـ طـرـفـ يـجـتـمـعـ مـعـ طـرـفـ آـخـرـ فالـسـمـوـاتـ طـرـفـ، وـ الـأـرـضـ طـرـفـ آـخـرـ فـعـدـاـ فـيـ حـيـزـ المـطـابـقـةـ مـثـنـيـ فـجـاءـ ضـمـيرـ المـثـنـيـ عـلـىـ هـذـاـ الـوـجـهـ^(٢).

وتنلوا قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ﴾^(٣).

وفي هذه الآية تجتمع «السموات والأرض»، ولكن لم ينظر فيها إلى طـرـفـينـ، بل رـُوعـيـ الـجـمـعـ فـجـاءـ ضـمـيرـ الـجـمـعـ فـيـ قـوـلـهـ: «فـيـهـنـ».

(١) سورة المائدة، آية ١٧.

(٢) وهذه الآية مثل ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهَا إِلَّا بِالْحَكْمِ﴾ ٨٥ سورة الحجر. ﴿أَوْلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَّاهَا﴾ ٣٠ سورة الأنبياء. ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ ٤١ سورة فاطر.

(٣) سورة المائدة، آية ١٢٠.

ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لِهِ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمِنْ فِيهِنَّ...﴾^(١).

ولكنتنا نقرأ قوله تعالى: ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾^(٢).

فأنت ترى أن «السموات والأرض» لم يُراع فيها سياق الثنوية ولا الجمع المؤنث كما أثبتنا من الآيتين اللتين ورد فيهما «فيهنّ»، بل عُدلت «السموات والأرض» جمعاً مذكراً بدلالة الضمير في قوله «مثلكم».

أعود ثانية فأقول: إن سعة العربية في النظر إلى هذه المواد اللغوية تتجاوز ما هو داخل في حيز المحدود والقاعدة.

ونتلو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُما إِنْ يَبْغُثُ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي... فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُما...﴾^(٣).

أقول: نقف في هذه الآية على الكلمة «طائفتان» مثنى «طائفة»، و«الطائفة» جمع الناس. وقد روعي في «الطائفتين» معنى الجمع على أنها مثنى فجاء الفعل «اقتتلوا» مستنداً إلى ضمير الجمع المذكر، ثم عاد الضمير في قوله «بينهما» على المثنى، ثم عدنا إلى حقيقة اللفظ وهي كلمة مؤنثة كأنها مفرد «الطائف»، فكان الافعال: «تبغي» و «فاءت»، و «يَبْغُثُ»، ثم عاد ضمير الثنوية في قوله «بينهما».

فأنت تجد مراعاة للمعنى تارة ومراعاة لللفظ تارة أخرى فجاء هذا التركيب الجميل، وهو أهم خصائص لغة التنزيل العزيز.

(١) سورة الإسراء، آية ٤٤.

(٢) سورة الإسراء، آية ٩٩.

(٣) سورة الحجرات، آية ٩.

وقد نقرأ هذه الأشتات وهي تحييء في السياق الشامل الذي عُدَّ من الكثير الشائع، وذلك في قوله تعالى: «إِذْ هُمْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشِلَا وَاللهُ وَلِيُّهُمَا»^(١).

ونتلو قوله تعالى: «كُلْتَا الْجَتَنِ آتَتْ أَكْلَهَا...»^(٢).

أقول: ولفظ «كلا» و «كلتا» وإن دلًا على الثنوية، غير أن العربية قد تميل بها إلى اللفظ فيكونان كالاسم المقصور، ويدل على هذا ما يكون من إعرابها إذا أضيفا إلى اسم ظاهر كما في الآية التي ذكرت، فتكون كإعراب الاسم المقصور، والحركات تقدر على الألف، فإذا أضيفا إلى ضمير نحو: «كلاهما وكلتاها» فيلحقان بإعراب المثنى فتقول: جاء كلاهما، ورأيت كليهما.

وفي هذه الآية جاء الفعل «آتُ» مقترباً ببناء التأنيث، ولم يلحقه ضمير الثنوية، ولا نعدم أن نجد بين القراء من قرأ «آتنا» بـألف المثنى، وقد جاء «أكلها» بضمير الإفراد المؤنث.

أقول: وهذه القراءة التي لم تشتهر نظير ما في قوله تعالى: «قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِتْنَتِنَا...»^(٣).

ومن مراعاة المثلث ما ورد من قوله تعالى: «وَبِذَلِّنَاهُمْ بِجَتَنِيهِمْ جَتَنِينَ ذَوَاتِ أَكْلٍ خَطِّ...»^(٤).

أقول: ومجيء الصفة «ذواتِي» مكسوعة بعلامة الثنوية «الباء» أمر يستدعي وقفة خاصة، ذلك أن «ذوات» جمع «ذات» وقد احتملت ياء الثنوية، وهذا شيء من طرائف العربية. ومثل هذا قوله تعالى: «ذوَاتَا أَفْنَانَ»^(٥)، و«ذوَاتَا» أيضاً جمع «ذات»، ولكنها احتملت ألف الثنوية، وهي صفة لـ «جتنان» في آية سابقة هي: «وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَتَنَانَ»^(٦).

(١) سورة آل عمران، آية ١٢٢.

(٢) سورة الكهف، آية ٣٣.

(٣) سورة آل عمران، آية ١٣.

(٤) سورة سباء، آية ١٦.

(٥) سورة الرحمن، آية ٤٨.

(٦) سورة الرحمن، آية ٤٦.

ونتلن قوله تعالى: «مُدَهَّمَانَ، * فَبِأَيِّ أَلَاءِ رَبِّكُمَا تَكْذِبُونَ»^(١).

أقول: قوله: «مُدَهَّمَانَ» مثنى صفة لـ «جَتَانَ» في آية سابقة هي: «وَمِنْ دُونِهَا جَتَانَ»^(٢).

والمعنى أن الجثتين اشتَدَتْ حُضُرُتهما حتَّى بَدَأْنا سوداوين. والخطاب للمراد في الآية التي تكررت في هذه السورة ٣١ مرَّة، وليس في سياق السورة مثنى بل المراد هو المخاطب وهو مفرد، ولكن فواصل سورة الرحمن التي جاءت بالألف والنون اقتضت أن يُصار الخطاب إلى الثنوية، وليس من مثنى.

وهذا غير قوله تعالى: «قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى»^(٣) فالخطاب في هذه الآية يعود إلى المنادي وهو موسى، ونص الخطاب هو المثنى والمراد به هارون وموسى.

وقد يجتمع سياق الثنوية بسياق الجمع فيأتي من ذلك شيء هو من خصوصيات لغة التنزيل، كقوله تعالى: «هَذَا نَحْنُ خَصَّنَا اخْتَصَّمُوا فِي رَبِّهِمْ . . .»^(٤).

والفعل: «اخْتَصَّمُوا» مستند إلى ضمير الجمع المذكر وليس لضمير الاثنين. وقد يكون هذا من باب أن المثنى قريب من الجمع، وأن أقل الجمع ثلاثة، والمثنى اثنان. وهذا من غير شك قد ورد في العربية في حقبة عصر القرآن.

ومن هذا قوله تعالى: «فَإِذَا هُمْ فَرِيقاً نَّحْنُ نَخْتَصِّمُونَ . . .»^(٥)
ولأهل التأويل أن يقولوا إن دلالة «الفريق» على الجمع، وهذا سوَّغ هذا التوسيع فجاء الفعل «نَخْتَصِّمُونَ» مستندًا إلى ضمير الجمع المذكر.

(١) سورة الرحمن، الآيات ٦٤، ٦٥.

(٢) سورة الرحمن، آية ٦٢.

(٣) سورة طه آية ٤٩.

(٤) سورة الحج، آية ١٩.

(٥) سورة النمل، آية ٤٥.

وقد يصرفنا هذا إلى قوله تعالى: «إن توبا إلى الله فقد صفت قلوبكما...»^(١). والأية في أسلوب الشرط والفعل «توبا» مسند إلى الف الاثنين، ولكن الآية جمعت إلى الشنوية كلمة «قلوب» وهي جمع مسندة إلى ضمير الاثنين، فانظر كيف يدخل المثنى في سياق الجمع، ولعمري أن هذا من غريب لغة الذكر^(٢).

ونأتي إلى الآية التي وقف عندها النحاة واللغويون طويلاً وهي قوله تعالى: «إن هذان لساحران»^(٣).

قلت: لقد وقف اللغويون طويلاً عند هذه الآية، فقد ذهب نفر إلى أن في القرآن لحنًا، فقد روى أبو معاوية محمد بن خازم التميمي السعدي المتوفى سنة ١٩٣هـ، عن هشام بن عروة بن الزبير بن العوام عن أبيه عن عائشة أنها قالت: «ثلاثة أحرف في كتاب الله هُنَ خطأ من الكاتب»، قوله: «إن هذان لساحران...»^(٤)، وهذه قراءة ابن كثير وحفص، أما أبو عمر بن العلاء فقدقرأ: «إن هذين لساحران على الجهة الظاهرة المكسوقة». وقد قرأ ابن مسعود: «أن هذان لساحران» بفتح همزة «أن» وهي بمعنى «نعم»^(٥). وقد قرأ أبي «إن هذان لساحران» باسکان نون «إن».

أقول: والذي في شواهد العربية يثبت أن الآية جاءت على لغة قديمة يلزم فيها المثنى الألف^(٦)، وأنشدوا:

(١) سورة التحرير، آية ٤.

(٢) ويندرج في هذا قوله تعالى: «والنجم والشجر يسجدان» ٦ سورة الرحمن: إن «النجم» و«الشجر» يفيدان الجمع وقد أخبر عنها بـ «يسجدان»، وهذا من باب تقريب المثنى من الجمع خدمة للفاصلة.

(٣) سورة طه، آية ٦٣.

(٤) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن ص ٣٤.

(٥) الزمخشري، الكشاف ٢٧/٣.

(٦) الرضي، شرح الكافية ١٧٣/٢.

واماً هندي ثم واماً واماً ياليت عينها لنا وفها
إن أباماً وأباً أباماً قد بلغا في المجد غاياتها

وجاء في «لسان العرب» قول هوبر الحارثي :

ترزد منابين أذناء ضربة دعته إلى هابي التراب عقيم^(١)

ولغة بني الحارث بن كعب قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً
فيقولون : أخذت الدرهان ، واشتريت ثوبان^(٢).

وقد نسبت هذه اللغة لأقوام آخرين عدا بني الحارث بن كعب، فهي
معروفة لدى بني العنبر وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهدان
ومزدادة وعدرة^(٣).

وقد اجتهدت في الألف والياء في المثنى وذهبت بها إلى أن الياء قد تأتي من
إمالة الألف نحو الكسر^(٤).

وكان «القراء» اختلقو فهذا يرفع ما ينصبه ذاك، وذلك ينخفض ما يرفعه
هذا^(٥). وهذا يعني أن القراء اجتهدوا فاختلقو.

وما يدخل في باب الثنية ثنية «زوج» والزوج واحد وهو نظير آخر،
وكلاهما زوج كالذكر والأئش، قال تعالى: «وأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الْذَّكَرَ
وَالْأَنْثَى»^(٦). وعلى هذا يفهم قوله تعالى: «فِيهِمَا مِنْ كُلِّ فَاكِهَةٍ زَوْجٌ»^(٧).

(١) لسان العرب ٦٤/١٠ ، ٦٤/١٩ ، ١٦٣/١٩ . ٢٢٩/٢٠ .

(٢) تأويل مشكل القرآن ص ٣٦ ، الصحاحي لابن فارس ص ٢٠ .

(٣) السيوطي ، مع الموضع ٤٠/١ .

(٤) فقه اللغة المقارن ص ٧٥ - ٩٢ .

(٥) الطبراني ، تفسير ١٧/١٢٠ .

(٦) سورة النجم ، آية ٤٥ .

(٧) سورة الرحمن ، آية ٥٢ .

خاتمة :

هذه إلامة موجزة عرضت فيها للثنية في لغة التنزيل لما اشتملت عليه من خصوصيات لا نجدها واضحة على هذا النحو في كلام العرب شعرهم ونثرهم.

وتسجيل هذه الخصوصيات يضيف مادة إلى تاريخ العربية وتطورها. وقد يكون من المفيد أن أختتم هذه الإلامة بما ورد في «فقه اللغة» للثعالبي في «فصل في إجراء الاثنين مجرى الجمع» :

قال الشعبي في كلام له في مجلس عبد الملك بن مروان : رجالن جاعوني ؛
فقال عبد الملك : لحنَ يا شعبي ، قال : يا أمير المؤمنين لم أحن ، مع قول الله -
عزّ وجلّ - : «هذان خصمان اختصما في ربِّهم»^(١) فقال عبد الملك : هلة درك
يا فقيه العراقيين ، قد شفيتَ وكَفَيتَ»^(٢).

أقول : وسعة العربية واختلاف فنون القول ترد على المتنطعين الذين يتبعجون بالتخطئة ، وليس لهم من ذخيرة يستظهرونها من كلام العرب ، وأنّ لهم ذلك .

(١) سورة الحج آية ١٩ .

(٢) الثعالبي ، فقه اللغة ص ٣٣١ (بتحقيق مصطفى السقا ، والأباري وشلبي) .

ما يتصل بالثنى والجمع أيضاً

وقفت فيها وقفت على جملة من الفوائد اللغوية تتصل بما يكون من أبنية العربية، وكيف ذهب بها في إعراب المعربين. وهذه الفوائد قد أثبتتها الشاعري في كتابه الشهير «فقه اللغة وسر العربية» وهي:

فصل في الجمع بين شيئاً وشيئاً اثنين

ثم ذُكر أحدهما في الكناية دون الآخر، والمراد به كلاهما معاً «من سُنن العرب أن نقول: رأيتَ عمراً وزيداً وسلمت عليه، أي عليها». قال الله - عزَّ وجلَّ -: «والذين يكتنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله»^(١). وتقدير الكلام: ولا ينفقونها في سبيل الله، وقال تعالى: «إِذَا رأوا تجارةً أو همَا انفضوا إِلَيْهَا»^(٢) وتقديره انفضوا اليها. وقال - جلَّ جلاله -: «وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ»^(٣)، والمراد: أن يرضوهما^(٤).

أقول: لقد أخطأ بعض المستشرقين الأوائل منهم «نولدكه» الألماني حين ذهب، وهو يجهل خصائص القرآن، إلى أن هذه الفوائد اللغوية خطأ، وقد فاته أن القرآن جاء بلسان عربي مبين، والعربية في عصر القرآن تؤذن بهذه السعة والسماحة، وهو شيء من «شجاعة» العربية على رأي أبي الفتح عثمان بن جني.

(١) سورة التوبه آية ٣٤.

(٢) سورة الجمعة آية ١١.

(٣) سورة التوبه آية ٦٢.

(٤) فقه اللغة ص ٣٢٨.

لقد جاء الضمير، وهو يعود إلى المثنى ضمير إفراد إرادة العموم لا الخصوص.
وقد عد الشاعري هذا من «سُنن العرب» في لغتهم، وكأنه أدرك ما ندعوه
«التطور التاريخي للغة العربية».

وجاء أيضاً في «فقه اللغة»: فصل في جمع شيئاً من اثنين.

قال الشاعري: «من سُنن العرب إذا ذكرت اثنين أن تُجبرهما مجرى الجمع،
كما تقول عند ذكر العُمرَين والحسَينين، وكما قال - عزَ ذكره -: ﴿إِن تَوَبَا إِلَى اللَّهِ
فَقَدْ صَفَّتْ قُلُوبُكُمَا﴾^(١) ولم يقل: قلباكما، وكما قال - عزَ وجلَ -: ﴿وَالسَّارِقُ
وَالسَّارِقَةُ فَاقْطِعُوا أَيْدِيهِمَا﴾^(٢)، ولم يقل يَدِيهِمَا^(٣).

وجاء أيضاً: فصل في جمع الفعل عند تقدمه على الاسم^(٤).

قال الشاعري: رُبَّما تفعل العرب ذلك، لأنَّه الأصل، فتقول: جاءوني بنو
فلان، وأكلوني البراغيث، وقال الشاعر:
رأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضْنَ عَنِي بِالْخَدُودِ النَّوَاضِرِ^(٥)

وقال آخر:

نُتْجَ الرَّبِيعِ مُحَاسِنًا الْقَحْنَاهُ غَرَ السَّحَابَ^(٦)

(١) سورة التحرير آية ٤.

(٢) سورة المائدة آية ٣٨.

(٣) فقه اللغة ص ٣٢٨.

(٤) أقول: استعمل الشاعري عبارة «جمع الفعل»، وهذا ليس قول النحوين، لأنَّ الفعل لا يجمع بل
يسند إلى ضمير الجمع.

(٥) البيت من شواهد النحوين في استناد الفعل لضمير الجمع المذكر، وهو من شواهد الألفية (انظر
شرح شواهد ابن عقيل). وفائق البيت أبو محمد بن عبد الله العتي (معجم الشعراء للمرزبانى
(ص ٣٥٧)، ونسب أيضاً إلى عمر بن أبي ربيعة.

(٦) البيت لأبي فراس الحمداني (انظر حاشية ص ٣٢٨ من فقه اللغة).

وفي القرآن: «وَأَسْرَوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا»^(١); وقال - جل ذكره -:
«ثُمَّ عَمِّوا وَصَمِّوا كَثِيرًا مِّنْهُمْ»^(٢).

أقول: وهذه الظاهرة اللغوية التي وردت في القرآن وبعض الأبيات دليل على أن القرآن والشعر القديم وثائق تاريخية ثبت شيئاً من تاريخ العربية ثم تطورها بعد أن تم توحيد اللغات الخاصة في عربية موحدة كانت لغة القرآن أجمل صورها. وهذا الذي يبقى من تلك اللغات مما يمكن أن يُعد مخلفات لغوية تقوم دليلاً تاريخياً على حال العربية قبل القرآن. وقد يكون لي أن أذهب إلى أن كثيراً من هذه المخلفات قد احتج آثاره بعد شیوع لغة القرآن.

وأضاف الشاعري في: «فصل في إقامة الواحد مُقام الجمع» فقال: هي من سُنَّة العرب إذ يقول: «قررنا به عيناً» أي أعيناً. وفي القرآن: «فإإن طيّبُ لكم عن شيء منه نفساً»^(٣), وقال - جل ذكره -: «ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طَفَلَّا»^(٤) أي أطفالاً, وقال تعالى: «وَكُمْ مِّنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُفْنِي شَفَاعَتَهُمْ شَيئاً»^(٥), وتقديره: وكم من ملائكة في السموات، وقال - عز من قائل -: «فَإِنَّمَا عَدُوَّكُمْ إِلَّا رَبُّ الْعَالَمِينَ»^(٦).

وقال: «هؤلاء ضيفي»^(٧), ولم يقل: أعدائي ولا أضيفي. وقال - جل جلاله -: «لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ»^(٨), والتفريق لا يكون إلا بين اثنين، والتقدير: لا تُفَرِّقُ بينهم؛ وقال: يا أَيُّهَا النَّبِيُّ و«إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ»^(٩). وقال:

(١) سورة الأنبياء آية ٣.

(٢) سورة المائدۃ آية ٧١.

(٣) سورة النساء آية ٤.

(٤) سورة الحج آية ٥.

(٥) سورة النجم آية ٢٦.

(٦) سورة الشعراء آية ٧٧.

(٧) سورة الحجر آية ٦٨.

(٨) سورة البقرة آية ١٣٦.

(٩) سورة البقرة آية ٢٣١.

﴿وَإِنْ كُثُمْ جُنْبًا فَاطْهُرْ وَا﴾^(١). وقال: **﴿وَالْمَلَائِكَةَ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرَ﴾^(٢).**

ومن هذا الباب سُنة العرب، أن يقولوا للرجل العظيم، والملك الكبير: انظروا في أمري؛ ولأن السادة والملوك يقولون: نحن فَعَلْنا، وإنما أمرنا، فعلى قضية هذا الابتداء يخاطبون في الجواب، كما قال تعالى عَمَّنْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ: **﴿رَبُّ ارجِعُون﴾^(٣).**

أقول: ولباب الإفراد والثنية والجمع في لغة القرآن خصوصيات خاصة تشير إلى أن العربية حين وصلت إلى الحد الفاصل بين المفرد والثنى والجمع قطعت مرحلة طويلة، ألا ترى مثلاً أن ما يسمى اسم الجمع مثل ركب وضأن ووفد، وقوم وطير ورهط ونحو ذلك يتعدد في باب المطابقة بين الإفراد والجمع، ومن غير شك أن الثنى هو أقرب إلى الجمع.

وكذلك ما كان مثل شَجَرٌ وَثَمَرٌ وَبَقَرٌ ونحو ذلك يجري المجرى نفسه، وليس الواحد من هذا إلا شيئاً حادثاً بعد الجمع، فقد صير إليه بالحاق تاء الواحدة، فالناء للواحدة كما هي للثانية.

وكذلك ما كان مثل يهود ونصارى ومحوس فإنه غالب في الجمع، وليس الواحد إلا حادثاً بالحاق ياء النسبة فقالوا: يهودي ونصراني ومحوسى. وعلى هذا يقال: انكليزي أي من الانكليز وأمريكي من الأمريكيين، وفرنسي من الفرنسيين ونحو ذلك.

ويأتي مصداق هذه العلاقة اللغوية بين ما هو مفرد وما هو جمع في قول الشاعري في «فصل في الجمع يراد به الواحد»، قال:

(١) سورة المائدة آية ٦.

(٢) سورة التحريم آية ٤.

(٣) سورة المؤمنون آية ٩٩. وانظر فقه اللغة ص ٣٢٩.

«من سُنَّ العرب الإتيان بذلك، كما قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمَلُوا مَساجِدَ اللَّهِ﴾^(١)، وإنما أراد المسجد الحرام، وقال - عز وجل -: ﴿وَإِذْ قَاتَلُوكُمْ نَفْسًا فَإِذَا رَأَيْتُمْ فِيهَا﴾^(٢)، وكان القاتل واحداً.

ومثل هذا قوله في: «فصل في أمر الواحد بلفظ أمر الاثنين»: تقول العرب: افعلا ذلك، والمخاطب واحد، كما قال الله عز وجل -: ﴿الْقِيَامُ فِي جَهَنَّمَ كُلُّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾^(٣)، وهو خطاب «مالك» حازن النار. وكما قال الأعشى:

وصلَّ على حين العشيَّاتِ والضَّحْنِيَّ
ولا تعُبُّد الشَّيْطَانَ وَاللهُ فَاعْبُدْنَا^(٤)
ويقال: إنه أراد: والله فاعبُدْنَا، فقلَّبَ النُّونَ الحقيقةَ أَفَّا. وكذلك
قوله - عز وجل -: ﴿الْقِيَامُ فِي جَهَنَّمَ﴾^(٥).

أقول: وجملة هذا يثبت خصائص العربية التاريخية مثبتة في لغة التنزيل العزيز، وهذه لا تتضح في نص آخر غير نصوص القرآن، وليس في الشعر القديم إلا أشتات يسيرة من هذه المادة التاريخية.

(١) سورة التوبة آية ١٧.

(٢) سورة البقرة آية ٧٢.

(٣) سورة ق آية ٢٤.

(٤) ديوان الأعشى ص ١٣٧ (بتحقيق محمد حسين).

(٥) سورة ق آية ٢٤.

تدخل المفرد والثنى والجمع

من المفيد أن أقف على جملة من النصوص في هذه المسألة التي اجتمع فيها الثنى والجمع فجاء من ذلك شيء سمحت به العربية فأقول:

«قال تعالى: «إِنْ تَوَبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَفَّتْ قُلُوبُكُمَا»^(١). والخطاب هنا للثنتين، ولم يمنع ذلك من جمعيء «قلوبكم» وهي جمع احتمل ألف الاثنين، وهذا هو الموضع الذي ينبغي الإشارة إليه.

وجاء من هذا في «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»: «إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقِيهِ»^(٢).

أقول: كان الحديث الشريف اتجه إلى «أنصاف» وهي جمع، وابتعد عنها يمكن أن يكون ثقلياً غير مقبول وهو «نصفي» مثلي مضاد.

ومن ذلك ما ورد «من قول أبي جعيفية - رضي الله عنه - «خرج رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالهجرة فأتيَ بوضوء فتوضاً. فصلَّى بنا الظهر والعصر، وبين يديه عترة، والمرأة والحمار يررون من ورائهما»^(٣).

(١) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (علم الكتب - بيروت) ص ٦٦. سورة التحرير آية ٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق ص ٩٣.

أقول : وقد أخبر عن «المرأة والحمار» ، وهما مثنى ، بالجملة الفعلية «يمرون»
ولم يأتِ يَمْرَانٌ ، لتم المطابقة .

ومن هذا ما رواه ابن عباس - رضي الله عنها - «مَرَ النَّبِيُّ بِكُلِّهِ بِحَاطِنَ من
حِيطَانَ الْمَدِينَةِ أَوْ مَكَّةَ فَسَمِعَ صَوْتَ إِنْسَانَيْنِ يُعَذَّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا»^(١) .

أقول : والمسألة في «إنسانين» مثنى ، وهما «يُعَذَّبَانِ» بضمير الشتني ، ثم
جاءت «قبورهما» جمعاً محتملاً ضمير المثنى ، وذلك نظير قوله تعالى : «فَقَدْ صَغَّتْ
قُلُوبُكُمَا» .

وجاء في «العقد الفريد» : «وَأَمَّا طَلْحَةُ وَالْزَّبِيرُ فَلَوْلَزِمَا بَيْوَاهُمَا لَكَانَ خَيْرًا
لَهُمَا»^(٢) .

أقول : وهذا من التداخل الذي أشرنا إليه ، وهو من الخصائص الظاهرة .

ويندمج في هذا ما جاء في قوله تعالى : «هَذَا نَاسٌ خَصَّنَا مِنْ أَنفُسِهِمْ
بِرَبِّهِمْ»^(٣) .

قال الزجاج : «عند المؤمنين والكافرين ، وكل واحد من المؤمنين
خصم»^(٤) .

أقول : وهذا من حيث التأويل صحيح ، ولكن الذي في الآية من الناحية
اللغوية شيء من تداخل الصيغتين .

وأقف على الأبيات الآتية :

أَتَبَيَّثُ رَيَانَ الْجَفُونَ مِنَ الْكَرَىٰ وَأَبَيَّثُ مِنْكَ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوْعِ^(٥)

(١) المصدر السابق ص ١٩٨ .

(٢) ابن عبد ربه ، العقد الفريد ٥/٤٩ .

(٣) سورة الحج آية ١٩ .

(٤) لسان العرب ١٢/١٣١ .

(٥) ابن هشام ، معنى الليب ص ٨٧٦ (تحقيق مازن المبارك وأخرين) .

وقول الراجز:

وَمَهْمَهِينِ قَذَفِينِ مَرْتَبِينِ ظَهِيرًا هُمْ مُثْلُ ظَهُورِ التُّرْمِيزِينِ^(١)

وقول الآخر:

أَقْلُبْ فِيهِ أَجْفَانِي كَائِنَ أَعْدُ بِهَا عَلَى الدَّهْرِ الذُّنُوبِ^(٢)

وقال أبو الطيب:

وَمَا أَنَا مَمْنُ يَدْخُلُ الْحَبْ قَلْبِهِ وَلَكِنَ مَنْ يُصِرْ جَفَوْنِكِ يَعْشَقِ^(٣)

وقال آخر:

كَتَبْتُ إِلَيْكِ بَاءَ الْجَفَونَ وَقَلَبِي بَاءَ الْهَوِي مُشَرَّبُ^(٤)

وقال آخر:

رَأَتْ جَبَلًا فَوْقَ الْجَبَالِ إِنِ التَّقْتُ رُؤُوسُ كَبِيرِهِنَّ يَنْتَطِحَانِ^(٥)

وَمَا يَنْدَرِجُ فِي هَذَا قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيهِمَا»^(٦). فَالْمَقْطُوعُ مِنَ السَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ يَدَاهُمَا، وَلَكِنْ وُضُعَ الْجُمُعُ مَوْضِعُ الْاثْنَيْنِ^(٧).

وجاء في الحديث: «أَمْرَنَا أَن نُخْرِجَ الْحَيْضَ يَوْمَ الْعِدَيْنِ»^(٨). والأصل: يومي العيدان.

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٦١.

(٢) ابن رشيق، عمدة ٤٣/٢.

(٣) ديوان المتنبي.

(٤) ذيل الأمالي ص ٨٩.

(٥) ابن جني، الخصائص ١/٤٠١.

(٦) سورة المائدة آية ٣٨.

(٧) ما مِنْ بِهِ الرَّحْمَنُ ٢١٥/١.

(٨) شواهد التوضيح ص ٦٠.

ومن هذا ما جاء بإفراد ما في حديث الوضوء من قول الراوي : «ومسح أذنيه ظاهرها وباطنها»^(١) وهذا يصدق فيما حكى الفراء من قول بعض العرب : «أكلت رأس شاتين»^(٢). وكان لغة الشعر تؤذن بالكثير من هذا ، ف منه قول الشماخ :

حَامَّة بِطْنَ الْوَادِيَيْنِ تَرْغِي سَاقَكَ مِنَ الْفُرْعَانِيِّ مَطِيرَهَا^(٣)
وموقع الشاهد «بطن الواديين» حيث أفرد البطن ، والقياس ثنتيه . ومثل هذا قول أبي ذؤيب :

فَتَخَالَّ سَاقِيهَا بِنَوَافِدٍ كَنَوَافِدُ الْعُبُطِ الَّتِي لَا تُرْقَعُ^(٤)
فقد جعل كل واحد منها يختلس صاحبه بالطعن .

وهذا فاش في العربية فإننا نقرأ : «سقطا على وجوههم»^(٥) فجمع الوجه والسياق مثنى ومنه قول أحدهم : «ما تجفت جفونها من البكاء»^(٦) . ومن هذا قول القائل :

يَا صَاحِبِيْ فَدَتْ نَفْسِي نَفْوسَكَمَا وَحِيشَمَا كَنْتَمَا لُقِيَتْمَا رَشَدا^(٧)
وقول الأبيرد اليريوعي :

تَرَى الْعَيْنَ تَسْتَعْفِيكَ مِنْ لِمَانَهَا وَتَخْسِرُ حَتَّى مَا تَفْلَ جَفَوْنَهَا^(٨)
وفي هذين البيتين شيء من هذا الازدواج ففي البيت الأول جاءت

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق ص ٦١.

(٥) الأغاني (بولاق) ١٩/١٠٥.

(٦) الأغاني ١٧/٦٩.

(٧) مجلس ثعلب ١/٣٢٣.

(٨) العملة ٢/٩٨.

«نفوسكما» والأصل «نفسيكما». وفي البيت الثاني جاءت «جفونها»، وحقها «جفونها» لأن الكلام على «العين»، وهي مفردة.

وقال المتنبي :

وَمَا أَنَا مَنْ يَدْخُلُ الْحَبَ قَلْبِهِ
وَلَكِنَّ مَنْ يُصْرِ جَفُونَكِ يَعْشِقُ^(١)
وَمِنْ هَذَا قَوْلَهُ تَعَالَى : «مَا وُرِيَ عَنْهَا مِنْ سَوَاءَتِهَا»^(٢). وَقَدْ اجْتَمَعَ
الْمُشْنَى وَالْجَمْعُ .

وَمِنْ هَذَا قَوْلَ أَبِي هَبَّ : «رَأَيْتِ بَيْنَ رُؤُسِكُمْ حَرَامٌ إِنْ لَمْ تَطَّلَّقَا إِبْنِي
مُحَمَّد»^(٣). وَقَالَ تَعَالَى : «وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَأَيْتُهُمْ لَيْ سَاجِدِينَ»^(٤) وَمِنْ هَذَا
مَا وَرَدَ فِي «الْأَغْانِيِّ» : «تَعَاوَرَاهُ بِأَسِيافِهِمَا»^(٥). وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُ أَحَدِهِمْ : «مَلَاتِ
أَفْوَاهِكُمْ بِالْجُوَهِرِ»^(٦). وَجَاءَ مِنْ هَذَا قَوْلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِعَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - : «إِذَا أَخْذَنَا مَضَاجِعَكُمَا»^(٧).

وَقَالَ تَعَالَى : «وَدَادُودٌ وَسَلِيمَانٌ إِذْ يُحْكَمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتِ فِيهِ غَنَمُ
الْقَوْمِ وَكَتَنَ حُكْمَهُمْ شَاهِدِينَ»^(٨)

وَجَاءَ فِي «طَبَقَاتِ النَّحْوِينَ»^(٩) النَّصُّ الْأَقِيَّ :
وَذَلِكَ أَنَّهُمْ - لِعْنِهِمُ اللَّهُ - [أَرَادَ الشِّيَعَةَ] لَا مَلَوْا الْبَلَدَ أَظَهَرُوا تَبْدِيلَ

(١) ديوان المتنبي.

(٢) سورة الأعراف آية ٢٠.

(٣) مجالس ثعلب ٣٣٨/٢ هامش ٤.

(٤) سورة يوسف آية ٤.

(٥) الأغاني (بِرْلَاق) ١١/١٧.

(٦) العقد الفريد (تحقيق العريان وآخرين) ٢/٢٠.

(٧) شواهد التوضيح ص ٢٠٠.

(٨) سورة الأنبياء آية ٧٨.

(٩) طبقات النحوين (ط. دار المعارف) ص ٢٤٠.

الشرايع وإحالة السنن ويدرروا إلى رجلين كبيرين من أصحاب سخنون
قتلواهما، وعرّوا أجسادهما...».

وهكذا اجتمع المثل والجمع.

وجملة هذا مادة نستعين بها على مسيرة العربية وانتقالها من هذه الظواهر
التاريخية إلى مرحلة اللغة التي يحكمها القياس، وإن بقي شيء يحتفظ بطابع
السماع، على أن النحاة واللغويين لم يستوفوا العربية استيفاءً وافياً، وربما وقفوا
على ما هو فاشٍ كثير، كما بدا لهم، وفاتهم مواد أخرى.

وقد تقول: إن الدافع للنحاة واللغويين في دأبهم اللغوي - النحوي كان
بسبب معرفة لغة القرآن وفهمها والحفظ عليها مما عرض لها من آفة اللحن.
وهذا صحيح إلا أنهم لم يستوفوا هذه اللغة استيفاءً تاماً فقد ورد فيها مما نبه
عليه المختصون بمعانى القرآن، ما يتعدى عن علم التحويين. لقد عرفنا أن «إذ»
ظرف لما مضى من الزمان، و «إذا» ظرف لما استقبل من الزمان، وهذا هو قول
التحويين الذي درج عليه الدارسون.

غير أن «إذ» قد وردت في شيء من لغة التنزيل موافقة لـ «إذا» في إفاده
الاستقبال، وكأن التحويين لم يدركوا هذا ولا وقفوا عليه، في حين أن المعنيين
بلغة التنزيل أشاروا إليه، ومنه قوله تعالى: «وَأَنذِرْهُم يَوْمَ الْحُسْرَةِ إِذْ قُضِيَ
الْأَمْرُ»^(١).

وقوله تعالى: «وَأَنذِرْهُم يَوْمَ الْأَزْفَةِ إِذْ الْقُلُوبُ لَدِيِ الْخَاجِرِ
كَاظِمِينَ»^(٢).

وقوله تعالى: «فَسُوفَ يَعْلَمُونَ إِذَا أَغْلَلُوا فِي أَعْنَاقِهِمْ»^(٣).

(١) سورة مريم آية ٣٩.

(٢) سورة غافر آية ١٨.

(٣) سورة غافر، آياتان ٧٠، ٧١.

وكما استعملت «إذا» بمعنى «إذا» استعملت «إذا» بمعنى «إذا» كقوله تعالى:
 «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْرَاهِهِمْ إِذَا ضُرِبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا عُزَّىٰ لَوْ كَانُوا عَنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا»^(١).

وكقوله تعالى: «وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتُوكُمْ لِتَحْمِلُهُمْ قُلْتَ لَا أَجُدُّ مَا أَحْلَكُمْ عَلَيْهِ»^(٢).

وكقوله تعالى: «وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ هُوَ انْفَضَّوا إِلَيْهَا»^(٣).

قال ابن مالك (جمال الدين محمد عبدالله) النحوي: «لأن» لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا و«لا أجُدُّ ما أَحْلَكُمْ عَلَيْهِ» مقولان فيها مضى. وكذا «الانقضاض» المشار إليه واقع فيها مضى. فالمواضع الثلاثة صالحة لـ «إذا» وقد قامت «إذا» مقامها^(٤).

ومن المفيد أن أعرض لشيء من المواد التي أشار إليها ابن مالك مما قصر فيها النحويون فأضيف: «فيها يقع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً».

قال ابن مالك: ومنه قول النبي ﷺ: «من يَقُمْ لِلَّهِ بِعَلَيْهِ عَفْرَ لَهُ»^(٥).

وقول عائشة - رضي الله عنها -: «إِنَّ أَبَا بَكْرَ رَجُلَ أَسِيفٍ، مَنْ يَقُمْ مَقَامَكَ رَقًّا»^(٦). تضمن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لفظاً، لا معنى، والنحويون يستضعفون ذلك. ويراه بعضهم خصوصاً بالضرورة^(٧).

(١) سورة آل عمران آية ١٥٦.

(٢) سورة التوبة آية ٩٢.

(٣) سورة الجمعة آية ١١.

(٤) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٠.

(٥) أخرجه البخاري في: ٢ - كتاب الإيمان، ٢٥ - باب قيام ليلة القدر من الإيمان.

(٦) أخرجه البخاري في: ٦٠ - كتاب الأنبياء، ١٩ - باب قوله تعالى (لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَآخْرُونَ آيَاتٍ لِّلْسَّائِلِينَ).

(٧) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٤.

وأضاف ابن مالك : وال الصحيح الحكم بجوازه مطلقاً لثبوته في كلام
أفصح الفصحاء ، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء كقول نهشل بن ضمرة :
يا فارس الحي يوم الرُّوع قد علموا ومدْرَةُ الخصم لا زَكْسَا ولا وَرَعا
ومدرك التَّبَل في الأعداء يطلبه وما يَشَأُ عندهم من تَبِيلِهم مَنْعَا^(١)

وكقول أعشى بن قيس :

وما يُرِدُ من جَيْعٍ، بَعْدُ، فَرَقَةٌ وما يُرِدُ، بَعْدُ، من ذِي فُرْقَةٍ جَمِيعاً^(٢)

وكقول حاتم :

وإِنَّكَ مِهْمَا ثَعَطْتَ بَطْنَكَ سُؤْلَةً وَفَرَجَكَ نَالَ مُتَّهَى الدَّمِ أَجْمَعَا^(٣)

وكقول رؤبة :

ما يُلْقَى في أَشْدَاقِهِ تَلَهَّى إِذَا أَعَادَ الزَّارَ أو تَنَاهَى^(٤)

ومثله :

إِنْ يَسْمَعُوا رِبِّيَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا عَنِّي وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا^(٥)

ومثله :

إِنْ تَسْتَجِيرُوا أَجْرِنَاكُمْ وَإِنْ تَهْنُوا فَعِنْدَنَا لَكُمُ الْإِنْجَادُ مَبْذُولٌ^(٦)

(١) البيتان في كتاب «وقعة صفين».

(٢) وروايته في قصيدة الأعشى : «لَا يُرِدُ».

(٣) من شواهد مغني الليبب ٢٠/٢ ، وفي أمالى القالى ٣١٨/٢ ، وروايته فيه : وإنك إن
اعطيت... وفي هذه الرواية لم يكن البيت موطن شاهد.

(٤) في «مجموع أشعار العرب».

(٥) من شواهد المغني ١٩٧/٢ ، وهو في «الخمسة» ١٢/٤ (طبعة بولاق) وقائله : قَعْبَ بْنُ ضَمْرَة.

(٦) شواهد التوضيح والتصحیح ص ١٦ .

ومثله :

مَتَىٰ سَأَتِهُ الْفَيَّثَةُ مُسْكَفًا بِنُصْرَةِ مَذْعُورٍ وَتَرْفِيهِ بَايْسٍ^(١)

ومثله :

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلَنَاكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا مَلَائِمُ أَنْفُسِ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا^(٢)

قال ابن مالك : «وما يؤيد هذا الاستعمال قوله تعالى : «إِنْ نَشَاءُ نَنْزَلُ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقَهُمْ لَا خَاضِعِينَ»^(٣). فعطف على الجواب الذي هو «نَنْزَلُ» «ظَلَّتْ» وهو مضارى اللفظ . ولا يعطى على الشيء غالباً إلا ما يجوز أن يجعل حمله . وتقدير حلول «ظَلَّتْ» محل «نَنْزَل» : إِنْ نَشَاءُ ظَلَّتْ أَعْنَاقَهُمْ لَا نَنْزَلُ خاضعين .

ولهذا الاستعمال ، أيضاً مؤيد من القياس ، وذلك أن محل الشرط مختص بما يتاثر بأداة الشرط لفظاً وتقديراً . واللفظي أصل للتقدير . ومحل الجواب غير مختص بذلك ، ولجواز ان يقع فيه جملة إسمية وفعل أمر أو دعاء ، أو فعل مقرون بقد أو حرف تنفيسي أو بلن أو بـ «ما» النافية . فإذا كان الشرط والجواب مضارعين وافقاً الأصل . لأن المراد منها الاستقبال . ودلالة المضارع عليه مخالفة للوضع . وما وافق الوضع أصل لما خالفه . وإذا كان ماضيين خالفاً الأصل ، وحسنها وجود التشاكل . وإذا كان أحدهما مضارعاً والأخر ماضياً حصلت الموافقة من وجہ ، والمخالفة من وجہ . وتقدير الموافق أولى من تقديم المخالف ، لأن المخالف نائب عن غيره . والموافق ليس نائباً . ولأن المضارع بعد أداة الشرط غير مصروف عنها وضع له ، إذ هو باقٍ على الاستقبال . والماضي بعدها مصروف عما وضع له ، إذ هو مضارى اللفظ مستقبل المعنى . فهو ذو تغير في اللفظ دون

(١) المصدر السابق .

(٢) قال العيني : أنشده ابن جي وغیره ، ولم ينسبه أحد إلى قائله ، وانظر شواهد التوضيح ص ١٦ .

(٣) سورة الشعراء آية ٤ .

المعنى، على تقدير كونه في الأصل مضارعاً. فرَدْتُه الأداة ماضي اللفظ ولم يتغير معناه. وهذا مذهب البرد. أو هو تغير في المعنى دون اللفظ، على تقدير كونه في الأصل ماضي اللفظ والمعنى. فتغيرت الأداة معناه دون لفظه. وهذا هو المذهب المختار. وإذا كان ذا تغير، فالتأخر أولى به من التقدم لأن تغيير الأواخر أكثر من تغيير الأوائل^(١).

أقول: وقد يرد في لغة الشعر ما يبتعد عن القاعدة التي تشيع استعمالاً. ولا نستطيع أن نحمل ذلك على الشذوذ والن دور، بل إنني لأميل إلى أن هذا الخروج عن القاعدة شيء من سعة العربية، ولا سيما ما كان من ذلك في لغة الشعر.

ومن هذا حمل «متى» على «إذا» وحمل «إذا» على «متى».

قال ابن مالك: «ونظير حمل «متى» على «إذا»، وحمل «إذا» على «متى» حملهم «إن» على «لو» في رفع الفعل بعدها؛ وحملهم «لو» على «إن» في الجزم بها. فمن رفع الفعل بعد «إن» حلاً على «لو» قراءة طلحة: ﴿فِلَامَا تَرَيَنَ مِنَ الْبَشَرَ أَحَدًا﴾^(٢). بسكون الياء وتخفيف النون، فأثبتت نون الرفع في فعل الشرط بعد «إن» مؤكدة بـ«ما»، حلاً لها على «لو». ومن الجزم بـ«لو» حلاً على «إن» قول الشاعر:

لو تُعْذَّ حين فَرَّ قومُكَ بِي
كنت في الأمان في أعزِّ مكان^(٣)
ومثله:

لو يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لاحِظُ الْأَطْالَ نَهْدُ ذُو خُصْلٍ^(٤)

(١) شواهد التوضيح ص ١٦ - ١٧.

(٢) سورة مريم آية ٢٦.

(٣) لم يرد في كتب الشواهد.

(٤) من أبيات الحماسة ٧٣/٣ (ط. بولاق) وقائلته امرأة من بنى الحارث، وهو من شواهد الكافية وشرح الألفية، والمغني، والممعن.

ومثله قول الآخر:

تَامَتْ فَوَادِكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتُ إِحْدَى نِسَاءِ بْنِ دُخْلَ بْنِ شِيبَانَ^(١)

أقول: جاء الفعل مجزوماً بعد «لو» وهو خلاف الشائع المشهور، ولكنني لا أقول أنها ضرورة «ارتكتها» الشاعر، ذلك أن «الضرورة» موطن ضعف، وليس الشاعر ذو القوة والسيطرة لاجئاً إليها. إنها سماحة العربية وسعتها وسيطرتها الشاعر وفنه، كل أولئك يأتي بهذه اللغة الشعرية.

وليس لي أن أقول كما قال ابن مالك وغيره من النحوين واللغويين بجعلهم أن ما ورد من هذه المواد خارج عن «المعيارية»^(٢) العربية. وهل كانت هذه «المعيارية» غير سعة العربية وسماحتها؟ وهل لي أن أقول إن قائلة البيت «لو يشأ طار به . . .» وهي امرأة من بني الحارث كما ورد في «الخمسة»، وقائل البيت الآخر «تَامَتْ فَوَادِكَ . . .» وهو لقيط بن زراة، غير فصيحين لأنهما خرجا على هذه «المعيارية»؟

لا، لن أقول ذلك، بل إنني أذهب إلى فصاحة ما كان من قولهما. ومن حمل هذه المواد الفصيحة القدية على التجاوز قول النحوين: «إجراء المعتل مجرى الصحيح بإثبات ألف المعتل الآخر والاكتفاء بتقدير حذف الضمة التي كان ثبوتها منوياً في الرفع»^(٣).

ومن هذا قول القائل:

وَتَضَحَّكَ مِنِي شِيخَةُ عَبْشَمِيَّةٌ كَانَ لَمْ تَرَ قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا^(٤)

(١) وقائله لقيط بن زراة، كما في لسان العرب (ت. ي. م.).

(٢) استعملت «المعيارية»، وهي مصطلح معاصر، لضرورتها، وقد أبحث هذا لنفي.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٠.

(٤) من شواهد العربية، والبيت لعبد يغوث الحارثي، وهو من شواهد «المغني». وقال القالي في «ذيل الأمالي»: قال الأخفش: هذه رواية أهل الكوفة، وهو عندنا خطأ. والصواب «ترني» بحذف النون، علامة الجزم.

وقول الآخر:

إذا العجوز عصبت فطلت ولا ترضاها ولا تملأ^(١)

وليس لنا أن نحمل بيسر ما ورد في الشاهدين على الضرورة، وذلك أن شيئاً من ذلك ورد في قول النبي ﷺ : «من أكل من هذه الشجرة فلا يغشانا»^(٢).

ومن هذا أيضاً قراءة قبل ﴿إنه مَن يُتَّقِّي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيع أَجْرَ الْمُحْسِنِين﴾^(٣).

وكذا قول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبِئَاءِ ثَنْمِي بِمَا لَاقْتُ لِبُونَ بْنِ زِيَادٍ^(٤)

ومنه قول عائشة - رضي الله عنها -: إِنْ يَقُمْ مَقَامُكَ يَبْكِي^(٥).

وقول رسول الله ﷺ في إحدى الروايتين: «مرر أبو بكر فليصلّ بالناس»^(٦).

ومنه قول الشاعر:

هَجَجُوتْ زَبَانَ ثُمَّ جَثَتْ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْجُوتْ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ^(٧)
قلت: هذه العربية في سعتها، وهي ليست خاصة بالشعر فقد استفاض الخبر من ذلك في لغة النثر.

(١) من شواهد العيني، وقاتله رؤبة.

(٢) أخرجه البخاري في: ١٠ - كتاب الأذان، ١٦٠ - باب ما جاء في الثوم الذي والبصل والكراث.

(٣) سورة يوسف آية ٩٠.

(٤) من شواهد «الكتاب» وقاتله قيس بن زهير.

(٥) أخرجه البخاري في: ١٠ - كتاب الأذان، ٦٧ - باب من أسمع الناس تكبير الإمام.

(٦) أخرجه البخاري في: ١٠ - كتاب الأذان، ٦٧ - باب من أسمع الناس تكبير الإمام.

(٧) قال العيني: لم أقف على قائله.

نعم، قد يتجاوز الشاعر فيخرج عن المد المألف معتمداً أن فنه يجيز له ذلك، وأن المعربين يتقبلون ما سمعوه ولا يحملونه على التجاوز.

وقد اهتم النحويون واللغويون إلى «إشباع»، فجعلوا الألف متولدة عن إشباع فتحة الراء، بعد سقوط الألف جزماً، وقالوا: هي لغة معروفة، أي إشباع الحركات وتوليد الأحرف الثلاثة بعدها. ومهمها قيل في تعليل هذه المادة اللغوية فإن الأمر لا يبعُد عن سعة العربية وتعدد لغاتها.

ومن ذلك قراءة أبي جعفر: **«سواء عليهم أستغفرت لهم** ^(١) **بعد المهمزة.**

والأصل: استغفرت، بهمزة وصل، ثم دخلت همزة الاستفهام فصار أستغفرت، بالقطع والفتح والقصر. مثل: **«أصطفى البنات على البنين** ^(٢)، وسقطت همزة الوصل سقوطاً لا تقدير معه، كما يُفعَّل بها بعد واو العطف وفائه، وأشبعت فتحة همزة الاستفهام فتولدت بعدها ألف، كما قالوا: **بينا زيد** قائم جاء عمرو، يريدون: بين أوقات قيام زيد جاء عمرو، فأشبعت فتحة النون وتولدت الألف.

وحكى الفراء عن بعض العرب: أكلت لها شاة. يريد: لحم شاة، فأشبعت فتحة الميم وتولدت الألف ^(٣).

أقول: وكأن النحاة واللغويين ذهبوا في مواطن «إشباع» إلى القول بالضرورة، وأن ليس للشاعر إلا اللجوء إليها. وفاتهم أن الشاعر المفلق، لولا شعوره بسطوته، لكان له أن يبتعد عن هذا الذي حملوه على الضرورة.

وهل لي أن أقول إن الفرزدق «مضطر» في قوله:

فظلاً يخيطان «الوراق» عليهما برأيهما من أكل شر طعام

(١) سورة المنافقون آية ٦.

(٢) سورة الصافات آية ١٥٣.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٢.

وفي طوفه أن يدبر الأمر على غير هذا فلا يذهب إلى «الوراق» ويريد به «الورق».

ومثل هذا قول ابن هرمة من قصيدة في رثاء ابنه:
فأنت من الغوائل حين ثُرمتَ ومن ذم الرجال «المُنْتَزَاحِ»
وقول الراجز:

أقول إذ خررت على «الكلكال» يا ناقتا ما جلت من مجال
وقول الفرزدق:

تُنْفِي يداها الحَصَى في كل هاجرة تُنْفِي «الدُّنَانِينَ» تُنْفِي «الصِّيَارِيفِ»^(١)
أقول: وليس لنا أن نذهب إلى الضرورة، ذلك أن شيئاً من هذا جاء في
القراءات، ومن ذلك رواية أحمد بن صالح عن ورش: «مالك يوم
الدين»^(٢). وقراءة الحسن «سأوريكم دار الفاسقين»^(٣)، بإشباع ضمة
الممزقة. ومثل ذلك رواية أحمد بن صالح عن ورش: «إياك «نعبد» وإياك
نستعين»^(٤)، بإشباع ضمة الدال.

وليس غريباً ما ورد في «الخزانة»^(٥) من قول الشاعر:
وأنني حوثما يشني الهوى بصرى من حوثما سلکو أدنو «فأنظُرُ»^(٦)

(١) أقول الأبيات المتقدمة وردت في باب «إشباع الحركة» في كتب اللغة كالشافية لابن الحاجب، وشرحه للرضي، وفي المعاجم كما في لسان العرب.

(٢) سورة الفاتحة آية ٣.

(٣) سورة الأعراف آية ١٤٥.

(٤) سورة الفاتحة آية ٤.

(٥) خزانة الأدب، انظر «الشاهد».

(٦) انظر: شرح الشافية «باب إشباع الحركات»، وانظر لسان العرب «حوث».

وقول الراجز:

عَيْطَاءُ جَاءَ العَظَامَ عَطْبُونَ كَانَ فِي أَنْيَابِهَا «القرنفول»^(١)

خاتمة:

هذه وقفات على نصوص قديمة شعراً ونثراً تردد بين القاعدة والشذوذ. وقد اقتصرت على هذا الموجز أخذ منه دليلاً على أن هذا التقسيم إلى القاعدة والشذوذ ليس من العلم، ذلك أن ما عرف بالشذوذ عربية كثيرة ربما لا يقل في التردد عما أطلق عليه «قواعد». ولو أني واصلت المسيرة لكان لي من هذا كله كتاب واف يشتمل على الكثير مما يندرج في سعة العربية.

(١) لسان العرب «قرنفل».

الفصل السادس

العربية وإجاده النظم

إن ما يتصل بباب التقديم والتأخير يندرج في حسن النظم، ثم إنه بعد ذلك يفي بخصوصية تتصل بالدلالة وإصابة الغرض.

وقد أحسن الشاعري في القسم الثاني من كتابه «فقه اللغة»، وهو الذي سماه «سر العربية» حين أثبت فصلاً^(١) في تقديم المؤخر وتأخير المقدم فقال:

«العرب بتتدىء بذكر الشيء والمقدم غيره كما قال - عز وجل - : ﴿يَا مَرِيمَ اقْتُنِي لِرَبِّكَ وَاسْجُدْي وَارْكَعْي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾^(٢)، وكما قال تعالى: ﴿فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾^(٣)، وكما قال - عز وجل - : ﴿يَهَبْ لِمَنْ يَشَاء إِنَّا وَيَهَبْ لِمَنْ يَشَاء الْذِكْر﴾^(٤)، وكما قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيلَ وَالنَّهَارَ﴾^(٥).

أقول: وقد فطن الشاعري إلى دقائق «النظم» فأدرك أن الذي قد يُبدأ به ليس هو المقدم المراد بمحفظ الأسماء له وتوجيه النظر إليه. وهذا يعني أن «العنابة» بالشيء حين تقديمه قد يُصار إليها بأسلوب آخر. وقول الشاعري: «والملقتم غيره» أراد به أن إحسان النظم استدعت أن يُعدل عنها يجب أن يُقدم، وهذا خلاف الكثير المشهور.

(١) الشاعري، فقه اللغة ص ١٣٢٢ (بتحقيق السقا والأبياري وشلي).

(٢) سورة آل عمران آية ٤٣.

(٣) سورة التغابن آية ٢.

(٤) سورة الشورى آية ٤٩.

(٥) سورة الأنبياء آية ٣٣.

وأضاف الشعالي ما يندرج في «التقديم والتأخير» قوله تعالى: **﴿آتوني أفرغ عليه قطراء﴾**^(١) تقديره «آتوني قطرأً أفرغ عليه»، وكما قال - جل جلاله -: **﴿الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً قيئاً﴾**^(٢)، وتقديره: أنزلَ على عبدِه الكتابَ قيئاً ولم يجعل له عوجاً^(٣). ولكن الشعالي لم يوفق لما أراد حين جعل قول أمرىء القيس:

ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني، ولم أطلب، قليلٌ من المال
من هذا الباب في سلوكه سبيل التقديم والتأخير، لأن التقدير: كفاني
قليلٌ من المال، ولم أطلبه. وأهل البلاغة جعلوا البيت من شواهد فساد
التركيب.

وعقد الشعالي فصلاً في «كتابه» وسمه بـ«إضافة الاسم إلى الفعل» فقال: «هو من **سنن العرب**، تقول: هذا عامٌ يُعاث الناسُ^(٤)، وهذا يومٌ يدخلُ الأمير». .

وفي القرآن: **﴿ربٌ فَأَنْظَرْنِي إِلَى يَوْمٍ يُبَعَّثُونَ﴾**^(٥)، وقال - عز ذكره -: **﴿هذا يومٌ لا ينطقون﴾**^(٦). وفي الخبر عن النبي - ﷺ -: «إن المريض ليخرج من مرضه كيوم ولدته أمّه».

(١) سورة الكهف آية ٩٦.

(٢) سورة الكهف، الآيات ١ ، ٢.

(٣) الشعالي، فقه اللغة ص ٣٣.

(٤) أقول: وقول الشعالي هذا يومئلى قوله تعالى: **﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُعَاثُ النَّاسُ﴾** ٤٩ سورة يوسف. غير أن الشعالي ذهب إلى أن الاسم يضاف إلى جملة الفعل «يُعاث الناس»، ومن هنا حستت الإضافة، ولم يحسن تنوين «عام»، وهذا عكس ما ورد في الآية ذلك أن «عام» فيها قد فصل بينه وبين الجملة الفعلية بالجار والمجرور «فيه» فكما حسن النظم في الآية حُسن كذلك في شاهد الشعالي، ولو نوّن «عام» في الشاهد الذي أتي به لم يحسن النظم.

(٥) سورة ص آية ٧٩.

(٦) سورة المرسلات آية ٣٥.

أقول: والاضافة هنا قد حسن فيها، ولو لا الإضافة لكان على القائل أن ينون، والتنوين زيادة تطيل الكلام لا يحسن بها النظم.

وعقد المؤلف فصلاً «في الكنية عما لم يجر ذكره من قبل» فقال:

«العرب تقدم عليها توسيعاً واقتداراً واختصاراً، ثقة بفهم المخاطب، كما قال - عز ذكره - : ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانِ﴾^(١)، أي من على الأرض؛ وكما قال: ﴿حَقٌّ تَوَارَتْ بِالْحِجَاب﴾^(٢)، يعني الشمس، وكما قال - عز وجل - : ﴿كُلًا إِذَا بلقت التَّرَاقِي﴾^(٣)، يعني الروح، فكأنَّ عن الأرض والشمس والروح، من غير أن يُجري ذكرها^(٤).

أقول: قوله «الكنية» من مصطلح أهل البلاغة والنحو الكوفيين لما دُعيَ عند البصريين «الضمير». واستعمال الضمير هنا من غير ذكر عائده قبله يغطي بحاجة العرب المتواхи للإيجاز اعتماداً على فهم القارئ الفطن، وهذا باب يدخل في إحسان نظم الكلام.

وأضاف الشاعري أبياتاً أدرجها في الفصل نفسه مؤدية - كما أراد - الغرض عينه وهي: قال حاتم الطائي :

أَمَاوِيٌّ مَا يُعْنِي السَّرَّاءُ عَنِ الْفَتَّى إِذَا حَسْرَجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ
يعني إذا حسرجت النفس. وقال دعبل:

إِنْ كَانَ إِبْرَاهِيمَ مَضْطَلِّعًا بِهَا فَلَتَضْلَلَنَّ مِنْ بَعْدِهِ لُخَارِقٍ
يعني الخلافة، ولم يسمها فيها قبل^(٥).

(١) سورة الرحمن آية ٢٦.

(٢) سورة ص آية ٣٢.

(٣) سورة القيمة آية ٢٦.

(٤) فقه اللغة ص ٣٢٤.

(٥) المصدر السابق.

وقال عبد الله بن المعتز:

وَنَذْمَانِ دَعَوْتُ فَهُبْ نَخْوِي وَسَلَّسَهَا كَمَا انْخَرَطَ الْعَقِيقُ
يعني: وَسَلَّسَ الْحَمْرَ، وَلَمْ يَجِدْ ذِكْرَهَا^(١).

أقول: نعم إن الآيات تدرج في الفصل الذي عقده الشاعري، غير أنني أرى أن الشاعر لم يسع إلى هذا تأكيداً للغرض، بل فرضت عليه ذلك قضية الوزن التي كثيراً ما تضطر الشاعر إلى أن يقول ما يعلم أن اللغة على سمعها وسماحتها لا تؤذن بذلك.

وعقد الشاعري فصلاً في «الحمل على اللفظ والمعنى للمجاورة» فقال:
«العرب تفعل ذلك فتقول: هذا جُنْحَرْ ضَبْ خَرِبُ، و «الخرب»: نعت الجُنْحَرُ، لا نعت الضَّبُّ، ولكن الجوار عمل عليه، كما قال أمروٌ القيس:
كَانُ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَنَلَهُ كَبِيرًا نَاسٍ فِي بِجَادٍ مُرَزَّمٌ
فالمرزم: نعت «للشيخ»، لا نعت البجاد، وحُقُّه الرفع، ولكن خفَضَه
للجوار، وكما قال الآخر:

يَا لَيْتَ شِيَخَكَ قَدْ غَدَا مُتَقْلِدًا سِيفًا وَرُغْمًا
وَالرُّمْحُ لَا يُتَقْلِدُ، إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِمُجَاوِرَتِهِ لِلسِّيفِ.

وفي القرآن: «فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ»^(٢). ولا يقال: أجمعوا الشركاء، وإنما يقال: جمعت شركائي، وأجمعت أمري؛ وإنما قال ذلك للمجاورة. كما قال النبي - ﷺ -: «ارجعن مأزوراتٍ غير مأجورات» وأصلها موزورات، من الْوَزْرِ، ولكن أجراها محْرِى المأجورات للمجاورة بينها، وقوله: بالغَدَايَا وَالْعَشَايَا، ولا يقال: الغَدَايَا إِذَا أُفْرَدَتْ عن العشايا، لأنها

(١) المصدر السابق.

(٢) سورة يونس آية ٧١.

الغَدَوَاتُ : والعامَة تقولُ : جاءَ الْبَرْدُ وَالْأَكْسِيَةُ ، والأَكْسِيَةُ لَا تُحْمِي ء ولَكِنَ للجُواَرُ
حقَّ فِي الْكَلَامِ «^(١)» .

أقولُ : إنَّ مراعاةَ اللفظِ تقتضيَ مراعاةَ الأَبْنِيَةِ ، وهذا يدخلُ فِي بَابِ
«التناسِبِ» . والعَرَبِية تَحْتَفِلُ بِهَذِهِ الْمَرَاعَاةِ وَلَوْ خَالَفَتْ أَصْلًا مِنْ أَصْوَلِ الْلُّغَةِ ،
أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْرُوبَ يَصِيرُ إِلَى الْخَفْضِ وَحقَّ الْكَلْمَةِ الرُّفْعِ ، وَيَتَحَوَّلُ إِلَى مَخَالِفَةِ
الْبَنِيَّةِ الْصَّرْفِيَّةِ حَفَاظًاً عَلَى التَّنَاسِبِ ، وَهَذَا التَّحَوُّلُ كَمَا فِي «مَأْزُورَاتِ» يَنْدَرُجُ فِي
بَابِ الْخَطَأِ .

وَمِنْ هَذَا قِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرِ يَزِيدِ بْنِ الْقَعْدَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : «سَلاَسْلَاً
وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا» ^(٢) وَحقَّ «سَلاَسْلَاً» أَنْ تَكُونَ «سَلاَسْلَاً» بِغَيْرِ تَنْوِينِ ، وَلَكِنَّ
الْتَّنَاسِبَ قَضَى أَنْ يَتَجَاهُزَ هَذَا فَتَنَوَّنُ الْكَلْمَةِ خَلَافًا لِلْمَعْرُوفِ .

وَهَذَا كُلُّهُ يَدْخُلُ فِي إِحْسَانِ النَّظَمِ الَّذِي هُوَ مِنْ خَصَائِصِ الْعَرَبِيَّةِ .

وَمِثْلُ هَذَا فَصْلٌ عَقْدَهُ الشَّعَالِيُّ لَمَا أَشْرَنَا إِلَيْهِ وَهُوَ «الْتَّنَاسِبُ» فَأَقَى بِمَا
يَنْتَسِبُ «الْحَمْلُ عَلَى الْلَّفْظِ وَالْمَعْنَى لِلْمَجاوِرَةِ» الَّذِي أَثْبَتَنَا وَعَلَقْنَا عَلَيْهِ ، فَقَالَ مُضِيَّفًا :

«الْعَرَبُ تَسَمَّى الشَّيْءَ بِاسْمِ غَيْرِهِ إِذَا كَانَ مُجاوِرًا لَهُ أَوْ كَانَ مِنْهُ بِسَبِّبِ
كَتْسِيمِهِمُ الْمَطَرُ بِالسَّمَاءِ ، لَأَنَّهُ مِنْهَا يَنْزَلُ ، وَفِي الْقُرْآنِ : «يَرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ
مَدْرَارًا» ^(٣) أَيِّ الْمَطَرِ ، وَكَمَا قَالَ - جَلَّ اسْمُهُ - : «إِنِّي أَرَانِي أَعْصَرُ حَرَأً» ^(٤) ،
أَيِّ عَنْبَأً ، وَلَا خَفَاءَ بِمَنَاسِبِهِمَا ، وَكَمَا يَقَالُ : عَفِيفُ الْإِزَارِ ، أَيِّ عَفِيفُ الْفَرْجِ ، فِي
أَمْثَالِ كَثِيرَةِ » ^(٥) .

أَقُولُ : وَالْتَّنَاسِبُ فِي هَذَا شَيْءٍ مِنْ كَبَالِ الْعَرَبِيَّةِ الَّذِي أُقِيمَ عَلَى إِحْسَانِ
النَّظَمِ .

(١) فَقْهُ الْلُّغَةِ ص ٣٢٦ .

(٢) سُورَةُ الْإِنْسَانِ آيَةُ ٤ .

(٣) سُورَةُ نُوحٍ آيَةُ ١١ .

(٤) سُورَةُ يُوسُفَ آيَةُ ٣٦ .

(٥) فَقْهُ الْلُّغَةِ ص ٢٦ - ٢٧ .

خاتمة :

كنت قد عرضت في هذا «الموجز» للنحو القديم وأصالته، وكيف أن النحاة المتقدمين قد صنعوا على غير مثالٍ لهم. لقد حفظهم إلى صنفهم هنا لغة التنزيل وما كان فيها من فوائد وخصائص قد فاجأتهم. ثم إن اللحن والتجاوز على حدود اللغة صارا من الأمور التي تصلّك سمعهم. لقد اهتموا بسلبياتهم وما ورثوه من معرفة لغوية وجدوها في مادة الأدب القديم، إلى وضع النحو. وقد أعنفهم على صنفهم منطق لغوي أفاد من العلوم الإسلامية ولا سيما علم الكلام. وقد كان من العلم أن ندفع ما قيل وما يقال عن تأثير منطق ارسطو في النحو. وقد شارك في هذا الدفع جهة من الدارسين العرب وغيرهم.

ثم عرضت للدرس الحديث في النحو الذي عرفه الغربيون وشاءع منه «النحو التحويلي» الذي بشر به والتزم العالم الأميركي نوام تشومسكي، ثم شدا الدارسون العرب أشتاتاً منه وصاروا يهملون له بحق أو باطل، ويسعون إلى ابتسار غاذج من تراكيب يدعون فيها أنها شيء «تحويلي» جديد. وقلت: إن من حق الغربيين أن يجتهدوا ويدعوا، وإن كان هذا الاجتهداد موضع نظر، ذلك أن «النحو التحويلي» لم يصل إلى الدرجة التي يكون فيها علمًا يدخل في الكتب التعليمية عندهم.

غير أن أصحابنا العرب وصلوا في هذا الجديد إلى أنه نهاية العلم فصنفوا فيه وأوحوا إلى الدارسين الذين لم يكونوا على مقربة من خصوصيات العلم، أن ما جاءوا به لا بد أن يكون منهج المتعلم. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل راحوا يفتشون عما خيل إليهم أنه من منهجهم في مصادرنا القديمة. لقد ذهب

غير واحد يعقب ما في «الكتاب» لسيبوه، و«الأصول» لابن السراج وغيرهما فيقف على مواد لم يدركها على حقيقتها ملصقاً بها ما يريد في منهجه «التحويل» وما يتقوله من «البنية العميقية» و«البنية السطحية».

نرى أحد هؤلاء يذهب إلى أن «التذكير» بنية عميقية، و«التأنيث» بنية سطحية لافتقاره إلى علامة التأنيث، وشيء مثل هذا يدعى فيه ما لا يعينه بأية حال.

لقد عرضت لهذا، وقلت إن باب «التقديم والتأخير» لدى عبد القاهر الجرجاني يندرج في باب النظم، ولا يمكن أن نقصره على «منهج التحويل» الجديد، ذلك أن التقديم يقتضيه حسن النظم الذي هو ملاك البلاغة، كما أن «التأخير» كذلك.

أين كلام سيبوه وسائر النحاة الاقدمين، وكلام عبد القاهر من هذا الذي يضطربون فيه؟

ثم عرضت لنهاج منهج التحويل التي بسطها بعض الدارسين العرب. وقد بدا أن أتحول إلى النحو فأقول إن مادته القديمة قد أفلتت بمواد لغوية بعيدة عن علم النحو الذي جعل ما يتصل به هو الإعراب، وما يتصل بهذا من مواد حروف وأفعال وأسماء. ثم أشرت إلى أن كثيراً من مواده قد ذهبت بل انعدمت في الفصيحة المعاصرة، وقد أشرت إلى هذه المواد. ثم عرضت لشيء من المواد اللغوية التي لم يستوف درسها النحاة القدامى.

وهذا كله يفرض علينا أن نتبين ضربين من الدرس النحوي هما:

١ - النحو التاريخي القديم ندرسه كما ندرس المواد التاريخية فنطلع على مصادره وتطور مادته طوال العصور. وهذا يعفينا من أن تأخذنا حماسة التعصب للقديم ليقته بل ندرسه فنقف على ما أحسن فيه الدارسون الأوائل، كما نقف في الوقت نفسه على ما قصروا فيه.

ولسنا ننكر التقصير، ذلك أن القدماء على إحسانهم في معرفة الأصوات، وضبطهم لكثير من مسائل هذا العلم، قد قصروا في فهم الأصوات الصائبة التي يدخل فيها ما أسموه بالحركات، وهي أصوات قصيرة في الحقيقة.

٢ - النحو العربي الجديد: وأريد به ما يدخل في القواعد النحوية مستقرة من نصوص العربية المعاصرة، وأريد بها اللغة التي يتقيد بها الأدباء وغيرهم ولا يتسمّحون بقبول ما خالف أصول العربية.

وهذا يعني أن كثيراً مما يلتزم في لغة العاملين في الصحافة ومثلهم طائفة من أهل العلوم الاجتماعية الإنسانية، لا يمكن أن يكون مادة تستقرى فيها النحو الجديد.

وبعد فهذا جهد سلكت فيه سبيل العلم ابتهجي فيه الخير لجمهرة الدارسين.

فهرست الكتاب

الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة
الباب الأول:	
٩	الفصل الأول: النحو العربي والدرس الحديث
٢٢	الفصل الثاني: الوصفيون والنحو العربي
٤٣	الفصل الثالث: النحو العربي وأرسطر
الباب الثاني:	
٧٩	الفصل الأول: نظرية المنهج التحويلي: كتاب وتطبيقات
١٠٩	الفصل الثاني: الذاهب من سواد النحو القديم في العربية الحديثة
باب الهمزة	
١١١	لنداء القريب
١١١	همزة التسوية
١١٢	الألف
١١٣	آمين
١١٤	آه
١١٤	أب
١١٤	أبتع
١١٥	أبصع
١١٥	ابنم
١١٦	أحدك
١١٦	أجدل
١١٦	أجمع

الصفحة	الموضوع
١١٦	أحاد
١١٧	أخٌ
١١٧	أخ
١١٧	اخلوقي
١١٨	أخوَّلَ أخوَّلَ
١١٨	أخيَّل
١١٨	إذما
١١٨	إذن
١١٨	أرى
١١٩	استهتر
١١٩	اصون
١٢٠	أفْ
١٢٠	أفعِلْ به
١٢٠	اكتع
١٢١	الألى
١٢١	الألاء
١٢١	الأولى
١٢١	آلا
١٢٢	آلا
١٢٢	الذون
١٢٢	اللاؤ
١٢٣	أن
١٢٤	إن
١٢٦	انبرى
١٢٦	أنشا
١٢٦	انفك
١٢٧	اهتَرَ
١٢٧	أمرع
١٢٧	أهلون
١٢٧	او

الموضع	
أولٌ	١٢٨
أولات	١٢٨
أواه	١٢٨
إي	١٢٩
أئي	١٢٩
أيا	١٢٩
أيمًا	١٣٠
أيمن	١٣٠
أينما	١٣٠
إيه	١٣٠

باب الباء

بَحَلٌ	١٣١
بَخٌ	١٣١
بَدَارٍ	١٣١
بَرْحٌ	١٣٢
بَرْحى	١٣٢
بَسْ	١٣٢
بَسْنٌ	١٣٢
بُصْعٌ	١٣٢
بُطَانٌ	١٣٣
بَلَةٌ	١٣٣
بَيْتٌ بَيْتٌ	١٣٣
بِيَنَا	١٣٣

باب التاء

تاء القسم	١٣٥
تا	١٣٥
تحٌتٌ	١٣٥
تَخَذَّ	١٣٦
ترك	١٣٦

الصفحة	الموضوع
١٣٦	تعلّم
١٣٧	ته
١٣٧	تني
١٣٧	تيذ
 باب الثاء	
١٣٨	ثلاثة
١٣٨	ثلاث
١٣٨	ثُمَّت
 باب الجيم	
١٣٩	جرائم
١٣٩	جَعَارِ
١٤٠	جَعَل
١٤٠	جَلَل
١٤١	الجَيَّاء الغَفَر
١٤١	جُمْع
١٤١	جماع
١٤١	جَيْزِير
 باب الحاء	
١٤٣	حار
١٤٣	حَبْ
١٤٣	حُبَّ
١٤٤	حجا
١٤٤	حِذا
١٤٤	حَذَارِنَك
١٤٥	حرَى
١٤٥	حَرَّون
١٤٥	حَسْن
١٤٥	حَسْب

الموضع	
حَشُون	الصفحة
حَضَار	١٤٦
حُمَادَى	١٤٦
حَنَانِيَّك	١٤٦
حَيَّي	١٤٦
حَيْثَ بَيْت	١٤٧
حَيَّهَل	١٤٧
باب الخاء	
خَبَاث	١٤٨
باب الدال	
دَوَالِيَّك	١٤٨
باب الذال	
ذَفَارِ	١٤٩
ذُو	١٤٩
ذَيْتَ ذَيْتَ	١٤٩
باب الراء	
رَيْتَ	١٥٠
رَجَع	١٥٠
رَدَ	١٥١
رَقُون	١٥١
باب الزاي	
زَعَم	١٥٢
زُكَم	١٥٢
زُهَي	١٥٣
باب السين	
سَاء	١٥٤

الموضع	
سَحْرٌ	١٥٥
سَعْدِيَّكَ	١٥٦
سَقِيَاً لَكَ	١٥٦
سَعْ	١٥٦
باب الشين	
شَتَانٌ	١٥٧
شُدِيه	١٥٧
شَغَرٌ بَعْرٌ	١٥٧
باب الصاد	
صَقِبَكَ	١٥٨
باب الضاد	
ضَحْوَه	١٥٨
باب الطاء	
طَرَّا	١٥٩
طَفِيقٌ	١٥٩
باب الطاء	
طَيْيُونٌ	١٥٩
باب العين	
عَادٌ	١٦٠
عَتَمَةٌ	١٦٠
عِزَّوْنٌ	١٦٠
عِضُونٌ	١٦٠
عَلُّ	١٦٠
عَلَيْكَ	١٦١
عَلَيْيُونٌ	١٦١

الموضوع

الصفحة

باب الغين	
١٦٢	غَدْوَة
١٦٢	غُلْوَة
باب الفاء	
١٦٣	فُلُّ
باب القاف	
١٦٣	قَعَدَ
١٦٣	قُلُون
باب الكاف	
١٦٤	كَأْيُّ، كَأْيٌ
١٦٤	كَتْمَع
١٦٤	كَثْرَمَا
١٦٥	كَرَب
١٦٥	كَفَّةَ كَهَّة
باب اللام	
١٦٦	لُؤْمَانُ
١٦٦	لَاتِ
١٦٦	لَا جَرَمُ
١٦٦	لَا يَكُونُ
١٦٧	لَدْنُ
١٦٧	لِدُونُ
١٦٧	لَعَا
١٦٨	لَعْمُرُ
١٦٨	لَكَاعُ
١٦٨	لَمَّا
١٦٩	لَوْمَا

الموضوع

الصفحة

باب النون

١٧٠	نُسْجٌ
١٧٠	يَعْمَأ
١٧٠	نَوْمَانٌ

باب الهاء

١٧١	هَبَّ
١٧١	هَذَا ذِئْنِكَ
١٧١	هَرَلَ
١٧١	هَيَا
١٧٢	هَنَّتَ
١٧٢	هَنَّتَ

باب الواو

١٧٣	وَا
١٧٣	وَابْلُونَ
١٧٣	وَاهِ
١٧٣	وَراء
١٧٤	وُشْكَانَ
١٧٤	وَهَبَ
١٧٤	وَيْنِ
١٧٤	وَيْنِبَ
١٧٤	وَيْلَمِهِ
١٧٥	وَيْنَهِ
١٧٥	الفصل الثالث: القاعدة والشذوذ
١٧٦	الفصل الرابع: من ملاك اللغة
١٨١	الفصل الخامس: مع المثنى والثانية في لغة التزيل
١٩٩	ما يتصل بالمثنى والجمع
٢١٢	تدخل المفرد والمثنى والجمع
٢١٧	الفصل السادس: العربية وإجاده النظم
٢٣٢	خاتمة
٢٣٧	الفهرس
٢٤١	

